الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي

بعنوان :

دور مشاركة المواطن في التسيير وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر

إعداد الطالبة :ناوي إكرام

تحت إشراف : د. بومدين حسين

لجنة المناقشة :

أ د.محمد الزين بركة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا .
د. بومدين حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا .
د. بومدين احمد	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرف مساعد.
د.زين العبدين جليل	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	ممتحنا .
د. عباس عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا .
د. قديد ياقوت	أستاذة محاضرة أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنة .

السنة الجامعية :2022/2021

اهداء

اهدي هذا العمل إلى ابي الغالي"عبد القادر" الذي لا أجد من الكلمات ما يعبر عن فخري واعتزازي كوني ابنته

وإلى سيدة السيدات "أمي الغالية لطيفة" التي لن تكفي جمل الشكر حتى لم بلغت ملء الأرض ان تعبر عن فضلها على ما انا فيه اليوم.

و الى فلذة كبدي و طفلي المدلل " محمد سامي" الذي شاركني هذه الاطروحة في احشاء و بعد ولادته.

و إلى زوجي و رفيق دربي "يوسف" الذي دعمني و ساندني في اطروحتي حفظه الله و رعاه لي و لابنه.

و الى اخوتي "محمد سليم"و "يونس" سندي في هذه الحياة

إلى عائلتي الكبيرة أجدادي حفظهم الله و أطال في عمرهم و جدتي فاطمة و جدتي مريم رحمها الله

إلى أعمامي و زوجاتهم و أبناءهم و خوالي و زوجاتهم و أبناءهم و خالتي وابناءها.

الى عائلتي الثانية ام زوجي "نصيرة" و اب زوجي "فؤاد" حفظهم الله و اطال في عمرهم و اخوان زوجي

الى صديقات و زملائي

الى كل من علمني حرف في هذه الدنيا و خاصة اساتذتي من الابتدائي الى الجامعة .

والى كل مواطن غيور على حيه.

التشكرات

قال الله تعالى "وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ" لقمان الاية 12

قال صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ لَمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله»

اشكر لله عز وجل أولا على نعمة العقل و العلم و التوفيق في طلبه وعلى إتمام هذا العمل

و ثانيا لأبي الذي كان لي الداعم المعنوي و المادي و صدق من قال بجانب كل فتاة عظيمة والد رائع.

اشكر أمي التي شجعتني على الدراسة ووقفت بجانبي وعدم التخلي عن آمالي مهما واجهتني الصعاب.

اشكر زوجي الذي تحمل معي عناء البحث العلمي.....

اشكر استاذي بومدين حسين على مساندته و الذي لم يبخل عليا بالمعلومات و النصائح و الثقة التي منحها لي

حفظه الله ووفقه في تبليغ رسالة العلم .....

اشكر الأستاذ بومدين احمد كونه مؤطر مساعد وفقه الله في تبليغ رسالة العلم.....

اشكر لجنة المناقشة اساتذتي الكرام على تصفح اطروحتي و تقييمها.....

و لا أنسى شكر كل من ساعدني في عملي هذا سواء كان بعيدا أو قريبا .....

الفهرس

المقدمة العامة	01
الفصل الأول : أدبيات النظرية حول للتنمية المحلية والجماعات المحلية و الديمقراطية التشاركية	
تمهيد	08
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية	09
المطلب الأول : ماهية التنمية المحلية مبادئها و أهدافها :	09
الفرع الأول : تعريفات حول التنمية المحلية	09
الفرع الثاني :مبادئ التنمية المحلية	12
الفرع الثالث : أهداف التنمية المحلية	13
المطلب الثاني :مجالات التنمية المحلية و مراحلها و خصائصها	14
الفرع الأول : مجالات التنمية المحلية	14
الفرع الثاني :مراحل التنمية المحلية	16
الفرع الثالث :خصائص التنمية المحلية	17
المطلب الثالث :نظريات التنمية المحلية	18
المطلب الرابع :معوقات التنمية المحلية:	26
المبحث الثاني مفاهيم حول الجماعات المحلية	27
المطلب الأول : تعريف الجماعات المحلية و مراحل تطورها في الجزائر	27
الفرع الأول :المفهوم الدستوري للجماعات المحلية في الجزائر	27
الفرع الثاني :تعريف الجماعات المحلية في قوانين البلدية	29
الفرع الثالث :تعريف الجماعات المحلية في قانون الولاية :	31
لمطلب الثاني :أجهزة التسيير و إدارة الجماعات المحلية	33

الفرع الأول :أجهزة تسيير البلدية	33
الفرع الثاني : أجهزة تسيير الولاية	36
المطلب الثالث :مبادئ و طرق تسيير و إدارة الجماعات المحلية	38
الفرع الأول : مبادئ تسيير الجماعات المحلية :	38
المطلب الرابع :الجماعات المحلية و صلاحيتها في مجالات التنمية	42
الفرع الاول :صلاحية البلدية في مجال التنمية	42
الفرع الثاني :صلاحيات الولاية في مجال التنمية :	42
المبحث الثالث : مفاهيم حول الديمقراطية التشاركية :	43
المطلب الأول :مفهوم المشاركة و الديمقراطية التشاركية	43
الفرع الأول : و الديمقراطية التشاركية	43
الفرع الثاني: التطور التاريخي و ظهور الديمقراطية التشاركية:	46
الفرع الثالث : الآليات المشاركة(طرق المشاركة)	48
_الفرع الرابع :مزايا الديمقراطية التشاركية	52
الفرع الخامس :أهداف الديمقراطية التشاركية	56
المطلب الثاني: نظريات الديمقراطية التشاركية	54
المطلب الثالث :تجارب دولية حول الديمقراطية التشاركية	61
الفرع الاول :الديمقراطية التشاركية في التجربة البرازيلية:	61
الفرع الثاني :الديمقراطية التشاركية في التجربة الفرنسية	63
الفرع الثالث :الديمقراطية التشاركية في التجربة التونسية	66
الفرع الرابع : الديمقراطية التشاركية في التجربة المغربية	70
المطلب الرابع :معوقات و حدود الديمقراطية التشاركية :	73
الفرع الأول : عوائق الديمقراطية التشاركية :	73

الفرع الثاني :حدود الديمقراطية التشاركية	74
لخلاصة :	76
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
تمهيد	77
المبحث الأول : الدراسات الوطنية	78
المبحث الثاني : دراسات عربية	97
المبحث الثالث :الدراسات الأجنبية :	101
الخلاصة	125
الفصل الثالث :الدراسة الميدانية لواقع مشاركة المواطن في التسيير من اجل تعزيز التنمية المحلية في الجزائر	
تمهيد :	127
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المعتمدة في الدراسة	128
المطلب الأول : طريقة الدراسة	128
المطالب الثاني : أدوات الدراسة	129
الفرع الأول :الوثائق القانونية	129
الفرع الثاني: التعرف على برنامج كابدال و تحليله و مدى سيرورته	129
الفرع الثالث : استبيان)حول ثقافة المشاركة في الجزائر	130
المبحث الثاني :تحليل الدراسات و نتائجها	130
المطلب الأول :قراءة واقع الديمقراطية التشاركية في الوثائق القانونية :	131
لمطلب الثاني :تعريف برنامج كابدال النموذجي (**capdel**) أهدافه و محاوره	133
الفرع الأول : تعريف برنامج كابدال :	133
الفرع الثاني :الفاعلون المحليون لبرنامج كابدال	135
الفرع الثالث :أهداف برنامج كابدال	135

الفرع الرابع :محاور برنامج كابدال	135
لفرع الخامس :منهجية عمل برنامج كابدال	136
الفرع السادس :اهم تطورات برنامج كابدال لسنة 2022	141
المطلب الثالث تحليل الاستبيان	147
الفرع الأول :المحور الاول : البيانات الشخصية	147
لفرع الثاني : المحور الثاني : تحليل الأسئلة الرئيسية للاستبيان:	160
خلاصة:	171
الخاتمة العامة	172
المراجع المصادر:	178
الملاحق	

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم1	اعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب تغير عدد سكان	37
رقم2	ادوات المشاركة حسب مستوياتها	68
رقم3	اهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا	114
رقم4	الخصائص الاقتصادية للبلديات النموذجية.	134
رقم5	نسبة متغير الجنس	147
رقم 6	نسبة متغير السن	148
رقم 7	نسبة متغير الصفة	150
رقم 8	نسبة المستوى التعلمي	152
رقم 9	نسبة مدى مشاركة المواطن في العمل على مستوى بلديته	153
رقم 10	نسبة عدد المستجوبين حسب انتمائهم لولايتهم	154
رقم 11	نسبة عدد المستجوبين حسب انتمائهم لبلديتهم	156
رقم 12	Statistique de fiabilite	160
رقم 13	مقياس ليكارت	161
رقم 14	يمثلة الأجوبة على أسئلة المحور الثاني للمتغير الأول "المشاركة" من الاستبيان	162

رقم 15	يمثلة الأجوبة على أسئلة المحور الثالث للمتغير الثاني "التنمية المحلية" من الاستبيان	164
رقم 16	معامل الارتباط	167
رقم 17	نموذج الانحدار الخطي البسيط	168
رقم 18	معامل anova	169
رقم 19	نسبة المعاملات	170

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم 1	إعداد الموازنة التشاركية حسب هيئة كير الدولية	51
رقم 2	تطور المسار الديمقراطي في تونس	66
رقم 3	رسم بياني لمستويات مشاركة المواطنين في العمل البلدي	67
رقم 4	مخطط آليات الديمقراطية التشاركية	68
رقم 5	نموذج لإعداد ميزانية التشاركية في مدينة بورتو أليجرى بالبرازيل	147
رقم 6	الدائرة النسبية للجنس	148
رقم 7	الدائرة النسبية للسن	149
رقم 8	الدائرة النسبية لصفة المستجوبين	151
رقم 9	دائرة نسبية للمستوى التعليمي	152
رقم 10	دائرة نسبية تمثل مدى مشاركة المواطن في العمل على مستوى بلديته	153
رقم 11	دائرة نسبية تمثل عدد المستجوبين حسب انتمائهم لولايتهم	155
رقم 12	دائرة نسبية تمثل عدد المستجوبين حسب انتمائهم لبلديتهم	159

المقدمة العامة

تطور العالم في النصف الثاني من القرن العشرين صاحبه بروز العديد من العوامل المؤثرة كالعولمة و ثورة التكنولوجيات و المعلومات على الصعيد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي نتج عنه مصطلحات تبلورت و نشأت خلال هذه التغيرات من بينها التسيير العمومي الحديث ,الحكم الراشد ,الديمقراطية التشاركية كان هدفها إحداث الإصلاح في القطاع الحكومي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة و مع بداية الثمانينيات عرفت المجتمعات تحولات على إثرها ظهرت العديد من المبادرات تعلقت بتنميتها و نادت لتعزيز الديمقراطية و المزيد من مشاركة الفاعلين المستفيدين من التنمية.

تعد إدارة الشؤون المحلية نمطا سياسيا وإداريا واضحا منذ أن اجتمع الناس على مساحة محددة من الأرض على مر التاريخ، فعمدت الكثير من الدول إلى توزيع السلطة السياسية والوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية بشكل منظم، فأصبح التنظيم اللامركزي للدولة يقوم على أساس المزج بين صورتي المركزية واللامركزية، والغاية منه هو تأمين حياة أفضل للمواطنين عن طريق تعزيز مشاركته في العمل السياسي والإداري من خلال منحهم حق إدارة شؤونهم المحلية، وإشراكهم في عملية صنع القرار السياسي والإداري. وشهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية بأبعادها السياسية ، والاقتصادية، والمالية, والإدارية, وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ، ودورهم في عملية الحكم، و إعطاءهم دورا اكبر في عملية التنمية وتقليص دور الدولة في الإنتاج وقد عبرت عن ذلك الاهتمام، تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير " وجعل الدولة أكثر قربا من الناس , وهنا نتساءل عن دور المواطنين في رسم السياسة العامة.[1]

و مع تصاعد الموجة الثالثة من الديمقراطية التي واكبت ظاهرة العولمة السياسية و التي أكدت في شعارتها على التعددية و تداول السلطة و احترام كرامة الإنسان و تكلفة حقوقه الأساسية و هو ما يعني أن المجتمع الدولي لن يسمح لنظم السياسية التي تقهر حقوق مواطنيها و عدم احترام التعددية الثقافية لبعض فئات المواطنين أو ضياع حقوق الفرد و هذا ما شجع المواطن أو الفرد بالمشاركة في التسيير و الحكم لتحقيق رغباته و تنمية بيئته [2]يقول سارج لبيس "الديمقراطية تمر على احترام جميع الأقلية وهذا ما نسميه موهبة من الديمقراطية التشاركية "[3] ففي روما القديمة و أثينا أيضا ليس كل أفراد المدينة يسمون بمواطن إلا من كان يساهم و يشارك في إدارة الشؤون العامة في حدود مدينته مما نتج عنه ظهور مصطلح المواطنة "citoyenneté "[4] و مشاركة المواطن " Participation citoyenne "

---

[1] إسماعيل زروقي. سبل تعزيز مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية .6 ديسمبر 2015

[2] عماد صيام. المواطنة. الموسوعة السياسية للشباب. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. 2007.ص5

[3] SERGE LAPISSE." La démocratie passe par le respect de toutes les minorités : c'est là le talent de la démocratie participative."

[4] "**citoyenneté**". **Larousse**. **https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/citoyennet%C3%A9/34196 20/05/2022**.

نعرف مصطلح المواطنة على أنها " تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركا و ناضلا من اجل حقوقه بأبعاده المدنية و الاجتماعية و الثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب و اندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية مما يسمح له باقتسام الموارد في اطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين"[5]. أما مصطلح مشاركة المواطنين" هو حق مشروع لكل مواطن في التدخل في الإدارة العامة أو بناء القرار الحكومي، وبالتالي تعزيز التنمية المحلية والديمقراطية ,يشارك المواطنون بشكل مباشر في الإجراءات العامة ويولدون التواصل بين المواطن والدولة.يوجد في دستور كل دولة قوانين ولوائح تحكم هذا النوع من المشاركة. الآليات الحكومية الرئيسية المستخدمة لمشاركة المواطنين هي :الاستفتاءات ، والمبادرات الشعبية ، واستشارات المواطنين ، وتعاون المواطنين ، والمساءلة ، والبث العام ، وجلسات الاستماع العامة ، وتجمعات المواطنين."[6] فهذا المصطلحان هما أساس بناء الديمقراطية و خاصة الديمقراطية التشاركية فهي تمثل الوعاء الحاضن للمواطن الذي يسهل مشاركته و اندماجه في البناء الديمقراطي.

فقبل التطرق لمعنى الديمقراطية التشاركية لابد من معرفة اصل مصطلح الديمقراطية و الذي عرف عدة تطورات يرجع أصولها إلى العصر اليوناني الذين استخدموا المصطلح كتعبير عن السلطة التي هي في يد الشعب ثم تنامى المصطلح و انبثق عنه عدة مفاهيم من بينها الديمقراطية التمثيلية أو النيابية فحسب شومبيتر فانه رأى بان التمثيل آو التفويض كلاهما بدون معنى و إن هذه الديمقراطية زائفة و مصطنعة و يؤدي هذا النوع إلى أشكال من الفساد و التبذير العمومي و هذا حسب ما جاء في احد نظريات الخيار العمومي و تقليص دور المواطن في الحياة السياسية و التسييرية و إقصاءه بعد شراء صوته بالوعود الكاذبة أي فور انتهاء العملية الانتخابية يقول ديفيد فان ريبروك مقابل الانتخابات: قضية الديمقراطية "هناك أمر غريب يجري بشأن الديمقراطية. يبدو أن الجميع يرغب بها ولكن لم يعد يؤمن بها أحد "، و على اثر هذه النقائص جاءت الديمقراطية التشاركية لتكمل النظام النيابي لا أن تلغيه و كانت ابرز نماذجها في البرازيل في السبعينيات ليتبناها بعد ذلك الدستور البرازيلي و أصبحت داخل ايطار قانوني ثم انتقلت و انتشرت لتشمل العالم و أوروبا خلال فترة الثمانينيات و أطلق عليها العديد من التسميات من بينها الديمقراطية التداولية أو الديمقراطية الجوارية de proximité فكان الهدف منها تجاوز مشاكل التمثيل الديمقراطي و ضمان مساهمة شعبية تنشط على الصعيد المحلي و خاصة في البلديات تنظمها آليات تشاركية تختلف من بلد إلى آخر اعتبرت المواطن كعنصر فعال في التسيير بالتعاون مع ممثليه و رؤساءه المحليين و ليس فقط كمستهلك للخدمات العمومية و إنما مشارك في تجسيدها و صنعها.

وتعد الديمقراطية التشاركية شكل من أشكال توزيع السلطة تقوم على أساس الرفع من إمكانيات المواطنين للمشاركة في بلورة السياسة العامة، وهي عبارة عن مجموعة من التنظيمات والقواعد الإجرائية التي تعمل على التوسيع من دائرة إشراك المواطنين في تدبير شؤونهم وتنمية أدوارهم في عملية اتخاذ القرارات، وهي خاضعة لمعطى جوهري جسده الفيلسوف بول ريكور بقوله: "أنه فيما يتعلق بالمشاكل الأساسية والجوهرية، الخبراء لا يعرفون ما يعرفه المواطنون، حيث يكون المواطن أكثر اطلاعا على احتياجاته

[5] عماد صيام .المواطنة.نفس المرجع. ص 14.

[6] Pierre André. PARTICIPATION CITOYENNE.le dictionnaire encyclopedique de l’administrative publique. Université de Montréal.

وأولوياته"(1).[7]و تعتبر من العوامل المهمة للتحولات الاجتماعية لأنها أساس التنمية البشرية التي تضع جميع أفراد المجتمع في مركز الاهتمام دون تمييز في الجنس أو العمر أو القدرات المعرفية و بالتالي تحقيق عدالة في الإدماج و من خلال إسهام الجميع في التسيير و تدبير المشاريع و البرامج التنموية كما أنها تتيح فرصة الإنصات لأصوات جماعات قد تكون مهمشة فهي تتضمن أساليب تساعد الجماعات المحلية على التسيير المشترك القائم على الثقة و امتلاك المشاريع التي ستحدث تغيرات مهمة في المجتمع [8]

وقد أصبحت الديمقراطية التشاركية محورية في سمة جديدة للمشاركة السياسية تعد المشاركة السياسية في صميم الديمقراطيات حول العالم، لكن تطبيقها قد يختلف اختلافًا كبيرًا من حيث الجودة أو النوع. أكثر أنواع المشاركة السياسية شيوعًا في جميع الديمقراطيات هي العملية الانتخابية. كمواطنين، نذهب للتصويت، ونسعى للتأثير بشكل مباشر على الأشخاص الذين سيمثلوننا. لكن الديمقراطية التشاركية معنية بضمان منح المواطنين فرصة للمشاركة المباشرة، أو المشاركة بطريقة أخرى في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

يعتبر موضوع المشاركة في التنمية المحلية، من بين أهم المواضيع التي عرفت اهتماما خاصة على الساحة العالمية وحتى على الساحات الداخلية للعديد من الدول ومختلف المخططين والباحثين في مجال التنمية المحلية، لاسيما في تلك البلدان التي عرفت صعوبة في تسيير شؤون مواطنيها خاصة على الصعيد المحلي ففكرة مشاركة المواطنين في التنمية المحلية، ترتبط أساسا بتحقيق حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة باستمرار، فالمشاركة تعتبر حقا لأفراد المجتمع وواجبا عليهم في الوقت نفسه،[9]يجب أن تكون اهتمامات واحتياجات المواطنين هي محور كل عملية صنع قرار سياسي على جميع مستويات الحكم المختلفة. من صميم الديمقراطية أن تكون اهتمامات المواطنين أساس التغيير. تسمح العمليات التشاركية بذلك بالضبط – فهي تمنح المواطنين إمكانية المشاركة في صنع القرار وإعطاء دفعة للتغيير .هناك مستويات مختلفة من ممارسات الديمقراطية التشاركية (المعلومات والتشاور والحوار والشراكة والعديد من النماذج المختلفة لتنظيم المشاركة. سواء كانت صفحة رئيسية تفاعلية سهلة الاستخدام للبلدية أو منصة استشارية أو مبادرة موازنة تشاركية أو جمعية المواطنين، فإن الهدف هو دائمًا لإشراك المواطنين أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات صنع القرار المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهم اليومية .قسم الانتخابات والديمقراطية التشاركية يدعم السلطات العامة وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، لإنشاء آليات مستدامة للمشاركة المدنية. كما يوفر أدوات مبتكرة ("مجموعات الأدوات")، لتنفيذ العمليات التشاركية ويوفر بناء القدرات والدورات التدريبية للممارسين بالإضافة إلى الدعم القانوني لإنشاء الإطار التنظيمي الضروري. من خلال أحداث المائدة المستديرة

[7] مجلة الكلمة. العدد 181.ماي 2022. دور الديمقراطية التشاركية في تكريس مقومات المواطنة.عثمان الزياني

[8]إبراهيم التركي. المقاربة التشاركية مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية حالة منطقة زعير. مجلة الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي منشور الجماعة القروية. رقم 3. سنة2013. ص 174

[9]محمد خشمون . مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية. جامعة منتوري قسنطينة. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. مذكرة دكتورا. لسنة 2011.ص 13

ومناقشات الخبراء والحملات العامة ، فإنه يرفع وعي السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ويبني المعرفة فيما يتعلق بالمعايير والآليات التشاركية الدولية[10].

اليوم، يريد الناس أن يكون لهم رأي في السياسات العامة. عندما يتعلق الأمر بتطوير المساحات في المناطق الحضرية، على سبيل المثال، يدافع الناس بشكل متزايد عن المدن الأكثر خضرة. في برشلونة، دفع المواطنون من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على الأماكن العامة من خلال إنشاء "مجمعات سكنية عملاقة" ، والتي تقطع مساحات كبيرة خالية من السيارات. إنهم يدعمون تنفيذ هذه السياسة الحضرية من خلال منصات لمشاركة المواطنين، مثل .Decidim Barcelona هذا النوع من المشاركة المحلية والمجتمعية هو مفتاح الديمقراطية التشاركية التي لا تتوقف عند المستوى المحلي. حثت القضايا المنهجية التي تؤثر على حياة الجميع، مثل تغير المناخ، الناس على الضغط من أجل سماع أصواتهم على نطاق عالمي أيضًا.

ينظر بعض السياسيين إلى الديمقراطية التشاركية على أنها تهديد. في الواقع، هو العكس تماما. يمكن للديمقراطية التشاركية أن تكمل، إن لم تكن مكملة، للديمقراطية التمثيلية. ولكن من أجل جعل الاثنين يتعايشان، يجب تلبية الشروط ويجب أن يحدث تحول ثقافي في مؤسساتنا الديمقراطية، واحدة تفضل الشفافية والانفتاح وتعترف بأهمية الرأي العام. ولا يزال هذا يمثل تحديًا كبيرًا للعديد من المؤسسات الديمقراطية وممثليها.

هناك العديد من قصص النجاح للديمقراطية التشاركية حول العالم. على المستوى المحلي، على سبيل المثال، أدخلت العديد من المدن، مثل باريس، ميزانيات تشاركية، حيث يمكن للمواطنين التصويت على كيفية استخدام أجزاء من ميزانية المدينة. توجد أمثلة جيدة أيضًا على المستوى الوطني. في المملكة المتحدة، تم إجراء أكثر من 30 عملية ديمقراطية تداولية في جميع أنحاء البلاد على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد تمثلت في دعوة مواطنين تم اختيارهم عشوائيًا للمشاركة في المناقشات وتقديم توصيات حول مواضيع مختلفة ، تتحول العمليات والمؤسسات الديمقراطية نحو زيادة مشاركة المواطنين ويتم أخذ مدخلات المجتمع المدني في الاعتبار بشكل متزايد[11].

و قد خطت الجزائر كغيرها تبني الديمقراطية التشاركية في إطار مبادرتها من اجل للإصلاح؛ فتم تجسيد ذلك في القوانين التي عملت على تمكين المواطنين في تسيير الشؤون العامة لاسيما قانوني البلدية والولاية؛ قصد تكريس الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة ومحاولة إدخال مرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة،[12] كانت الديمقراطية التشاركية مجرد قوانين على أوراق إلا أنها عرفت بعض التقدم و خاصة بعد تبني الحكومة برنامج كابدال.

يسعى برنامج CapDEL أو "برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية"، الممول من الاتحاد الأوروبي، بمبلغ 8 ملايين يورو، والحكومة الجزائرية بمبلغ 3 ملايين دولار لمدة 4 سنوات (2017-2021)، إلى تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في الإدارة البلدية والتنمية المحلية المستدامة المتكاملة. كما يسعى البرنامج إلى تطوير القدرات البشرية والمؤسسية

[10] Council of Europe Portal. **About participatory democracy. https://www.coe.int/en/web/participatory-democracy/about-participatory-democracy . 2022.**

[11] **Julia Keutgen (senior advisor at the westminster foundation for democracy) .Participatory Democracy: the Importance of Having a Say When Times are Hard.institut montaigne.**8 June 2021

[12] بومحكاك خدوجة. براهمي هشام. واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة. مجلة اتجاهات سياسية. العدد خامس عشر. جوان 2021.ص5

للجهات الفاعلة من أجل تعزيز مشاركة المواطنين، والربط بين الجهات الفاعلة في التنمية المحلية من أجل التخطيط والتنفيذ الفعال لبرامج التنمية البلدية، ولا سيما التنمية الاقتصادية وإدارة المخاطر والكوارث الطبيعية لضمان إدارة مجتمعية منسقة وشفافة ومتجاوبة مع احتياجات وتوقعات المواطنين، خاصة الشباب والنساء، والتنمية البشرية المحلية المتكاملة. وتشرف على تنفيذ ومتابعة البرنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر. ويستفيد من البرنامج البلديات التالية: تيميمون (أدرار) الخروب (ولاية قسنطينة) أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف) تيقزيرت (ولاية تيزي وزوو) الغزوات (ولاية تلمسان) مسعد (ولاية جلفة) جانت (ولاية إليزي)) جميلة (ولاية سطيف) بابار)ولاية خنشلة) بني معوش (ولاية بجاية)[13].

فالمشاركة في التنمية المحلية هي تعبير عن إدراك المواطنين بمشاكلهم واحتياجاتهم والسعي لمواجهتها وتجسيدها عن طريق العمل المتكامل بينهم وبين إدارتهم المحلية و من هنا نطرح الإشكالية كالتالي:

إشكالية الدراسة:

- كيف تؤثر مشاركة المواطنين في التسيير على التنمية المحلية في الجزائر؟

الفرضيات:

- لمشاركة المواطن في التسيير المحلي علاقة طردية مع التنمية المحلية.
- مشاركة المواطن في التسيير لها دور كبير في التنمية المحلية.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع بحثنا استنادا لأسباب نذكرها:

-أسباب ناتجة عن الاهتمام المتنامي لموضوع التنمية المحلية قصد تحقيقها من طرف السلطات المحلية و المواطنين.

-أسباب ناتجة عن تطور وعي المواطن و ازدياد مشاكله و المطالبة بتلبية متطلباته و توفير بيئة محلية مناسبة لحياة كريمة.

-أسباب ناتجة عن تنامي حريات المواطنين و تطور الديمقراطية عبر العالم و التي أدت إلى ظهور نوع جديد من الديمقراطية عرفت باسم الديمقراطية التشاركية.

-أسباب ناتجة عن البيروقراطية و الفساد في الإدارات المحلية و عدم السماح للمواطن التدخل في الشؤون التي تخص حياته اليومية و تهميش آراءه.

-أسباب متعلقة بفشل النظام التمثيلي الذي يستغل المواطن فقط عن طريق شراء صوته في الانتخابات ثم تنتهي مهمته.

[13]صالحي بن صالح، نور الدين حاروش. كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 01. 2019.

-أسباب متعلقة بتطورات شدها العالم و ظهور المصطلحات الجديدة في التسيير العمومي من بينها الحكم الراشد التسيير العمومي الحديث و ضرورة تعميمه على دول العالم لتحقيق حكامة دولية و محلية جديدة تشاورية تهدف إلى إرساء الشفافية و المشاركة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-توضيح دور الديمقراطية التشاركية في حياة المواطنين.

-معرفة دور المواطن في تحقيق التنمية المحلية.

-الاطلاع على التجارب الدولية عبر العالم في مجال الديمقراطية التشاركية التي سبقت الجزائر.

-تسليط الضوء على الديمقراطية تشاركية في الجزائر.

-الاطلاع على واقع الديمقراطية التشاركية من خلال القوانين و مدي تطابقها مع الواقع المحلي في الجزائر.

-التعرف على الصلاحيات التي تمكن المجتمع المحلي في المشاركة إلى جانب هيئاته المحلية المتمثلة في البلدية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تفاقم احتياجات المواطنين وخاصة على الصعيد المحلي و عجز الإدارة المحلية لتلبيها أي عجز الديمقراطية التمثيلية للقيام بدورها من مسئولين محليين و انتشار ظاهرة الفساد و عدم الشفافية على أعمال الذي يقوم بها المجلس المحلي و عزل مواطنين من عملية الرقابة كما تكمن أهمية الموضوع في تزود المسئولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي بأهمية تفعيل المواطن بالمشاركة المجتمعية. كما تثير اهتمام السكان المحليين بأهمية مشاركتهم في برامج تنمية وتطوير المجتمع المحلي بهدف تحقيق التنمية الشاملة. يمكن لهذه الدراسة أن تنمي ثقافة المشاركة ووعي المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم والتعرف إلى واقع المشاركة في القوانين والواقع

حدود الدراسة:

البعد الموضوعي:

هو دراسة دور مشاركة المواطن في التسيير و علاقته بالتنمية المحلية أي مشاركة المواطن المحلي في تحقيق التنمية المحلية, البعد المكاني :تم إجراء هذه الدراسة في الجزائر على عينة من المواطنين 250 مواطن

أما البعد ألزماني :

تم إجراء الدراسة ابتداء من سنة 2019 إلى 2021 تم إنجاز الجانب النظري و ابتداء من شهر ديسمبر سنة 2021 إلى 2022 فيفري أنجزنا الجانب التطبيقي للدراسة.

منهجية الدراسة وأدواتها:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية البحث المطروحة وتوكيد صحة الفرضية مقترحة سوف نتبع المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفاهيم حول الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وهذا المنهج يساعدنا في عرض المعلومات المتاحة التي قسم إليها البحث بالإضافة إلى منهج التحليلي الذي سوف نستعين به عند دراسة أولا للقوانين ثم لبرنامج كابدال و تحليل الاستبيان ببرنامج spss.

هيكل الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على خطة متكونة من ثلاثة فصول :قسمنا الفصل الأول لثلاثة مباحث المبحث الأول متعلق بماهية التنمية المحلية و مبادئها ,مجالاتها و أهدافها و نظرياتها و معوقاتها أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تعريف الجماعات المحلية و تطورها التاريخي , أجهزة و طرق تسييرها ,مبادئها و صلاحياتها في مجال التنمية و في المبحث الثالث تطرقنا للديمقراطية التشاركية و تطورها التاريخي و علاقتها بالديمقراطية التمثيلية , نظرياتها وأهدافها و المنهجيات المنظمة لها و كذلك معوقاتها و بعض التجارب الدولية أما في الفصل الثاني فقد خصصناه للدراسات السابقة من دراسات عربية و أجنبية و جدول يلخص بعض اهم الدراسات أما الفصل الثالث فهو فصل تطبيقي ضم مبحثين الأول خصصناه لطريقة و أدوات التي استعملناها من وثائق قانونية و ل برنامج كابدال و الاستبيان و المبحث الثاني فقد خصصناه لتحليل الدراسات و نتائجها من قراءة واقع الديمقراطية التشاركية في الوثائق القانونية و تحليل برنامج كابدال و المعالجة الإحصائية للاستبيان ببرنامج spss .

الفصل الأول : أدبيات النظرية حول للتنمية المحلية والجماعات المحلية و الديمقراطية التشاركية

تمهيد:

تعتبر الديمقراطية و التنمية مصطلحان يسعى الإنسان لتحقيقهما منذ تواجده فيعود أصل الديمقراطية إلى العهد اليوناني وتعتبر هذه الأخيرة مهمة في حياة الأفراد لأجل تحقيق نظام يحكمهم بعدالة و مساواة و بمرور الزمن تطور النظام الديمقراطي من ديمقراطية مباشرة إلى تمثيلية وبعد النصف الثاني من القرن العشرون.بدأت بظهور أنظمة مكملة للنظام الديمقراطي من بينها . الحكم الراشد ،الديمقراطية التشاركية ،التسيير العمومي الجديد التي ساهمت في إعطاء مكانة للمواطن و فسحت له المجال للتدخل في تسيير شؤونه عن طريق المشاركة كما تعتبر التنمية إحدى الموضوعات التي لقيت اهتمام من طرف الباحثين و المواطنين كونها هي التي تساهم في تحسين معيشة الأفراد ورفاهيتهم و في بحثنا هذا سوف نقوم بالتطرق إلى التنمية المحلية و الجماعات المحلية و الديمقراطية التشاركية من خلال إبراز ماهية التنمية المحلية واهم عناصرها و كذلك الجماعات المحلية و أجهزتها و طرق تسييرها والديمقراطية التشاركية و المنهجيات المنظمة لها كما تطرقنا إلى بعض التجارب الدولية في مجال التشاركية و التنمية المحلية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية :

في هذا المبحث سوف ننتطرق لاهم المفاهيم النظرية حول التنمية المحلية ماهيتها و نظرياتها

المطلب الأول : ماهية التنمية المحلية مبادئها و أهدافها :

الفرع الأول : تعريفات حول التنمية المحلية :

برز مصطلح التنمية المحلية مع الحرب العالمية الثانية و عرف مفهومه توسعا دولي منذ اعتماده في مؤتمر كامبردج عام 1948 و قد خير هذا المؤتمر استعمال تنمية المجتمع على انه المصطلح الذي يهدف إلى نهوض بالمجتمعات كما عرفته هيئة الأمم المتحدة في سنة 1955[1] إلا انه كان أول بروز حقيقي لمفهوم التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي و خصوصا في فرنسا كانعكاس لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل تحضير التراب أولوية وطنية و كان الغاية من هذه القرارات هو التخلص من التفاوت بين العاصمة و النواحي و حتى داخل العاصمة نفسها و هذا بواسطة تنظيم إداري يرتب الأنشطة الاقتصادية اتخاذ القرارات من الأعلى دون التحاور مع السكان المحليين (كانت غير مقبولة من طرف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي منطقة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات سكانها و بذلك طالبوا بتنفيذ التنمية من القاعدة و قائمة على أساس استقلالية هذه المنطقة عن مركز القرار أي العاصمة) –سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا.(كان في البداية غير مقبول ، لان هذا الطلب كان له معنى استقلالي و اكتساب هوية للمنطقة إلا انه في بداية الثمانينات أخذ مفهوم التنمية المحلية يتحصل على الإقبال و تم الاعتراف به من السلطة الحكومية و الجمعيات، و منها مندوبية مراقبة التراب و العمل الجهوي DATAR)الفرنسية 1984 و1988 و التي اعترفت في مخططاتها بان التنمية المحلية صنف من أصناف التنمية [2]

وسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف كما يلي :

[1] والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة .بوسهمين أحمد ،الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية 2010- .ص2009111، 03الجزائر

[2] خيضر خنفري،"تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم . ، التسيير، جامعة الجزائر3 .2010-2011.ص12-13

تعريف هيئة الأمم المتحدة 1955. :و عرفتها أيضا سنة 1956 على إنها تلك العمليات التي من خلالها يمكن جمع بين المجهودات الحكومة و المواطن لزيادة و تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية في المجتمع و الذي يؤدي إلى التطور القومي و تشمل هذه العمليات على بعدين مهمين هما البعد الأول :مشاركة المواطنين بأنفسهم و البعد الثاني : إتاحة المساعدات و الموارد و التسهيلات من طرف السلطات الحكومية .

تعريف ماري روز 1955 هي عملية يستطيع من خلالها المجتمع بتعيين متطلباته و أهدافه و تصنيفها وفقا لأولويات و منح الثقة و الإرادة في العمل للوصول لتل الحاجيات و المتطلبات مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد و الوسائل التي تدخل في العملية ثم تنفيذ العمل فعلا مما ينتج عنه تنامي روح التعاون الاجتماعي [3]

تعريف آخر :هي عبارة عن عملية متكاملة تقع في مجتمع محلي و ذلك بواسطة الطاقات الحكومية المشتركة بطرق ديمقراطية تكون عن طريق سياسات موضوعة و مخططات مرسومة يظهر تأثيرها في توفير مشاريع اقتصادية و خدمات اجتماعية للمواطنين هذا المجتمع بحيث تعتمد على موارد و إمكانيات من المجتمع سواء مادية أو بشرية و تحقيق اكبر استغلال متاح و في اقل مدة لرفاهية الأفراد المحليين [4]

و تعرف كذلك علىإن تطبيق تنمية اقتصادية محلية هو" ما يعني العمل بطريقة مباشرة على صنع القوة الاقتصادية لرقعة محلية معينة،و ذلك بهدف تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشي لأفراد تلك الرقعة والعمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي" . [5]كما برز مصطلح التنمية المحلية بعد كثرة الاهتمام بالمجتمع المحلي كونه هو" الطريقة لتجسيد التنمية المستديمة على المستوى القطري الوطني الإضافة أن مجهودات المواطنون و الأفراد لا قل أهميتها عن مجهودات الحكومة في تجسيد أهداف التنمية عن طريق مشاركة السكان في إقامة مشاريع تنموية مما يستوجب تكاثف المجهودات المحلية الخاصة الذاتية إضافة إلى المجهودات الحكومية لتطوير الحياة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية للمجتمع الحلي و دمجها في التنمية" [6]

---

[3] رفعت لقوشة .التنمية الزراعية .دار الكتاب . 1998.ص24

[4] هنادي رشيد سلطان.2015.البعد الاقتصادي للسياسة إعلامية .مكتب العربي للمعارف .ص17

[5] وحدة التنمية الاقتصادية المحلية.الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي .البنك الدولي.واشنطن .اكتوبر2001.ص2

[6] بن طاهر حسين .اتنمية المحلية والتنمية المستديمة.مجلة العلوم الإنسانية.جامعة محمد خيضر .العدد24.مارس2012.ص456

هي كذلك مقاربة لها أبعاد عديدة منها اقتصادية اجتماعية و ثقافية إقليمية وشاملة و هي إرادة تشاركية يساهم فيها العديد من الفاعلين عموميين خواص سكان تتخذ من إقليم معين حدود لها يسمح بتجسيد اطار تفاهم و تحاور بهدف صياغة استراتيجية متكاملة والاعتماد على الموارد المحلية التي تعتبر أداة لتحقيق هدف التنمية المحلية[7]

تنمية المجتمع المحلي :"عملية يتم من خلالها إقرار تغيرات متكاملة و مقصودة في المجتمع المحلي عن طريق إنشاء مشاريع تنموية و إيجاد تعاون بين التخصصات في مجال إنجازها بالإضافة إلى الاستفادة من مجهودات الأفراد المحليين من اجل تغيير المجتمع من وضع إلى و ضع أحسن في مدة معينة التي تندرج ضمن الخطة العامة للدولة ."أو كذلك يمكن تعريفها بتلك "العمليات المتنوعة التي يتم رسمها و إعدادها و فقال لتعاون بين قدرات المواطنين و قدرات و الإمكانيات الحكومية بهدف تحسين أوضاع اقتصادية اجتماعية و ثقافية محلية للمجتمع المحلي و ربط هذه التغيرات بالإصلاحات التي تدخل ضمن الخطط العامة للدولة. "[8] أو على أن التنمية المحلية هي استراتيجية إنمائية موجهة نحو العمليات التي تعبر عن القدرات المحلية و تركز على الجهات الفاعلة المحلية و ديناميكيات التي تدفعها و تفسر السياسات الحكومية [9]

التنمية المحلية هي عملية يشارك فيها المجتمع المحلي في تشكيل بيئته الخاصة من اجل تحسين نوعية حياة سكانه و يتطلب هذا النهج تكاملا متناغما بين العناصر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و البيئية و التركيز على العنصر الاقتصادي كأولوية للجميع لكي يتمكنوا من كسب عيشهم و دعم أنفسهم[10]

تعريف عام و شامل :يمكن تعريف التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي على إنها عملية تخطيطية مرسومة لتطوير المجتمع على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و التي تعتمد على المجتمعات المحلية و مبادراتها.و العمل بطريقة مباشرة على صنع القوة الاقتصادية لرقعة محلية معينة،و ذلك بهدف تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشي لأفرادها والعمل على وضع الأولويات

[7] فؤاد بن غضبان. كتاب التنمية المحلية ممارسات و فاعلون. دار صفاء للنشر و التوزيع .كتاب بدون سنة .ص 33.

[8] ماهر ابو المعاطي علي. الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة. جامعة حلوان .المكتب الجامعي.2010.ص16

[9] Développement local CONCEPTS, Stratégies et Benchmarking. Série Politique économique et développement. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement.algerie.septembre2011.p7

[10] Jean-François Léveillé et all.le développement locale. Sommet de Montréal.2002.p1

للاقتصاد المحلي .و [11] تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أراضي "النطاق المحلي" عن طريق تعبئة وتنسيق مواردها المادية وغير المادية[12]

الفرع الثاني :مبادئ التنمية المحلية :

تعتبر التنمية المحلية عملية تخطيطية تقوم على مجموعة من المبادئ و القواعد نذكر أهمها كما يلي :

1مساهمة أفراد المجتمع :يعتبر أهم مبدأ و هو إحساس المواطنين بضرورة المشاركة في العملية التنموية المحلية لأنها سوف تؤدي إلى تحسين مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي كما أن المشاركة طريقة تؤهل المواطنين في تجنيد طاقاتهم و الإنجاز مما يزيد قدرتهم على تحمل المسؤولية و التقليل من النفقات و تزيد من روح الانتماء للمجتمع المحلي كما يعود بالنفع و نجاح المشاريع

2ملائمة المجهودات التنموية مع المتطلبات الأساسية في المجتمع المحلي : إن الأولويات و القيام بالمشاريع التي تهم المواطنون في حياتهم اليومية و تلبية متطلباتهم الاستعجالية و الضرورية سوف يؤدي إلى إشباع حاجاتهم مما سوف يحسن ثقة الأفراد و يشجعهم أكثر للتعاون والعمل من اجل إنجاح مشروع تنموي ما و شعور المواطن وإدراكه بان العائد من التنمية سيعود بالنفع الملموس الذي يقلل من مشاكلهم و يلبي رغباتهم

3تكامل المشروعات و الخطط التنموية : بمعنى أن هذه المشاريع سوف تقضي على المشاكل المجتمع في مختلف المجالات وتكامل المشاريع التنمية لها منافع و خاصة إذا استعملت الموارد التي يتطلبها المشروع و الأجهزة و حتى الموظفين بأسلوب منظم يؤثر بالإيجاب على هذه البرامج عن طريق ربح الكثير من الوقت و المال و المجهودات و التخلص من العديد من العوائق

4الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة :يعني تلك الموارد و الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع المحلي التي تعد القاعدة الأساسية للتنمية المحلية لأنها تعمل على سير المشاريع و تنفيذها

[11] وحدة التنمية الاقتصادية المحلية.الدليل الارشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي .البنك الدولي.واشنطن .اكتوبر2001.ص2

[12] http://www.hypergeo.eu . Développement local.30/01/2018 a22 :04h.

5مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي : نظرا لعدم اكتفاء المجتمع المحلي للموارد بالتالي لابد الاستفادة من الدعم الحكومي سواء مادي أو تقني فني .عند إنجاز أو تنفيذ مشروعات تنموية و تدبير النفقات و توفير الأجهزة جديدة التي من واجب الإدارة المحلية حسن استغلالها و استعمالها في العملية التنموية

6الاسراع في تحقيق النتائج المادية الملموسة : فبعض خبراء في ميدان التنمية المحلية يركزون على الخدمات السريعة التي تلبي متطلباتهم الضرورية لأفراد المحليين والابتعاد و التخلي عن المشاريع طويلة الأجل و التي تكون تكاليفها باهظة كما أن نتائجه تكون طويلة الأجل مما يدفع بالمواطنين فقدان الصبر و يجعلهم يطالبون بنتائج سريعة المفعول

7 التقييم : التقييم المستمر هو من أهم المبادئ الرئيسية للتنمية المحلية لأنه يمكن من معرفة مدى تقدم الخطة ونجاحها و أهم العوائق التي تعترضها و التقييم هو المرآة بالنسبة للتنمية المحلية كونه يساعد القائمين عليها من التعرف على وضعيات الحقيقية للعمليات المنفذة ميدانيا و التعرف على الخلل الآني إذا وجد والعمل على إصلاحه [13]

الفرع الثالث : أهداف التنمية المحلية :

يمكن النظر إلى التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي غايتها الأولى و الأخيرة إشباع المادي المقاس للفرد لأكن هي اشمل من ذلك وتتمثل هذه الأهداف في :-إعطاء قيمة للموارد البشرية والطبيعية و الممتلكات المحلية و حسن استغلالها.

-تدعيم الأنشطة الاقتصادية التي لها عوائد و التي تكون منتجة (صناعة ,زراعة..)و دعم المقولات و تشجيع بناء مؤسسات الصغيرة

-تقليص الاختلافات بين الأقاليم و الولايات داخل التراب الواحد

-إسهام السكان في تحديد متطلباتهم و إشراكهم في الأعمال

—المساواة في الانتفاع من الخدمات العمومية الرئيسية (تطهير,الإنارة ,المياه الصالحة للشرب , الغاز ,كهرباء,صحة ,تعليم., المواصلات, الرياضة الترفيه الثقافة و مختلف الشؤون الاجتماعية.).

- تقليل الفقر و التفاوت الطبقي و تدعيم الفئات الهشة و إدخالها في المجتمع [14].

[13]محمد خشمون.2011 . مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية.رسالة دكتورا.كلية العلوم الاجتماعية و الانساني.جامعة منتوري قسنطسنة.ص 102-105

-تلبية متطلبات المواطنين و تحقيق اكبر قدر من العدالة بينهم[15].

-تعزيز التعاون و المساهمة بين المواطنين مما يجعلهم في التحول من اللامبالاة إلى المساهمة الفعالة حرص [16].

-زيادة الدخل المحلي و الرفع من المستوى المعيشي[17]وتحسين الخدمات و الأنشطة و المشاريع ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي داخل المجتمع المحلي وتغييرها من حالة تقليدية إلى حديثة .-

-جعل المناخ مناسب للإبداع من طرف السكان المحليين ، وعدم الاتكالية الكلية على الدولة و انتظار مشاريعها و إنما الاعتماد على الذات[18] .

- تدعيم الإدارة المحلية من اجل التطور و الخروج من التخلف و الاستفادة من اللامركزية والتي يقصد بها استقلالية الإدارة والدولة لان الإدارة هي الأقرب للمواطن و بالتالي يمكنها تسطير الاحتياجات دون تدخل الدولة المركزية.

- تشجيع الاستثمارات و زيادة مشاركة القطاع الخاص و المجتمع المدني وتقليل و القضاء على السكنات الغير منظمة عن طريق توسيع برامج السكنات الاجتماعية للفئات التي دخلها ضعيف.

-و من كل هذه الأهداف نلخص هدف رئيسي للتنمية المحلية في جانبين هما :

الأول رفع المستوى المعيشي و الثاني إدخال التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج وتأهيل الكوادر و زيادة الإنتاجية[19]

المطلب الثاني :مجالات التنمية المحلية و مراحلها و خصائصها :

الفرع الأول : مجالات التنمية المحلية :

مجالات التنمية التنمية المحلية عديدة سنذكر بعض منها:

---

[14] بودلال علي.الجماعات المحلية بين الاكراهات البنيوية و شروط التنمية المستدامة.المجلة الجزائرية للمالية العامة.العدد الثاني .ديسمبر 2012.ص80-81

[15] خبابة عبد الله .تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية.دار الجامعة الجديدة.2014 .ص292

[16] بن طاهر حسين .اتنمية المحلية والتنمية المستديمة .مرجع سبق ذكره.ص456

[17] محمد بلخير.2005.التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية.رسالة ماجستير.كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية.جامعة الجزائر.ص41

[18] خيضر خنفري ،2011. تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق. أطروحة دكتورا.كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3 .ص28

[19] فؤاد بن غضبان. كتاب التنمية المحلية ممارسات و فاعلون. مرجع سبق ذكره .ص 40 و 41

1 :-التنمية الاقتصادية

:عرفها بعض الباحثين على أنها التنمية الاقتصادية ترتكز في مضمونها إلى رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمعنى الهدف الذي يهم المجتمع المتقدم و المتخلف على سواء[20]كما تعرف على أنها عملية حسن استخدام الموارد المادية و البشرية المتوفرة و تنظيمها بغاية رفع الإنتاج الكلي من سلع و خدمات بمقدار اكبر و أسرع من الزيادة في أفراد المجتمع غايته الرفع من الدخل الحقيقي [21]و الهدف من التنمية هو تحسين رفاهية الفرد عن طريق الزيادة و رفع من مستواه المعيشي و هذا النوع من التنمية هدف منها هو تحسين الأوضاع الاقتصادية المحلية سواء صناعية أو زراعية أو هياكل قاعدية التي تقوم بالإنتاج لكي تلبي حاجات مواطنيها. وكذلك تحريك و تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال الزيادة في القدرات الاقتصادية باستعمال كل الموارد بغاية تشجيع الاستثمارات كما علينا أن نفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي فالنمو يقصد به الزيادة في نسبة الدخل الحقيقي اما التنمية فتشير الى ان تقوم الدولة بتغيير في هيكل الإنتاجي و هيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد. [22]

2-التنمية الاجتماعية :

ترتكز التنمية الاجتماعية على رغبة الأفراد المجتمع للقيام بعملية التنمية و إحساسهم بالانتماء إلى رقعة جغرافية وتحمل المسؤولية و الوصول إلى التقدم المقصود (*التنمية الاجتماعية= الإرادة + الرغبة في التغيير*)[23] كما أنها تعتبر الحيز التنموي الذي يراعي الجانب الاجتماعي لسكان المنطقة الواحدة فجوهر المصطلح هو العنصر الإنساني و تشتمل البرامج التنموية الاجتماعية على الخدمات العمومية ,الصحة , التعليم ,السكن ,ضمان الاجتماعي. و هي الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسة اجتماعية تعمل على تحسين المستوى المعيشي و تقليل الفقر على المستوى المحلي عن طريق توفير فرص الشغل و تقليل البطالة كما لها هدف تحسين جودة الخدمة المقدمة

3 :التنمية السياسية :

[20]سمير عبد الحميد رضوان.1996.أسواق الأوراق المالية و دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.المعهد الدولي للفكر الاسلامي.ص157

[21]الدخل الحقيقي هو الدخل الناتج عن الزيادة في الإنتاج و ليس الزيادة في الأسعار و هو يختلف عن الدخل النقدي الذي يصاحبه الزيادة في الأسعار و ليس الزيادة في الانتاج.

[22]خيضر خنفري ،. تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق.مرجع سبق ذكره .ص20

[23]طلعت مصطفى السروجي.التنمية الاجتماعية المثال و الواقع.النشر والتوزيع الكتاب الجامعي.2001.ص37

تسعى إلى تنمية النظام السياسي في دولة ما و هذا النظام السياسي يستجيب لتحديات إنشاء دولة و أمة و المشاركة و لا تتحقق التنمية السياسية إلا عن طريق الاستقرار في النظام و هذا الأخير لا يتم إلا إذا وجدت فيه المشاركة الشعبية كحق اختيار المواطن من يمثله على سبيل المثال في البرلمان و المجالس المحلية فبالمشاركة السياسية للمواطن فهو بالتالي يدعم مسيرة التنمية السياسة . و هي كذلك تنمية قدرات المواطنين من اجل معرفة مشاكلهم بوضوح و تنمية إمكانياتهم على تعبئة كل القدرات الموجودة لمواجهة التحديات و المشكلات بأساليب واقعية فالتنمية السياسية تنمي روح الإبداع و الإنجاز و الابتكار الذي يساعد في الاستقرار داخل الدولة و ينظر للها كحالة الوعي السياسي عند الأفراد و متابعة المستجدات السياسية.

4 التنمية الإدارية :

نربط التنمية الإدارية بوجود قيادة إدارية كفئة و فعالة لها المقدرة على تنظيم مستوياتها و وجود روح التكامل بين أفراد العاملين بالمنظمة و الإحساس بأنهم كالخلية الواحدة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة و مفهوم التنمية الإدارية له ارتباط وطيد بالقدرات البشرية في الإدارة و الوصول إلى الكفاءة و الفعالية عن طريق تعزيز المهارات التي تواجه مشاكل.[24]

الفرع الثاني :مراحل التنمية المحلية :

تبدأ عملية التنمية المحلية من خلال محاورة المواطنين لاحتياجاتهم اليومية و الضرورية فمراحلها تعتبر من الأبعاد المهمة للمشاركة نذكرها في ثلاثة نقاط و هي التخطيط و التنفيذ و المتابعة التقييم فالغاية من تحليل المراحل هو موقع المواطن و كيف يشارك فيها .

أ) التخطيط : يعتبر واهم مرحلة من مراحل التنمية المحلية فيها يتم تحصيل المعلومات و تحديد الاحتياجات و البدائل وتوضيح فكرة المشروع كنقطة بداية فمهمة المواطن في هذه المرحلة انه هو من يضع الاحتياجات مع مراعاة الظروف و العادات حتى لا يواجه المشروع فيما بعد عوائق تخل باستمراره و نجاحه من خلال ما يسمى بالمقاومة الاجتماعية بمعنى انه يجب اختبار بيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي رغم أن السلطات المركزية باعتبارها هي التي تقوم بتمويل المشروعات للمواطنين لكنها لا

[24] خيضر خنفري 2011. تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق.مرجع سبق ذكره.ص21

تعرف ما هي الاحتياجات الحقيقة في هذه المرحلة تكون المشاركة حق المواطنين المراحل التي سوف تأتي لان هذه المرحلة مهمة تقتصر فقط على النخبة وعلى الكفاءات في المجتمع المحلي لان في هذه المرحلة يستدعي أفراد ذو معرفه بالمجتمع وأفراد يمتلكون أفكار معينه لهم القدرة على تنفيذها دون اشتراك عدد كبير من المواطنين وفي هذه المرحلة قد تفقد المشاركة جزء من مصداقيتها في هذه المرحلة تتم عن طريق الاجتماعات المباشرة واللقاءات مع العاملين بالإدارة و ممثلي الجمعيات

ب) التنفيذ : تعد من المراحل المهمة لان مشاركه المواطنين القاعدة الضرورية من اجل أن تنجح عمليه التنمية المحلية فعندما يتم الموافقة على المشروع من طرف المواطن في وبالتالي بشكل حافز للقيام به المرحلة يتم تحويل اقتراحات والتخطيطات إلى نتائج على شكل خدمات ومشاريع وفي هذه المرحلة تأخذ أشكال من بينها الشكل الذي يتوجه اليه المواطنون من خلال العون الذاتي عندما يعرفون انهم أمام مشاكل تمس مصالحهم والشكل الأخر هو نشاط الهيئات التطوعية الاستشارية التي تتكون من قاده محليين والرؤساء المنتخبين وكذلك تنظيم ورشات عمل تشمل المواطنين في كل الميادين كالفلاحة الموظفين الأساتذة في هذه المرحلة تكون المشاركة كبيره بالنسبة للمواطنين لأنها تشمل مختلف الفئات يقوم بأدوار معينة.

ج) التقييم :يقصد به إصدار حكم على شيء تم إنجازه وبالتالي تعتبر هذه المرحلة من اجل تحسين عمليه تنموية وتشكل هذه المرحلة حافزا ودعما من المواطنين لمعرفه وتقدير صعوبات العمل التنموي ويكمل عمل مواطنين في هذه المرحلة علي انهم يقدمون اراء حول البرامج التي تم إنجازها وتتمثل معايير التقييم يعتمدها المواطنون من اجل التقييم هي توفر المشاريع حسب حاجياتهم مناسبة المستحقة سهوله الحصول على من يستحقها ووصول المشاريع إلى الأهداف التي تم التخطيط لها تغطيه ها لعدد كبير من المواطنين من خلال قياس الناتج الاجتماعي والاقتصادي[25]

الفرع الثالث :خصائص التنمية المحلية :

نذكر اهم خصائص التنمية المحلية فيما يلي :

[25] الجزائر المجلة الجزائرية للامن و التنمية العدد التاسع 09 جويلية جامعة ،)(محاضر وتحقيق . أستاذ المحلية الجماعات فعالية تحسين بين المواطنين مشاركة دريس. دور نبيل .د 2016 ص 149.

ا)التوازن: يقصد به تحديد معدلات الاستثمار في جميع المجالات بالنسب مناسبة بحيث أن استوجب الأمر في ظروف ما الزيادة في كمية الخدمات الصحية و الاقتصادية و التعليمية و غيرها و تعديل في نسب هذه البرامج من اجل تحقيق التوازن المقصود الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما و يشمل التوازن المجهودات الحكومية و الغير الحكومية.

ب)الشمولية : يقصد بها أن التنمية الكاملة لابد أن تغطى مخططاتها بجميع المجلات و الاحتياجات المجتمعية سواء الصحية او الاقتصادية أو التعليمية و العمرانية و غيرها و لمختلف فئات المجتمع من رجال نساء أطفال شيوخ.

ج)التنسيق : إلى جانب خاصية الشمولية و التوازن فانه يتطلب التنسيق لعدم السماح بالتداخل بين المخططات و لتخصيص الأدوار و التي تتناسب مع أهداف التنمية المحلية.

د)التعاون و التفاعل الإيجابي :فيقصد بهذا العنصر بأنه يجب أن يكون هنالك تعاون و تأثير بعناصر الحياة الاجتماعية و أنشطة المجتمع سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو غير الحكومية و هذا التعاون يتطلب تنظيم و تفاعل بين الأطراف حتى يكون له صدى إيجابي[26].

المطلب الثالث :نظريات التنمية المحلية :

-الاتجاه سيكولوجي :

يعتمد رواد الاتجاه السيكولوجي الثقافي في بحثهم للتنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي على السمات السيكولوجية للأشخاص معتقدين بان درجة الدفاعية أو الحاجة للإنجاز هي أساس التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي وتعتبر مثل هذه الآراء امتدادا لفكره ماكس فيبرM.Weber الذي كان يرى بان بروز التنمية الرأسمالية في أوروبا الغربية لم يكن نتيجة لوجود الظروف الاقتصادية الضرورية لذلك فقط وإنما كان نتيجة لوجود روح للرأسمالية capitalist spirit مجموعة من الموجات orientationsوالقيم التي كان من المطلوب إتاحتها .

ومن منظور وبير أن البروتستانتية قد أكدت على ذاتية و استقلالية الشخص عوض تبعيته للكنيسة و الشعائر الدينية لذلك عرف هذا الفكر صدى كبير لدى مفكرين هذا الاتجاه و قاموا بنشر مثل هذا الفكر مؤكدين على أهمية القيم و المواقف و المعايير و

[26]فؤاد بن غضبان. كتاب التنمية المحلية ممارسات و فاعلون.مرجع سبق ذكره.ص42

التصرفات في تحقيق عملية التنمية و التطور في العالم النامي و إلى جانب مفاهيم فيبر أضافوا العامل السيكولوجي وبهذا طبعوا فكر ويبر بطابع فردي فقد ابرز ماكليند Maclelland بان التحول الثقافي و التنمية الاقتصادية يتحققان بواسطة البناء الاجتماعي و لا يحدثان عن طريق العمومية و الإنجاز و التخصص كما يرى هوزليتز و إنما يحدثان اذا تواجدت درجة كبيرة من الدافعية لدى الأشخاص .[27]

-ماكليلند و نظرية الانجاز :

و قد عرف ماكليلند الدافع إلى الإنجاز بأنها الحاجة لصنع الأشياء بطريقة احسن و بكفاءة و أن هذه الحاجة تمثل خاصية عقلية

و بخصوص ذلك يقول ماكليلند أن القضية العامة التي يرتكز عليها فهمنا للتنمية الاقتصادية و التبديل الثقافي هي أن المجتمع الذي يعرف درجة كبيرة من الإنجاز يؤدي إلى ظهور طبقة نشطة من أصحاب المشروعات تشارك بدورها في الإسراع بالتنمية الاقتصادية... أن الدرجة العالية من الإنجاز يجعل الأفراد يقومون بسلوك يجعل المشروعات تعرف اقصى نجاح ممكن و اذا رجعنا الى تاريخ المجتمعات الإنسانية نلاحظ أن سيرورة هذا التاريخ كان في تحول حينما يشتد دافع الإنجاز و يلقى قبولا من طرف اجتماعيين , و اشد ما نحتاج اليه هو القيام بتغيير تدريجي في الاعتقاد الاجتماعي الغربي بعامة و الأمريكي خاصة و مجمل اعتقادات الاجتماعيين تستند إلى حقيقة رئيسية و هي أن الدوافع و القيم و القوى التكنولوجية هي التي تحدد معدلات التنمية سواء الاقتصادية و الاجتماعية .

و أن وجهت رأي لدى ماكليلند الموجودة في كتابه مجتمع الانجاز the achieving society سنة 1961 ذكر فيها على أن هناك حاجة للإنجاز A need for achievement وهذه الحاجة هي جزء لا يتجزأ من الشخصية البشرية ، وكما أنها غير موزعة بين الأفراد فقط ولكنها منتشرة حتى بين الثقافات . وقد أكد في كتابه على نقطة هامة أن الأفكار تلعب الدور كبير في تشكيل التاريخ ، والجوانب المادية لم ولن تلعب هذا الدور " ففي رأيه تصبح التنمية عبارة عن قضية لضمان أن الأفراد الذين يتوفرون على دفع عالي من الحاجة للإنجاز ، والذي في قوته وصفته الفطرية يشبه دافع الجوع ، ويشارك بفعالية كبيرة في الأدوار التي يقوم بها المقاولون .

[27] رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر الاتصال الاجتماع علم و للبحث و الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006 ، ص 99.

وعندما يتاح هذا الدافع، فمن الممكن ضمان نمو اقتصادي ولا يقف عند هذا الحد بل يفوقه ليعتقد في بعض الحالات انه بوجود علاقة سببية بين التصرف الفردي كأخلاقية دينية مسيطرة والتدريب المستقل المبكر والحاجة العالية للإنجاز وتبقى هذه مرتكزة أساسا على مستوى العلاقات المتبادلة ويبقى التركيز على الحاجة للتحول الفردي الخلاق للمنجزين وهذا عن طريق متنوعة كاعتناق البروتستانتية والتربية أو تقليص سلطة الأب وبذلك يعتقد ماكليلند بأن الشعوب التي لها درجات عالية من الحاجة للإنجاز احد المطالب الأساسية لتحقيق التنمية.[28]

-الاتجاه الانتشاري:

أشار رواد الاتجاه الانتشاري بان التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي لا يمكن تنفيذهما في الدول النامية إلا إذا تواجدت شروط انتقال أو توفر عناصر مادية وثقافية من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية، والمعنى هنا أن لا بد على الدول النامية أن تقوم بتثقيف شعبها إذا أرادت تحقيق والتنمية ويتم بمراحل معينه حيث يبدأ الانتقال من عواصم الدول الغربية إلى عواصم الدول النامية ثم من عواصم هذه الأخيرة إلى مناطقها الداخلية اقل تطور إلى أن يسود معظم الأماكن للدولة.

وحسب تفكير هذا الاتجاه فالانتشار أو الانتقال يتمثل في العناصر المادية والثقافية تعبر عن نفسها في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- تدفق رؤوس الأموال
- نقل التكنولوجيا
- نشر وترويج النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ويتم التسويق لهذه النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وانتشارها من

الدولة المتقدمة إلى الدولة النامية وهذا ما عبر عنه ناش Nash بان هذا الاتجاه يؤكد فكرة انتقال المعرفة القيم والتكنولوجي و راس المال و الإمكانيات والتنظيمات كأداة لإحداث تنمية اقتصادية وتبديل ثقافي.

[28] ربح كعباش، نفس المرجع السابق، ص10

ويرى أصحاب هذا الاتجاه على القول أنهم لا يمنحون لشعوب الدول النامية رؤوس الأموال لعلاج مشكلاتهم وإنما ينصحون هذه الدول بالانتظار وتقبل العناصر الثقافية القادمة اليهم من الدول المتقدمة إلا أن رواد هذا الاتجاه لا يمنحون أهميه كبيره لتبيان الجوانب الاستعمارية الاستعمارية للتوسع الرأسمالي الغربي وعلى العكس من ذلك فأنهم يعلمون يعلمون ماذا تأثير السلع والقيم الغربية والتكنولوجية و الأفكار التي تصل الى الدول النامية وتأثيرها على واقعي م مجتمعات مجتمعاتها وما يخفي هذا الاتجاه ان تضليل فكره مفادها أن الدول النامية تمر بنفس مشاكل ومراحل التي سبق وان مر بها المجتمع الغربي الصناعي المتقدم.

-الاتجاه التطوري المحدث :

ترجع أصول هذا الاتجاه إلى النظريات الكلاسيكية التي شكلت بواكير الفكر السوسيولوجي المعاصر، وحسب بالنديبه فان هذا الاتجاه يأتي من كونه يطرح مشكلة التنمية من خلال مصطلحين التحول ransformation و السيرورة Processus ويعد كل من بارسونز و" والت روستو "من ابرز رواد هذا الاتجاه.

إسهام روستو:

تطرق روستو إلى التخلف الاقتصادي كنظريه التي تعرفه البلدان المختلفة بطريقه غير مباشره بواسطه منظومته النظرية التي كان لها اثر كبير على نظريه التخلف ويميز رست مختلف مراحل تطور المجتمع بمعيار درجه النمو الاقتصادي أن خلال مؤشرات تبين درجه تقدم المجتمع جزع عروسته مراحل نمو الاقتصادي للمجتمعات في عبر خمس مراحل تفصل بين التطور في شكله النهائي مرحله خامسه والتخلف مجتمعات تقليديه المرحلة الأولى .[29]

مرحلة المجتمع التقليدي :

ويعطي رست تاريخ المجتمع التقليدي الخاص بي البلدان المتطورة بعصر ما قبل نيوتن بأنشطة إنتاجيه محدودة التي تعتمد على تقنيات علميه سابقه على عصر نيوتن يشير روستو بان الطر ح طرح تعريف المجتمع التقليدي لا يقصد به الغاء إمكانيه نمو الإنتاج بفضل ما يضيفه ويجدده الإنسان على صناعه التقنية والزراعة والتجارة.

- مرحله تهيئة شروط الانطلاق:

[29] 63 ص .2007 الجامعية، المطبوعات ديوان السياسي، الاجتماع علم في والتنمية،دراسة السياسية القوى زمام، الدين نور

وهي مرحله تخص المجتمعات الانتقالية التي وجد فيها الشروط الأولية للانطلاق كما حدث في أوروبا منذ القرن 17 والتي ساهمت الاكتشافات الحديثة للعلوم في خلق وظائف إنتاج جديده في مجال الزراعة والصناعة وفي حين كان توسع الأسواق العالمي يدفع الاقتصاد باليات جديده

- مرحلة الانطلاق :

وهذه المرحلة تعتبر حاكمه بالنسبة لروستو لأنها نقطه هي الفاصلة بين مجتمع متطور ومجتمع المتخلف فيها يتم القضاء مواجهه الصعوبات والعوائق التي تعيق النمو وفي هذه الفترة يصبح العوامل التقدم الاقتصادي اثرها الفعال والواسع على المجتمعات ويصبح النمو الوظيفة للعادية للاقتصاد.

- مرحلة النضج:

يقول رستم بان مرحله النضج تأتي بعد مده طويلة من التقدم يحتوي على تغيرات مختلفة تتراوح بين الصعود و النزول وصول تثمر في نهاية الأمر في فضل انتشار التكنولوجيا الحديثة في مختلف الميادين ووصول الاستثمارات إلى 10% و 20% من الدخل الوطني .

- مرحلة الاستهلاك الوفير:

تعرف هذه المرحلة تحول إنتاج المواد الاستهلاكية الدائمة والخدمات إلى قطاعات رئيسية في الاقتصاد، وتزايد متوسط الدخل الفردي و الاهتمام بتوفير الاعتمادات الكبيرة من اجل الرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.[30]

-نظرية التبعية :

ظهرت نظرية التبعية في الستينات من القرن العشرين، ويرى رواد هذه النظرية بأن الأنظمة الغربية هي من تسبب البلاء والتخلف بالنسبة لكل مجتمعات العالم في أفريقيا أسيا، و ودول أمريكا اللاتينية فقد اعترضو اعلى أفكار نظرية التحديث باعتبارها سبب الفشل الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية.فالاستعمار والإمبريالية استنزف ثروات و اطاح باقتصاداتها و أدى بها إلى التخلف.

[30] زمام(نور الدين)، القوى السياسية والتنمية: مرجع سابق .ص 66 و 67

أصحاب نظرية التبعية يرفضون فكرة نظرية التحديث التي تقول بأن غياب التنمية يأثر على القيم التحديثية الملائمة، وان اللجوء إلى البلاد الصناعية المتطورة هو الحل المفيد و إيجابي لبلدان العالم الثالث عارضوا رواد مدرسة التبعية القول بان تأثير المجتمعات المتقدمة إيجابي وقالوا بان نمو الصناعية في العالم اليوم يعني التخلف المستمر لتلك البلاد التي يتم استغلالها من طرف الغرب لثرواتها وبالتالي لا يجب النظر إلى البلدان المتخلفة على أنها غير ناضجة أو فقيرة ، لكن إذا أتيحت لها هذه الفرصة فسوف تنمو وان ظلت خاضعة لحكم و هيمنة الإمبريالية الاقتصادية الغربية فهيا باقية على هذا المنوال .

و من توصيات نظرية التبعية نذكر ما يلي :

1-تحطيم كل علاقة للعالم الثالث مع المترو بوليس الراس مالي .

.2- يجب خلق سياسة محكما للتضامن الدولي بين بلدان العالم الثالث من اجل تحقيق المساعدة المتبادلة وبناء قاعدة صناعية فعالة ومستقلة في الجنوب.

3-يتم ذلك عن طريق مواجهة الرأسمالية العالمية، بواسطة الطبقة العاملة التي يجب أن تلغي الصفوة المحلية عن طريقها .

ويرتكز أصحاب نظرية التبعية موقفا عقليا المراد منه هو أن التخلف في اقتصاد العالم الثالث و القطاع الريفي خاصة راجع للعملية الاستعمارية و توسع الرأسمالية و ليست موروثة من طبيعة النظم لهذه الدول و مع ذلك فهم يؤكدون على مدى أهمية القوى الخارجية في مساهمتها في تغيير الوضع و أهميتها في تحديد الإنجازات المحلية و الإقليمية . ولهذا يميل رواد هذا الاتجاه إلى تبني وجهة نظر أحادية الاتجاه، حيث يعتبرون أن التخلف هو راجع لتنمية الرأسمالية الأوروبية[31]

-اتجاه الماركسية المحدثة(التخلف والتبعية):Neo-Markist Approach

يحاول اتجاه الماركسية المحدثة أن يطور أفكار ماركس التقليدية بما يتفق والظروف الدولية التي شهدها القرن العشرون، وعلى الرغم من أن هذا اتجاه ا رجع وأضاف إلى التصورات والماركسية التقليدية، إلا انه اثر في المجتمعات النامية وعملية التنمية والتخلف عموما، وقد بدأت هذه الدراسات بكتابات بول باران baran في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية و ترى الماركسية المحدثة أن النقطة المهمة هي الأساس القائم بين الإمبريالية و شعوب العالم الثالث , وبين بول باران على أن الرأسمالية الاحتكارية هي مسؤول

[31] حسين عبد الحميد أحمد رشوان. التنمية "إجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا- إداريا- بشريا".ناشر مؤسسة شباب الجامعة.2009.ص51 و 52 و 56.

عن الفقر و التخلف في البلدان التابعة لأنها هي من مارست النهب على هذه الدول , ،لذا فإن باران يرى أن العلاقة بين الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية في البلدان المتقدمة والتأخر الاقتصادي الاجتماعي في البلاد المتخلفة على أوثق ارتباط ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين لما هو في الواقع مشكلة واحدة و جذور التخلف و يعود جذور التخلف إلى الاطار التاريخي. [32]

-نظريات التحديث:

وتنطلق نظريات التحديث من الفرضية القائمة على وجود نظام اجتماعي متشابه لدى جميع الدول النامية يشتمل على أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متماثلة وتنحدر نظريات التحديث في علم الاجتماع الغربي – نظريات التحديث تمثل إحدى نماذج علم الاجتماع الأمريكي –من مصدرين رئيسيين يركز احدهما على البعد الثقافي (.السيكولوجي والآخر على البعد البنيوي للمجتمع. [33]

وكما راينا سابقا، يغلب على نظريات التحديث، باستثناء عدد محدود منها طابع نموذج الثنائيات الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات، تقليدية وحديثة تتميز بخصائص متباينة، ويجعل عملية التنمية على أنها تمثل التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف إلى القطب المعاصر المتقدم، وترى بان التحديث عملية شاملة من خلالها تصل المجتمعات التقليدية إلى الحداثة والعصرنة، ولذلك يرى ولبرت مور أن مفهوم التحديث يشير إلى التحول الكلي للمجتمع التقليدي ما قبل الحديث إلى نماذج من التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية التي تميز الأمم المتقدمة اقتصاديا ومزدهرة ونسبيا مستقرة سياسيا للعالم الغربي.

و لما نتعمق اكثر في هده النظرية نجد سمسلر smelser بانه يرى هدا الاتجاه بان التحول في المجتمعات النامية تخضع لعملياتي تنموية قائمة على التباين البنائي و المتكامل بحيث يرى التحديث من خلاله ما هو إلا تغيرات في الدين و التكنولوجيا كالتحول من تكنولوجيا بسيطة إلى اكثر تطورا و التطوير في الزراعة و التحول من أساليب بسيطة تقليدية قائمة على الاقتصاد المعيشي إلى اقتصاد موجه نحو التجارة و النزوح الريفي نحو المدن.

و بذلك فان نموذج سملسر يصف التحولات الاجتماعية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية و التي تتم بالنسبة اليه من خلال :

---

[32] محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، ط1 ، دار و مكتبة الاسراء، طنطة، مصر،2009 . .ص97 و 100

[33] ربح كعباش، نفس المرجع السابق، ص 51.

_ تجديد التكنولوجيا التقليدية البسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية

_جعل الفلاحة ذو طابع تجاري بينما كانت ذو طابع معيشي.

_ الانتقال من استعمال القوة الحيوانية و البشرية إلى استعمال القوة الألية.

و في الحقيقة مثل هذه الانتقادات توجه إلى أصحاب اتجاه التحديث في ربطهم بين التنمية و التصنيع و التحديث على أنها عمليات مرتبطة ببعضها البعض حيث يقول بان عملية التحديث ما هي إلا حالة من التنمية .[34]

نظرية الدفعة القوية

تعود هذه النظرية الى رودان Paul N Rodan- Rosenstein و تقوم النظرية على ان تكون التنمية عبارة عن فقرات قوية تدفع التيار في عزم و قوة الى الامام محدثة المزيد من النمو فهي تعكس التدرج في التنمية لانه من اجل ان يتم التغلب عن على الركود الاقتصادي فلا بد من دفعة قوية واحدة في كل المجالات. [35]

ومن اجل تطبيق نموذج الدفعة القوية لابد الاخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

_وجود كمية كبيرة من رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني الداخلي تقترض معظمها من البلدان الخارجية لان الدولة وحدها لا تستطيع ان توفر التمويل الداخيلي كله .

-يتضمن النموذج القيام بالصناعات الاستهلاكية و الخفيفة التي تحتوي على عدد كبير من العمال .

اعتماد الصناعات ذو تكلفة و نفقات صغيرة و الابتعاد عن الصناعات التي نفقاتها غالية و تتطلب مستلزمات كثيرة.

و يمكن تقييم نظرية الدفعة القوية كما يلي :

_ يعتبر البعض ان نظرية الدفعة القوية من اهم نظريات التنمية تجمع بين اسلوبين الراس مالي في النمو و الاشتراكي لانها تعتمد على الواقع الاقتصادي حيث كان هناك تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية بشكل منظم في دول العالم فاصبحت الدول تتدخل في

[34] رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية.مرجع سبق ذكره. ص2

[35] جمال حلاوة ، " مدخل الى علم التنمية" ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ،2010 ص 38 39

توجيه الاقتصاد و نتج عن هذا الفعل خاصة في الدول النامية عدة نظريات حديثة تؤيد هذا الفعل و وضعوا أساس علمي ينظمه و التي تعود بالفائدة على هذه الدول و بالتالي رفع مستوى المعيشي لشعوبها.

- من الانتقادات التي واجهت نظرية الدفعة القوية هو انها تتطلب كميات كبيرة من الأموال لاقامة هياكل و مشروعات أساسية و أجهزة فنية وإدارية من اجل إدارة الخطط و المشاريع ففي البلدان النامية تكون قد تكون تعاني من نذرة في الأموال و عدم توفر الكفاءات و المهارات الفردية و الإدارية أي جميع المستويات فالدفعة القوية تحتاج الى كوادر متنوعة و في كل المجالات إدارية , محاسبية , هندسية و البلدان المتخلفة لا تتوفر فيها هذه الكفاءات .
- تفترض نظرية الدفعة القوية الى ان البلديان المتخلفة تبدا عملية التنمية من الصفر و هذا يتنافى مع الواقع[36].
- نظرية الدفة القوية ركزت على التنمية الصناعية و اهملت التنمية الزراعية و التي تعتبر النشاط الرائجفي البلدان المتخلفة.

ان تطبيق نظرية الدفعة القوية يزيد من الطلب على العديد من الموارد و السلع مما يخلف ضغوطات تضخمية في الاقتصاد فالمنتقدين يعتبورن ان هذه النظرية غير كافية و مناسبة لتنمية الاقتصاد في الدول المتخلفة[37].

التصنيع في نموذج الدفعة القوية :

من اهم الدول التي تبنت العمل بالدفعة القوية و احسن مثال عن ذلك نذكر التنمية الاقتصادية السوفياتية المثال الكلاسيكي على النموذج ثم اليابان و الصين[38]

المطلب الرابع :معوقات التنمية المحلية:

و تتمثل هذه المعوقات في :المعوقات المادية : التي تشتكي منها معظم الدول النامية و تعاني منها حيث تنعكس على المجتمع المحلي بحيث لا يوجد الموارد المالية الكفيلة لتمويل المشاريع التنموية التي بسببها سيعرف المشروع التوقف

---

[36] جمال حلاوة ، " مدخل الى علم التنمية. نفس المرجع .ص 42.

[37] يحي النجار ، امال شلاش ، " التنمية الاقتصادية : نظريات ، مشاكل ، مبادئ و سياسات " ، جامعة بغداد ، 1001 ، ص ص(204 .226

[38] روبرت سي آلن **التاريخ الاقتصادي العالمي: مقدمة قصيرة جدًّا. صدر الكتاب الأصلي عام ٢٠١١ .صدرت هذه الترجمة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠١٤ .**

معوقات مرتبطة بأفراد المجتمع المحلي :منها عدم الرغبة و التفاؤل من إمكانية التغيير –التخوف من السلطة لأنها هي القوة التي تسيطر على المجتمع-تفشي روح الانهزام و عدم الطموح للأفضل –ضعف المشاركة من طرف المواطنين و لا مبالاة

معوقات مرتبطة بالقادة الموجودة في المجتمع :يتكون المجتمع من حكام فئة منهم تهمهم القضايا الاجتماعية إلا أن أغلبيتهم يؤثرون سلبا في التنمية و أهدافها كعدم احتكاك بأفراد المجتمع و الاستماع إلى مشاكلهم-البحث عن تحقيق مصالحهم الشخصية و سيطرت الوساطة –عدم التمتع بمستوى تعليم يؤهلهم للمهمة –التركيز على إنجاز أهداف السلطة أكثر من اهتمام لمتطلبات المجتمع و مشاكله .-معوقات مرتبطة بأجهزة التنمية :سواء هذه الأجهزة تنتمي للإدارة المحلية أو الشؤون الاجتماعية أو وزارات التربية أو التعليم أو الصحة ....الخ فان من أهم العوائق عدم التنسيق الجيد بين هذه الأجهزة –نقص في القيادات و الإطارات الفنية –تركيز كل جهاز على تحقيق غايته الخاصة –مركزية القرارات –عدم تدعيم هذه الأجهزة مع بعضها البعض كتبادل الخبرات و الموارد.[39]

المبحث الثاني مفاهيم حول الجماعات المحلية:

في هذا المبحث سوف ننتطرق لاهم المفاهيم النظرية حول تعريف الجماعات المحلية و مراحل تطورها في الجزائر

المطلب الأول : تعريف الجماعات المحلية و مراحل تطورها في الجزائر:

الفرع الأول :المفهوم الدستوري للجماعات المحلية في الجزائر:

يعرفها دستور 1963 و هو أول دستور في الجزائر بعد الاستقلال و كان تاريخ انتهاء صلاحيته سريعا ففي هذه الفترة تبنت الجزائر النظام الاشتراكي و نظام الحزب الواحد رافضة التعدد الحزبي يغلب على هذا الدستور طابع الأيديولوجي اكثر من الطابع القانوني و رغم ذلك تناول الجوانب القانونية لتنظيم السلطة و تبيان حقوق و حريات الأفراد ومجالاتها [40] و تم نفي ضمنيا مبدا المشاركة الجماهير في الحياة بقوله "و تقيم جبهة التحرير الوطني تنظيمها و بناياتها على قاعدة المركزية الديمقراطية" .و بالرجوع

[39] رشاد احمد عبد اللطيف.التنمية المحلية.دار الوفاء.الاسكندرية.ص 204-205

[40]صالح بلحاج. النظام السياسي الجزائري من 1962 الى 1998 .دار الكتاب الحديث .القاهرة مصر .2013 .ص 102.

للمادة 01/09 دستور 1963 فقد نص المشرع بان الدولة تحتوي على جماعات سمتها بالإدارية القانون هو من يحدد مهامها و حدود اختصاص [41]

بينما جاء دستور 1976 كان اكثر وضوح حيث نص على أن الجزائر ديمقراطية شعبية و هي وحدة لا تتجزأ و منه نستنتج انه اكد على وحدة إقليم الدولة و سيادتها [42]و اقر المشرع على أن الجماعات المحلية تتمثل في الولاية و البلدية كجماعتين أوليتين لتشكيل هيكل الدولة ، و قد وضح على أن البلدية هي الجماعة القاعدية في الدولة و كما أعطى لها مهاما مختلفة في المجالات الإدارية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية إلا أنه لم ينص على استقلالية هذه الجهات و لا على تمتعها بالشخصية المعنوية .و ما يمكن استنتاجه بان دستور 1976 يشبه الدستور السابق لاحتوائه على نظام الحزب الواحد و تبني الاشتراكية في التسيير إلا انه جاء باللامركزية و مبدأها النص على مبدأ المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية، دون أن يكون ذلك مكرس فعلا على أرض الواقع.

أما دستور 1989 كان المشرع دقيق في مصطلحاته حيث جاء في مادته الأولى "بان الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية و هي وحدة لا تتجزأ"

و حدد المؤسس الدستوري الجماعات الإقليمية في البلدية و الولاية كباقي الدساتير السابقة، مع التأكيد على أن البلدية هي الجماعة القاعدية ، و ألغى جميع الأدوار التي كانت .تقوم بها البلدية في ظل الحزب الواحد و استعمل مصطلح الجماعة بدل المجموعة[43]

أما دستور 1996 ،جاء بنفس الأحكام التي تضمنها دستور 1989 ،وهو ما جعل الكثير من الفقهاء اعتباره تعديلا لسابقه[44].أما دستور 2016

[41] art.09/01 :" La République comprend des collectivités administratives dont l'etendue et les attributions sont fixées par la loi".

[42]المادة 25 من دستور 1976 عدد 64 لسنة 1976.

[43] ، سويقات أحمد، الجماعات الإقليمية ووحدة إقليم الدولة في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 14 ,2016 ص 3 و 4

[44]عمار عباس محطات بارزة في تطور الدستور الجزائري عدد 2 2013ص 15

فقد انص في مادته 16 بان الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية و البلدية هي الجماعة القاعدية و قد أضاف في مادته 15 و 17 بان الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي و المجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر الشعب عن إرادته و مراقبة عمل السلطات العمومية و المجلس المنتخب يمثل القاعدة اللامركزية و مكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية [45]

الفرع الثاني :تعريف الجماعات المحلية في قوانين البلدية :

تعريف الجماعات المحلية في قانون البلدية رقم 67/24 : نص "على أن البلدية يجب أن تكون لامركزية و لا كن يجب عليها أن تكون في خدمة السلطة الثورية " فاللامركزية هي تعبير عن السلطة الثورية التي هي جزء لا يتجزءا [46] و أول قانون عرفته الإدارة المحلية في الجزائر منذ الاستقلال هو قانون 18 جانفي 1967 بعد الميثاق البلدي صادر في 28 أكتوبر 1966 و يحتوي على 287 مادة مفرقة على كتابين

- الكتاب الأول : يتضمن تنظيم البلدية و يحتوي على تنظيمات البلدية .

و عرف المشرع البلدية في قانون 24/67 على أنها الجماعة الإقليمية التي أعطاها مختلف الوظائف و المهام في مختلف المجالات السياسية , الإدارية , الاقتصادية , الاجتماعية و الثقافية من جهة و من جهة أخرى بين لها كيفية إنشاءها و التي تقوم بموجب القانون فقط.

و تتمثل أجهزة البلدية في : المجلس الشعبي البلدي / رئيس المجلس الشعبي البلدي /الهيئة التنفيذية للبلدية [47]

تعريف الجماعات المحلية في قانون البلدي7 رقم 08/90 :في هذه الفترة تبنت الجزائر التعددية الحزبية و السياسة بموجب نصوص الدستور 1989 اشتهرت هذه الفترة بخضوعها لمبادئ جديدة في دستور 1989 و أهمها الغاء الحزب الواحد و اعتماد التعددية الحزبية و لم يغير المشرع كثيرا في اعتباره أن البلدية هي الجماعة القاعدية للدولة [48] فالبلدية هي الخلية الأساسية في بناء

[45] القانون رقم 16-10 المؤرخ في 6 مارس 2016 مادة 15 و 16 و 17

[46] ميثاق البلدية المؤرخ في 1966/01/18 , الجريدة الرسمية العدد 06 , 1966.

[47] الفصل الاول من الباب الثالث من الامر رقم 24/67 المتعلق بالقانون البلدي و المواد من 116 الى 128 من الفصل الثاني من الباب الثالث.

[48] نصت المادة 01 من قانون رقم 08/90 , المتعلق بقانون البلدية .

الدولة , كونها الإدارة الأولى التي يرجع اليها المواطن و هي بمثابة الوسط الذي يجمع المواطنين في دائر إقليمية واحدة أين تتواجد مصالحهم و التي تتقاطع مع مصلحة السلطة المركزية على المستوى البلدي[49]

تعريف الجماعات المحلية في قانون البلدية رقم 10/11 :بعد مرور 20 سنة و ما عرفه قانون البلدية رقم 08/90 من ثغرات الزم المشروع الانتقال إلى مرحلة أخرى في التنظيم و التسيير حتى تصبح البلدية الفاعل البارز و المهم في الإصلاحات و في تقدم المجتمع [50] و على هذا تم إصدار قانون البلدية 10/11 الذي حاول أن يطبق الإصلاحات .قانون البلدية رقم 08/90 بين أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة أي أنها تمثل الدولة , و هي هيئة إدارية لامركزية إقليمية قاعدية في النظام الجزائري , ثم تم إضافة الاستقلال المالي و الشخصية المعنوية و تم إنشاءها بموجب القانون و جعلها الدائرة المخصصة لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون المتعلقة بها.[51]و البلدية تتكون من هيئات هي : هيئة المداولة والمجلس الشعبي البلدي و هيئة التنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي و إدارة يرأسها الأمين العام للبلدية يعمل تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي [52].

التطور التاريخي للبلدية :

مرت البلدية بمرحلتين أساسيتين في الجزائر هما المرحلة الاستعمارية و ما بعد الاستعمار .

مرحلة الاستعمار: في سنة 1844 قام الاستعمار الفرنسي بوضع هيئات إدارية سماها بمكاتب العربية على المستوى المحلي يقوم بتسييرها ضباط الاستعمار بعد 1868 اصبح التنظيم الإداري مقسم إلى ثلاث أصناف ندرها :

- الأهلية : تتواجد في الصحراء و المناطق النائية و الصعبة يميزها الطابع العسكري في إدارة شؤون المواطنين إلى غاية 1880
- المختلطة: تتواجد في الشمال و المناطق التي بها الفئات القليلة من الفرنسيين
- البلديات ذات التصرف التام (العاملة): اخضع للقانون الفرنسي الصادر 5 أفريل 1884 ، حيث أقيمت في مناطق التي يتواجد فيها الفرنسيين بكثرة عرفت بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية.

[49]انظر المادة 7 من الدستور الجزائري الصادر في 1976 ، التي تؤكد أن"المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية وتحقيق فيه الديمقراطية، كما أنه القاعدة الأساسية اللامركزية ولمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات"،وكذاما نص عليه الميثاق الوطني، سنة1986 .

[50]عمار بوضياف , شرح قانون البلدية , الطبعة الاولى , جسور للنشر و التوزيع , الجزائر , 2012 , ص116

[51] المادة 01 من القانون رقم 10/11 و المتعلق بالبلدية .مرجع سابق.

[52]المادة 15 من قانون رقم 10/11 و المتعلق بالبلدية . مرجع سابق

مرحلة الاستقلال : عرفت أربعة مراحل أساسية

أول مرحلة من 1962 إلى 1967 عرفت البلديات أزمة بعد الاستقلال نظرا لهجرة الإطارات الأوروبية المسيرة مما جعل الدولة تقوم بتعيين لجنة خاصة على راسها رئيس يسيرا البلدية حيث تم تقليص البلديات من 1500 بلدية إلى 676 حيث كان دستور 1963 المرجعية للتنظيم الإداري [53]

ثم بعدها جاء مرسوم جانفي 1976 شمل ميثاق البلديات وضع دور المجالس البلدية في صلاحيات التنمية الاقتصادية و الصناعية و المواصلات و السكن.

ثاني مرحلة من 1967 إلى 1981 جاء فيها أول انتخاب لاختيار أعضاء البلديات 676 و في 1971 تم إجراء ثاني انتخاب أما في 1981 جاء بتعديلات على قانون البلدية و الولاية و شمل التنظيم البلدي ثلاث هيئات المجلس الشعبي البلدي و رئيسه و المجلس التنفيذي .في هذه المرحلة تم إضافة 160 بلدية أصبحت 704 بلدية سنة 1974 ثم بعدها حدث تعديل أخر فاصبح عدد البلديات 1541 بلدية.

ثالث مرحلة من 1990 إلى 210 عرفت هذه المرحلة صدور مجموعة من القوانين التي تنظم الجماعات المحلية هي 08/90 صرت في 1990 تميزت الديمقراطية و التعددية الحزبية و الغاء المجلس التنفيذي الذي صدر في القانون السابق و قلص هيئات البلدية من مجلس الشعبي البلدي و رئيسه.

رابع مرحلة من 2011 إلى 2017 صدر فيها القانون البلدي 10/11 الصادر في 22 جويلية 2011 المتعلقة بقانون البلدية حيث منح هذا القانون للمجلس البلدي حرية مداخيل محلية و إعطاء حق التصرف في الميزانيات و مخططات و الاختيارات التنموية المحلية كما أعطى حلول لمشاكل التسيير في البلديات و منح المواطن صلاحية اتخاذ القرار من خلال تفعيل لجان الأحياء و المشاركة في البلدية كما سمح القانون للبلدية بإنشاء مؤسسة اقتصادية توفر موارد لها [54]

الفرع الثالث :تعريف الجماعات المحلية في قانون الولاية :

[53] سامية فقير , محمد امين لعروم , مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ايطار التعديلات الجديدة في الجزائر . مداخلة دولية حول الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار(تجارب دولية) .افريل 2018 ص 8

[54] سامية فقير , محمد امين لعروم , مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ايطار التعديلات الجديدة في الجزائر .نفس المرجع . ص 9

سوف نتطرق إلى تعريف الولاية في قانون الولاية رقم 38/69 و رقم 09/90 و في القانون الحالي رقم 07/12

تعريف الجماعات المحلية في قانون الولاية 38/69 : يعتبر الأمر رقم 38/69 الذي يشمل على قانون الولاية الايطار القانوني الذي ينص على أن الولاية هي جماعة عمومية محلية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و أعطى لها القانون مجموعة من المهام السياسية , الاجتماعية , الاقتصادية و الثقافية من جهة و من جهة أخرى فالولاية خاصيتين :

- إنها وحدة إدارية , تمثل جزء من الاقليم .
- مقاطعة إدارية للدولة , تمثل جهة عدم التركيز [55]

كما نص المشرع في قانون الولاية على أنها جماعة لامركزية و دائرة ناتجة على السلطات المتفرعة من الدولة ,تعبر على مطامح السكان و تقوم بتحقيقها عن طريق ممارسة دورها على اكمل وجه , لها هيئاتها التي تميزها و هي مجلس الشعبي الولائي و هيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة و يديرها الوالي و منه نستنتج أن المشرع في الأمر رقم 38/69 أعطى تعريفا للولاية نسبتا لطبيعتها القانونية و بين الازدواجية التي تتميز بها و هي هيئة لامركزية إقليمية كما أنها تجسد هيئة عدم التركيز .[56]

تعريف الجماعات المحلية في قانون الولاية رقم 09/90 :أن قانون الولاية رقم 09/90 جاء نتيجة تكريس الدستور 1989 الذي جاء بمبدأ التعددية الحزبية و الفصل بين السلطات و التوجه نحو اقتصاد السوق خلافا لما جاء به قانون الولاية السابق الذي تم إصداره في ظل تبني الدولة النهج الاشتراكي إلا أن المشرع لم يتغير في وصفه للولاية . فنلاحظ في هذا القانون الجديد أن المشرع ذكر بان الولاية تتشكل من ثلاث هيئات و هي :

- المجلس الشعبي الولائي .
- المجلس التنفيذي للولاية .
- الوالي.

فالولاية في ظل القانون رقم 09/90 تتشكل من هيئتين :

[55] المادة 01 من الأمر رقم 38/96 المؤرخ في 23 ماي 1969 يتضمن قانون الولاية ,

[56] ميثاق الولاية , المورخ في 23 ماي 1969 , الجريدة الرسمية , العدد 44 , 1969 , ص513

- المجلس الشعبي الولائي .
- الوالي .[57]

تعريف الجماعات المحلية في قانون الولاية رقم 07/13 :فالتعريف الوارد في قانون رقم 07/12 للولاية تميز عن قانون 09/90 بالتفصيل حيث كانت الولاية جماعة إقليمية ثم تم إضافة المادة الجديدة عبارة الدولة , و هذا من اجل ابراز الولاية كتنظيم إداري و الدولة باعتبارها الجسم الأم و الوحدة الأساسية و فصلت المادة الأولى على أن الولاية هي دائرة إدارية غير ممركزة للدولة حيث اعطاها الصفة التنفيذية للسياسات العمومية في مختلف المجالات التي ترجع اليها بالاختصاص و تم إضافة شعار بالشعب و للشعب في المادة الاولى منه لتبيان و تأكيد على مكانة السلطة الشعبية في التنظيم الإداري الجزائري و تم الإشارة على أن إنشاء الولاية يكون بموجب القانون .[58]

التطور التاريخي للولاية :

مرت الولاية بمرحلتين أساسيتين هما :

مرحلة الاستعمار : يعود التنظيم الولائي إلى التنظيم الفرنسي و الذي صدر في 15 افريل 1845 الذي نص إلى تقسيم الشمال إلى عملات و محافظات و ولايات بلغ عدد العملات إلى 13 عمالة موزعة على تراب الوطن شملت هيئات أساسية و هي عامل العمالة (المحافظ) , مجلس العمالة , المجلس العام

مرحلة الاستقلال : بعد الاستقلال عرفت الجزائر بعض التعديلات فيما يخص صلاحيات الوالي، باعتباره ممثل الدولة على مستوى الولاية و أول إصلاح لها سنة 23 ماي 1969 و ركز على ثلاث أجهزة تتمثل المجلس الشعبي الولائي و المجلس التنفيذي الولائي و الوالي إلى أن جاء دستور 1976 و اعتبرها هيئة إقليمية إلى جانب البلدية و أصبحت وسيلة الرقابة الشعبية .[59]

المطلب الثاني :أجهزة التسيير و إدارة الجماعات المحلية :

الفرع الأول :أجهزة تسيير البلدية :

[57] المادة 08 من القانون رقم 09/90 ,المتعلق بالولاية , مرجع سابق.

[58] عمار بوضياف , شرح قانون البلدية . ص117 . مرجع سابق

[59] سامية فقير , محمد امين لعروم , مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ايطار التعديلات الجديدة في الجزائر. مرجع سابق .ص 7.

تظهر أجهزة تسيير البلدية في ثلاث هيئات هي :

هيئة المداولة و التي تتمثل في المجلس الشعبي البلدي و هيئة إدارية يسيرها الأمين العام تعمل وفق وصاية رئيس المجلس و هيئة تنفيذية تتمثل في رئيس المجلس الشعبي البلدي .[60].

1 المجلس الشعبي البلدي :

يعتبر المجلس الشعبي البلدي جهاز للمداولة فهو الهيئة المثلى (اعلى هيئة في البلدية و جهازها الرئيسي) لتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي فهو يعبر عن إدارة المواطنين و مشاركتهم في اتخاذ القرار على المستوى المحلي , يتشكل المجلس من العدد 07 إلى 33 عضو منتخب و هذا حسب كبر أو صغر البلدية [61] يتم اختيار أعضاءه من خلال الاقتراع العام السري و الشامل من قبل سكان البلدية و لمدة 05 سنوات , يعمل هذا المجلس بانعقاد دورات عادية مدة كل شهرية كل دورة لا تتعدى 5 أيام [62]كما يوجد دورات غير عادية يقوم بها المجلس بطلب من رئيس المجلس أو الوالي أو ثلث أعضاء المجلس [63] بشرط حضور أغلبية أعضاءه في الاجتماع إلا انه يمكن أن تكون المداولات صحيحة بعد الاستدعاء الثاني مهما كان عدد الأعضاء في جلسة علنية أو مغلقة في حالتين نص عليهما القانون :

- فحص مسائل متعلقة بالأمن و المحافظة على النظام العمومي.
- فحص حالات المنتخبين الانضباطية .

و تظهر أعمال المجلس البلدي في محورين مالي و إداري :

المحور الإداري : يتمثل في التصويت على العمل الإداري للبلدية كتصويت على الصفقات العمومية , المخططات العمرانية , أعمال متعلقة بنقل الملكية العقارية , رفض أو قبول الهبات و التبرعات لصالح البلدية , التصويت على مختلف العقود...الخ.

[60] قانون البلدية رقم 10/11 المورخ في 22 جوان 2011 , المتعلق بلبلدية ,المادة 15.
[61] المادة رقم 69 من قانون البلدية , مرجع سابق.
[62]المادة رقم 16 من القانون البلدي , مرجع سابق .
[63]المادة رقم 17 من القانون البلدي , مرجع سابق .

المحور المالي : المتعلق بالتصويت على الميزانية الأولية التي ينشاها الرئيس قبل 31 اكتوبر و الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية لتطبيقها , إعداد الحساب الإداري في 31 مارس من السنة التي تأتي بعد سنة التنفيذ و هي عبارة عن بيان ختامي يظهر الإيرادات و النفقات التي ينتج عنها إما عجز أو فائض , إضافة إلى حساب التسيير الذي يعده المجلس البلدي و الذي يكون مطابق للحساب الإداري [64]

2 الجهاز التنفيذي :

يضم هذا الجهاز كل أعضاء البلدية من رئيس و نواب المجلس الشعبي البلدي عددهم محصور بين نائبين إلى 6 نواب و هذا نظرا للمقاعد المتواجدة , تحدد على أساس عدد سكان البلدية [65] و تكون ولاية النواب و المجلس نفس المدة 5 سنوات , اجتماعها يكون وفق القانون , و لرئيس المجلس الشعبي البلدي مهمتين يمثل الدولة و البلدية .

1 بصفة ممثلا للدولة : رئيس البلدية يمثل الدولة على المستوى المحلي لامتلاكه صلاحيات العمومية غير أنها تكون تحت إشراف الوالي رغم انه منتخب و الوالي معين من الدولة و هو ضابط الحالة المدنية و ضابط الشرطة القضائية يعمل على تطبيق القوانين و التنظيمات على المستوى البلدية تحت سلطة الوالي من مهامه العمومية , تسيير ملفات الخدمة الوطنية , تنظيم شرطة المرور , تحقيق الأمن و النظافة العمومية , لديه حق المصادرة له قوة الاستعانة بالأمن و الدرك الوطني عند الحاجة في حدود إقليميه [66].

فنحصر صلاحياته في ثمانية عناصر :

- الحالة المدنية .
- الشرطة القضائية .
- نشر و تنفيذ القوانين و التنظيمات .
- حفظ النظام و الأمن و الصحة العمومية و الإسعاف.
- الخدمة الوطنية.

[64] المادة رقم 59 من القانون البلدي , مرجع سابق.

[65] المرسوم التنفيذي رقم 342/12 المؤرخ في 13 سبتمبر 2012 المحدد لعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات لأعضاء المجلس الشعبي للبلدية و الولاية , الملحق الثاني.

[66] بن شعيب نصر الدين , اشكالية و بدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر , رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان الجزائر , 2012-2013 ,ص 29

- حق المصادرة .
- شرطة المرور.
- التهيئة العمومية .[67]

2بصفته ممثلا للدولة : يعد رئيس البلدية ممثلا لها في الحفلات و التظاهرات الرسمية , يعمل من اجل الحفاظ على ثروة البلدية بتسيير النفقات و الإرادات , يبرم العقود , المناقصات , المزايدات المتعلقة بالأشغال العمومية , يقبل الهبات , الوصايا و الصفقات , يوظف العمال , صيانة طرق البلدية , يراس المجلس[68]

3 الجهاز الإداري : يقوم الأمين العام للبلدية بتولي الأمور و المسائل المتعلقة بالإدارة العامة , فهو لديه المسؤولية الإدارية للبلدية , فهو اعلى موظف لدى البلدية يلعب دورا هام في التسيير يعمل تحت إشرافه رؤساء المصالح و المكاتب فهو كذلك يسعى لتحقيق المصالح التنفيذية بالإضافة إلى الإدارية و العمل على تنظيمها [69]و له ثلاثة أدوار منها إدارية و دور تنفيذي و كذلك الدور التنسيقي .

الفرع الثاني :أجهزة تسيير الولاية :

تسير الولاية من خلال هيئتين و هما المجلس الولائي و الوالي من خلال المادة 08 من القانون الولائي لسنة 1990 .

1 المجلس الشعبي الولائي : المجلس الشعبي الولائي هو أساسي في تسيير الولاية كونها هيئة إدارية لامركزية إقليمية و هو هيئة يتم انتخابها على غرار المجلس الشعبي البلدي و هو عبارة عن صورة بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره و السهر على شؤونه و رعاية مصالحه.

أ) تشكيلة المجلس الشعبي الولائي : يشكل المجلس الولائي من فئتين منتخبتين يتم انتقاءهم من طرف المواطنين للمنطق من مجموعة من المترشحين و الأحزاب و يتغير أعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب تغير عدد سكان الولاية و يكون كالتالي :

[67] القانون البلدي رقم 10/11 , المواد 100 و 101 و 102 .مرجع سبق ذكره.
[68] القانون البلدي رقم 10/11 , المواد 77 الى 83.مرجع سبق ذكره.
[69] المرسوم التنفيذي رقم 02/91 المؤرخ في 26 فبراير 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين لقطاع البلديات , المادة من 119 الى 124.

الجدول رقم 1 :أعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب تغير عدد سكان

عدد السكان	عدد المقاعد
اقل من 250.000 نسمة	**35**
من 250.001 إلى 600.000	**39**
من 600.001 إلى 950.000	**43**
950.001 إلى 1.150.000	**47**
1.150.001 إلى 1.250.000	**51**
اكثر من 1.250.000	**55**

المصدر : قانون عضوي رقم 01/12 , المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات المادة 82 , بتصرف

ب) تسيير المجلس الشعبي الولائي : ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسا يكون من بين أعضاءه باعتماد أسلوب الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة اذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى تقام الانتخابات أخرى في دورة ثانية و يتم من خلالها الاكتفاء بالأغلبية النسبية , و اذا تساوت الأصوات ترجع رئاسة المجلس الى المرشحين الأكبر سنا لكامل الفترة الانتخابية [70] و بعد الانتخاب رئيس المجلس الولائي يمارس بصفة دائمة لعمله , فيجب عليه الإقامة في مكان و اقليم ولايته , و اذا وجد مانع يقوم بتعيين نائب مكانه [71],و يقوم المجلس بعقد 4 دورات عادية خلال السنة مدتها 15 يوم و قد يتطلب الوالي تمديد المدة تصل إلى 7 أيام تتم هذه الدورات في شهر مارس و جوان و كذلك سبتمبر و ديسمبر كما انه يوجد دورات تكون استثنائية بطلب من الرئيس أو الوالي , أو ثلث المجلس [72] ومن

[70] القانون رقم 07/12 , المؤرخ في 21 فبراير 2012 , المتعلق بالولاية , المادة 59 , سبق ذكره .
[71] القانون رقم 07/12 , المادة 63 , المرجع نفسه.

[72]القانون رقم 07/12 , المادة 14 و 15 , المرجع نفسه.

صلاحيات رئيس المجلس الولائي هي تولي إرسال الاستدعاءات للأعضاء و إشعار الوالي بذلك, إدارة المناقشات , يخبر أعضاء المجلس عن الوضعية المالية العامة للولاية .

2 الوالي : هو مندوب حكومي و الذي يمثل بصفة مباشرة ووحيدة في اطار الحدود الإدارية للولاية و هو عضو أو سلطة إدارية من السلطات المركزية , أي مثل السلطات الإدارية و السياسية المركزية في ولايته [73] و الوالي تعينه اعلى هيئة في الدولة اي رئيس الجمهورية على غرار المجلس الشعبي البلدي و الولائي اللذان ينتخبان [74] و بالتالي فالوالي له صلاحيتان من جهة هو ممثل للدولة على المستوى المحلي و من جهة أخرى فهو ممثلا لولايته [75].

أ) الوالي كونه هيئة تنفيذية للمجلس الوائي : من خلال هذا الوصف يقوم الوالي بصلاحيات كالتالي :

- يقوم بتنفيذ مداولات المجلس بواسطة إصدار قرارات ولائية .
- يجب على الوالي إعلام المجلس بوضعية و حالة الولاية بالإلزامية من طرف القانون .
- يمثل الوالي ولايته و ليس رئيس المجلس الشعبي الولائي .

ب) الوالي ممثل للدولة : هو عبارة عن صورة لعدم التركيز الإداري , كونه ممثلا للدولة في إقليم محلي نظرا للصلاحيات و السلطات الممنوحة له و بالتالي فهو ممثلا للدولة و كذلك مندوبا عنها على مستوى ولايته فهو ممثلا لكل الوزارات , حيث ينفذ كل قرارات الصادرة من كل واحدة منها كما أن الوالي مهمته حماية حقوق المواطنين و حرياتهم و هو مسؤول كذلك على الأمن و السلام العام ة بالتالي يمكنه هذا من تسخير الأمن [76].

المطلب الثالث :مبادئ و طرق تسيير و إدارة الجماعات المحلية :

الفرع الأول :مبادئ تسيير الجماعات المحلية :

---

[73] بن شعيب نصر الدين , إشكالية و بدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر, ص 40 , مرجع سبق ذكره.

[74] مرسوم رئاسي رقم 44/89 المؤرخ في 10 افريل 1989 المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية و العسكرية للدولة , المادة 03.

[75] ناصر لباد , القانون الإداري (التنظيم الإداري) , منشورات حلب , الجزائر , سنة 2001 ص 118.

[76] بن شعيب نصر الدين , إشكالية و بدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر, ص 40 و 41 , مرجع سبق ذكره

تعتبر البلدية أو الولاية مرفق محلي عمومي غايته تحقيق خدمات عمومية للمواطنين تقاس برضا المواطن و هي وجدت بوجود الدولة و لكي يستمر هذا المرفق لا بد من مبادئ يسير بها و نذكرها كالتالي :

1) المساواة : ظهر مبدأ مساواة المواطنين في المرفق العام في وثيقة حقوق الإنسان عام 1789 في مادته الولي تنص على أن الناس أحرار و متساوين في الحقوق و في مادته السادسة منه ينص على أن القانون يجب أن يكون نفسه بالنسبة لكل الأفراد و الجميع باعتبار أن جميع المواطنين متساوين بنظره و المادة 31 من دستور 1969 نصت على أن المؤسسات تستهدف ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق والواجبات .[77] فيجب على المؤسسة العامة أن تحقق مبدأ المساواة في تقديم الخدمة العامة بين أفراد المجتمع بهدف تحقيق العدالة و عدم التفريق أو الانحياز لطرف ما.

2)الاستمرارية : و يقصد بها مواصلة الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة في تقديم الخدمات و الحاجات للمواطنين و لو كلفها خسائر لان هدفها الأساسي تحقيق المنفعة العامة و ليس الربح.

3) التكييف المستمر مع التحولات العالمية : يستلزم بان تكون الخدمة الممنوحة ملائمة مع متطلبات المجتمع عن طريق مواكبة التطور الحاصل بهدف تحسين جودة الخدمة و رفع كفاءة أدائها.[78]

المحفوظات : تعد من الالتزامات الجديدة التي فرضت على المرفق العام تشمل على كل الأوراق و الوثائق المتعلقة بالمرفق سواء قدمت من طرف الحزب أو الدولة أو مجموعة محلية[79] و كذلك نصت قوانين الجماعات المحلية على ضرورة الاحتفاظ بالأرشيف و المحافظة عليه.[80]

الفرع الثاني :طرق و أساليب تسيير الجماعات المحلية :

تسيير الجماعات المحلية بمجموعة من الأساليب و الطرق و التي تمكنها من تحقيق مصالحها حيث تعتمد على أساليب مباشرة من اجل ذلك شرع لها القانون بذلك و أساليب غير مباشرة من خلال تفويض بعض الأعمال لجهات تمتلك الكفاءة و الإمكانيات

[77] بن شعيب نصر الدين , إشكالية و بدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر, ص 62 , مرجع سبق ذكره

[78] رايس وفاء.نظام التسيير بالأهداف في المؤسسة العامة بين النظرية و التطبيق. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع .ص77.

[79] قانون رقم 08/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالمحفوظات الوطنية المادة 04/03.

[80] القانون البلدي رقم 10/11 المواد 139 الى 143 .مرجع سبق ذكره.

لإنجاز ذلك ولقد حدد القانون البلدي و الولائي كل الأساليب و الطرق المعتمدة فبالإضافة إلى مصالحها الإدارية فقد استحدثت مصالح تقنية كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب , النفايات المنزلية , صيانة الطرقات , الإنارة العمومية , مذابح البلدية و غيرها من الخدمات [81]

1 نظام الاستغلال المباشر : (la regie direct)

و هو أسلوب تسيير بالوكالة جاء نتيجة تبني مبدأ التنمية السريعة و التوازن الجهوي , و منح المواطنين المحليين فرصة التكفل بانشغالاتهم و إنجاز مشاريع للمنطقة بواسطة منتخبين يمثلون سكان المنطقة بحيث يدركون ثقافة مواطنيها و تعتمد طريقة الاستغلال مباشر (الوكالة) على ثلاثة عناصر أساسية :

- يجب على الإدارة التمتع بحق التصرف المطلق في تسيير المرفق فهي التي تنفرد باتخاذ القرارات التنظيمية .
- أن تكون الإدارة المحلية لها حق التصرف المطلق في تسيير شؤون موظفيه فيما يتوافق مع القانون.
- تستوجب طريقة الوكالة أن تكون الموارد المالية للجماعة المحلية مستمدة من ميزانيتها.[82]

و يوجد نوعين من الوكالة , وكالة مباشرة ليس لها الحق في الاستقلال المالي لان كل الإيرادات و النفقات المتعلقة بها مسجلة في الميزانية , أن الوكالة الغير مباشرة لها ميزانية مستقلة و هيئتها الخاصة مسيرة من طرف مسؤول كتسيير مصالح النقل و المياه.....الخ [83]

2 نظام الاستغلال عن طريق الغير :

تعتمد الجماعات المحلية أحيانا لتسيير مرفقها إلى الغير عن طريق تفويض مصلحة لأشخاص معنويين أو طبيعيين بهدف إنجاز عمل لصالح الجماعات المحلية و هذا لا يعني التنازل عن المهام لان الجماعة المحلية تلزم الطرف الأخر على مجموعة من الشروط و المبادئ بالإضافة إلى مراقبتها و أسلوب الاستغلال المباشر يعتمد على أسلوب الامتياز أو الالتزام و أسلوب المؤسسات العمومية المحلية .

أ) طريقة الاستغلال عن طريق المؤسسات العمومية :

---

[81] القانون البلدي رقم 10/11 , المادة 149 , سبق ذكره

[82] جمال الدين زهير, الوكالة اسلوب مباشر لتسيير المرافق العامة ام لإدارة التدخلات العامة , المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية , سلسلة مواضيع الساعة , العدد 35 ,سنة 2002, ص49.

[83] بن شعيب نصر الدين , اشكالية و بدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر, ص 66 , مرجع سبق ذكره.

يمكن للجماعات المحلية الولاية أو البلدية إن تنشا مؤسسة عمومية من اجل تسيير مصالحها العامة و يمكن أن تحدث المؤسسة من طرف البلدية و حدها أو بلديتين أو اكثر من نفس الولاية أو من ولايات مختلفة , ولاية وحدها أو إشراك الولاية مع بلديو تقع في إقليمها أو عدة بلديات , أو ولاية مع بلديات تابعة لولايات أخرى , ولايتان أو عدة ولايات .

و الهدف من هذا الأسلوب التفرقة بين صلاحيات التسيير و الإنجاز من[84] جهة و صلاحيات التخطيط و الرقابة من جهة أخرى.

ب) أسلوب الامتياز :

هو أسلوب تعتمد عليه الجماعات المحلية في تسيير شؤونها اذا اقتضت الحاجة إلى ذلك و نعرف عقد الامتياز في التشريع على انه "عقد معقود القانون العام تكلف الإدارة بموجبه شخصا اعتباريا عام أو خاص قصد ضمان أداء الخدمة ذات منفعة عمومية [85] أما التعريف الفقهي للدكتور سليمان الطماوي هو انه " عقد إداري يتولى الملتزم فردا كان أو شركة بمقتضاه و على مسؤولية إدارة مرفق عام اقتصادي و استغلاله مقابل رسوم يتقاضاها من المنتفعين , مع خضوعه للقواعد الأساسية الضابطة لسير المرفق العام فضلا عن الشروط التي تضمنتها عقد الامتياز [86].

من مزايا أسلوب التسيير عن طريق الامتياز :

- تقليل المصاريف و الأعباء المتعلقة بتسيير المستخدمين و الصيانة و غيرها.
- تركيز الجماعة المحلية على مهامها الأساسية كهيئة عمومية تخطط و تراقب و تنظم و ليست أداة إنجاز و تسيير بطريقة مباشرة لممتلكاتها و هذا في حالة تخليها عن الاستغلال المباشر .[87]

أسلوب التسيير التشاركي : ظهر هذ الأسلوب في الجزائر من خلال دستور 2016 الذي نادى الى مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية و تمثل الديمقراطية التشاركية الأساس الذي وجد عليه و يعتبر من المفاهيم الجديدة في التسيير يقوم على مبدا المشاركة يعتمد على فواعل تسييرية تقليدية و حديثة بالإضافة إلى الإدارة المحلية تشمل كذلك المواطن و المجتمع المدني و القطاع

[84] العمري بوحيط , البلدية : "اصلاحات مهام و اساليب ",دار هومة للنشر الجزائر , ص 44.

[85] الامر 96 –13 المؤرخ في 15 يونيو 1996 و المتضمن قانون المياه , الجريدة الرسمية العدد 37 , الصادرة في 16 يونيو 1996 .

[86] بن جيلالي سعاد , النظام القانوني لعقد الامتياز كأسلوب لتسيير المرفق العام , المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية , معهد العلوم القانونية و الادارية , المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت , الجزائر , العدد الرابع ديسمبر 2017 , ص 169.

[87] العمري بوحيط , البلدية : "اصلاحات مهام و اساليب ", ص 46 , نفس المرجع .

الخاص يطلق عليهم بالفاعلين المحليين و قد تبنت الجزائر مشروع capdel كنموذج حديث في التسيير المحلي التشاركي سنة 2017 إلى يومنا هذا وسوف نتطرق لمشروع capdel بالتفصيل في الفصل الثالث .[88]

المطلب الرابع :الجماعات المحلية و صلاحيتها في مجالات التنمية :

الفرع الاول :صلاحية البلدية في مجال التنمية :

وفقا للقانون 2011 فقد تم تحديد 4 محاور في مجال اختصاصات البلدية :

أ) التهيئة و التنمية : يخطط المجلس الشعبي البلدي برامج تكون سنوية و متعددة ضمن اطار مخصص للتنمية إقليمها و تشجيع الاستثمار .

ب) التعمير و الهياكل القاعدية و التجهيز : تعمل البلدية على الترقية العقارية و كذلك مشاريع السكن , و ترميم المباني و الأحياء .

ت) نشاطات البلدية في مجال التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و الثقافة والتسلية و السياحة : تقوم البلدية بإنجاز المدارس الابتدائية , المطاعم المدرسية ووسائل النقل للتلاميذ كما تساهم في ترقية الأنشطة الرياضية و العمل على توسيع قدراتها في مجال السياحة المحلية .

ث) النظافة و حفظ الصحة و الطرقات البلدية : تعمل البلدية على توفير المياه النظيفة و مكافحة الأمراض و صيانة طرقات البلدية و إشارة المرور و غيرها ...[89]

الفرع الثاني :صلاحيات الولاية في مجال التنمية :

وفقا للقانون الولائي لسنة 2012 نصت المادة الأولى منه على أن الولاية تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة و كذلك تحسين الاطار المعيشي للمواطنين [90] و منه فقد صاغ المشرع هذه الصلاحيات في ستة عناصر :

[88] بن شناف منال.التسيير المحلي التشاركي الية لاصلاح الخدمة العمومية في الجزائر . اطروحة دكتوراه .سنة 2019 /2020 . ص 42

[89] قانون البلدي 10/11 المواد من 107 الى 124 ,مرجع سبق ذكره.

أ) التنمية الاقتصادية : بإعادة هيكلة و تأهيل المناطق الصناعية و تشجيع العمليات الاقتصادية و الاستثمار.

ب) الفلاحة و الري : الاهتمام بالأرض و الفلاحة و التجهيزات الزراعية .

ت) الهياكل القاعدية الاقتصادية : و يقصد بها تهيئة الطرقات

ث) تجهيزات التربية و التكوين المهني : إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني و التكفل بصيانتها .

ج) النشاط الاجتماعي و الثقافي :إنجاز تجهيزات الصحة , حماية الطفولة و الأم ,مساعدة الفئات المعوزة و المسنين و الأطفال , إنشاء هياكل ثقافية و ترفيهية بالإضافة إلى حماية التراث .

ح) السكن : إنشاء برامج تخص السكن و الحفاظ على المعمار .[91]

المبحث الثالث : مفاهيم حول الديمقراطية التشاركية :

في هذا المبحث سوف نتطرق لمفاهيم نظرية حول المشاركة و الديمقراطية التشاركية , الياتها ,نظرياتها و الى بعض التجارب الدولية حول العالم.

المطلب الأول :مفهوم المشاركة و الديمقراطية التشاركية :

الفرع الأول : و الديمقراطية التشاركية

لديمقراطية التشاركية عدة مفاهيم من بينها التشاركية – المقاربة التشاركية – المشاركة الشعبية –المشاركة المجتمعية –الديمقراطية شبه مباشرة- مشاركة المواطنين –التشاور المجتمعي –الديمقراطية التشاورية ,فقد انسب بعض الباحثين على أن هذا المفهوم هو نفسه

[90] قانون الولاية لسنة 2012 , الفصل الاول , المداة 1.

[91] قانون الولاية لسنة 2012 , المواد من 80 الى 101 , مرجع سبق ذكره

الديمقراطية المباشرة أي حكم الشعب لنفسه و المواطن هو لديه الكلمة الأخيرة c'est le peuple qui a le dernier mot و هناك من اعتبرها على [92]أنها ديمقراطية جديدة شبه مباشرة كونها أنها مزيج بين الديمقراطية المباشرة و التمثيلية . [93]

و يتم تعريفها على نحو التالي :لديمقراطية التشاركية هو كمصطلح و صيغة منصوص عليها دستوريا و قانونيا جديدة كأسلوب لممارسة الرقابة المجتمعية على أعمال منظمات الدولة أي الحكومة و تعزيز دور ها [94]أو تعرف أيضا على أنها :حق المواطن في الحصول على فرص المساهمة في مجالس منتخبة للجماعات المحلية les collectivités locales متابعة المشاريع المحققة و تقييمها على المستوى محلي و رفع ثقافة الإصغاء و التفاعل و مقاسمة المسؤولية و المعرفة و

مقاسمة المسؤولية و المعرفة مع المواطن و الانفتاح على المجتمع المدني و إسهام كل من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء و الشباب و النوادي و الجمعيات [95]كما تعرف على أنها مشاركة المواطنين لإنجاز وتطبيق سياسات التنمية المحلية إما بواسطة مجهودهم الخاص أو مساعدة و التعاون مع السلطات الحكومة المركزية و المحلية [96]

مفهوم المشاركة أو التشاركية سعى من اجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و يقصد بها أن يكون المواطن دور ووجهة نظر في صنع القرار الذي يؤثر في حياته بشكل مباشرة و هذا النوع من المساهمة يقوم على حرية التنظيم و حرية التعبير و الإمكانيات المساهمة البناءة [97]الديمقراطية التشاركية هي زيادة توسيع مساهمة و مشاركة المواطن في الحوار و التشاور العمومي أي إدخال ثقافة الحوار dialogue فهي لها علاقة مع جميع الديمقراطيات فهي مزيج بينهم وخاصة عندما يمارس مواطنين حق عدم تقبل بعض القرارات أو القوانين[98]

---

[92] ناصر بن سعيد بن سيف السيف .الديمقراطية مفهومها و الموقف منها .دار الكتاب .ص9

[93] Uli Windisch . *Le modèle suisse: la démocratie directe et le savoir-faire intercommunautaire au quotidien.* L'AGE D'HOMME, 2007.p16

[94] بوحنية قوي .الديمقراطية التشاركية في ظل اصلاحات السياسة و الإدارية في الدول المغاربية .دار الحامد .الأردن .عمان .ص11

[95] بوحنية قوي .الديمقراطية التشاركية في ظل إصلاحات السياسة و الإدارية في الدول .نفس المرجع.ص 53

[96] هناء حسني النابلسي. دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.دار المنهل.2010.ص124

[97] أمين سويقات .جوان2017."دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية ".دفاتر السياسة و القانون .العدد 17.ص245

[98] محمد فخري .2014. الديمقراطية : مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات .دار المنهل.ص63

والمشاركة أن يكون للمواطن فاعلية على القرارات و الميزانيات و السياسات و الأعمال الحكومية التي تهمه مما يعمل على زيادة تحسين تقديم هذه الخدمة و يجب أن تكون المساهمة جادة و ذات جودة من جهة و أن تتعهد الدولة و الجماعة المحلية برفع صوت المواطن و الاهتمام لآرائه من جهة أخرى[99]

و كما يمكن تعريفها على أنها عملية اتصال بين جهتين تتمثل في الهيئة المحلية والمجتمع تقوم على أساس تبادل المعلومات بين الطرفين و تقديم المدخلات من المواطنين بخصوص شان قضية ما قبل اتخاذ القرار من الهيئة أو وضع سياسة أو تحديد وجهة معينة . [100]١ المشاركة المجتمعية أنها الدور الذي يلعبه المواطن و الفرد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل، والاستشارات المشاركة في عمليات التنمية .وتتواجد المشاركة كنوع من التطوع في كل دول العالم، إلا أنها متطورة في الدول التي تكون فيها درجة الوعي اكبر [101]

بأنها المساهمة في الجماعات الاجتماعية ومشاركة في المنظمات التطوعية من جانب آخر مما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية ، كما أنها الدور الذي يأخذه الفرد من خلال نشاطه البناء في وظيفة المجتمع ..[102]

المشاركة المجتمعية هي الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم .ويتحقق من هذه المشاركة استيفاء أولويات واحتياجات الأفراد من جهة وتحقيق المصلحة العام من جهة أخرى.

وكتعريف شامل للديمقراطية التشاركية :عل أنها تلك الديمقراطية الجديدة التي تعتبر خليط بين الديمقراطية المباشرة و التمثيلية وهي إشراك المواطنين و هيئات المجتمع المدني في مساهمة صنع القرار السياسي العمومي وبدون إقصاء وهذا عن طريق المتابعة و التقييم وإعطاء الآراء إلى جانب السلطات التمثيلية[103]عدما خفقت هذه الأخيرة في الوفاء ببعض الالتزامات و تعزيز الرقابة المواطن فهي تهدف إلى المساعدة و التكامل مع السلطة النيابية و ليس فرض هيمنتها و كله من اجل تحقيق غاية تخدم هذا المجتمع تكون

---

[99] بومدين حسين و اوجامع ابراهيم ."تعزيز قيم النزاهة و الشفافية و المساءلة و مشاركة المواطنين من اجل تحسين الخدمات العامة المحلية"."المجلة الجزائرية للمالية العامة "العدد الثالث .ديسمبر 2013 .ص193

[100] **المشاركة والمشورة المجتمعية . صندوق تطوير و إقراض البلديات .دليل عملي تدريبي .ايار 2009 ص5**

[101] عبد الهادي الجوهري ، البعد الاجتماعي للتطوع ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، العدد12 .2001،

[102] محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ،1989

[103] دور مجلس الأمناء فى تحقيق المشاركة المجتمعية – دليل المتدرب – نسخة تجريبية. ص6

بطريقة منظمة و مهيكلة[104] وهي تبدأ محليا بحيث تعتبر الجماعة المحلية الفضاء النموذجي لممارسة هذا النوع من الديمقراطية .

[105]

(ونستنتج من كل هذه التعاريف) فحسب مولود عقبوبي استنتج أن :الديمقراطية من الأسفل la démocratie par le bas.–مكملة للديمقراطية التمثيلية و ليست بديلا عنها. –تتسم بالتفاعل المباشر بين المواطن و ممثله .– .–آلية تنفيذها بارزة محليا .––جماعة المحلية الفضاء المناسب و نموذجي و الموضعي للقيام بعملية التساهمية التشاركية [106]

الفرع الثاني: التطور التاريخي و ظهور الديمقراطية التشاركية:

إن مصطلح الديمقراطية قديم في مذلوله حيث ينتسب إلى الحضارة اليونانية القديمة و هم مشتق من كلمة يونانية demokratia "الناس أو الشعب " démosالشعب و kratos السلطة و الحكم ظهر منتصف القرن الرابع قبل الميلاد كان الشعب يجتمع لمناقشة القضايا المهمة و إصدار القرارات بطريقة مباشرة و بشكل جماعي دون الحاجة إلى اختيار ممثلين ينوبون. عنهم وهذا الحكم يسمى بالديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية النقية .وبمرور الوقت تطور معنى "الديمقراطية". [107]ويعرفها أبرهام لنكولن احد رؤساء أمريكا في نهاية القرن الثامن عشر بأنها " حكم الشعب من اجل الشعب" و يعرفها جميل صليبا على أنها " نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين للأفراد أو طبقة واحدة منهم " . ونلاحظ من هذه التعاريف أن الديمقراطية نظام سياسي دائما الشعب هو من يتولى السلطة و لا كن تم إضافة فكرة اختيار الشعب لممثلين له عن طريق الانتخابات العامة .كما يرى الأخرون بان الديمقراطية يقصد بها معاملة الناس الكل على المساواة و هي ليست فقط مراعاة الحكومة للمصالح الناس على أساس المساواة و إنما الأخذ باراهم أيضا في الحسبان .و يمكن ملاحظة بان الديمقراطية تقوم على مشاركة الشعب من خلال ممارسة الانتخاب و التمثيل الشعبي بالإضافة إلى ما يسمى بالديمقراطيات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية كنوع من الحكم و ممارسة السلطة و للديمقراطية أشكال عديدة تتماشى مع كل دولة و ظرف و حسب أحوال الشعوب, توجد ديمقراطية مباشرة و فيها يقوم المواطنون بممارسة السيادة بنفسه دون ممثل أو بحاجة إلى وسيط أو نواب و هي اقدم ديمقراطية و أولها طبقت في اسبرطا و اثينا و من

---

[104] بوحنية قوي .الديمقراطية التشاركية في ظل اصلاحات السياسة و الإدارية في الدول .المرجع. سبق ذكرو ص25

[105] بوحنية قوي .الديمقراطية التشاركية في ظل اصلاحات السياسة و الإدارية في الدول .المرجع. سبق ذكرو ص 23

[106] مولود عقبوبي.2016 "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتجبة " مجلة القانون .العدد 6 ص 205

[107] https://ar.wikipedia.org/wiki .ديمقراطية. 2018.18/01/21 . 18:18.

شروطها أن المواطن اليوناني يكون حرا و سبب الممارسة المباشرة هي قلة المواطنين و عامل المنطقة فيتم مناقشة اوضاع الدولة في العديد من الاجتماعات و الجلسات في السنة ,و توجد ديمقراطية نيابية و في هذا النوع يقوم المواطن باختيار ممثل ينوب عنه بالانتخاب في البرلمان و ممارسة السلطة نيابة عنه و ذلك لمدة من الزمن يحددها القانون و ظهر هذا النوع في انجلترا مع إصدار أول دستور كتابي (ماجنا كارتا) سنة 1215 , وديمقراطية شبه مباشرة و التي هي مزيج بين المباشرة و النيابية فالشعب من جهة ينتخب البرلمان و لا يسلمه كل المهام بين يده و إنما يحتفظ الشعب لنفسه حق الاشتراك معه في بعض الأمور الهامة كالاعتراض على بعض القوانين و مراقبته و حق الإقالة خلال الفترات الستينيات من القرن20 ظهر نوع حديث من الديمقراطية و هي الديمقراطية التشاركية و عرفت بديمقراطية شبه مباشرة و هي مزيج بين المباشرة و النيابية فالشعب من جهة ينتخب البرلمان و لا يسلمه كل المهام بين يده و إنما يحتفظ الشعب لنفسه حق الاشتراك معه في بعض الأمور الهامة كالاعتراض على بعض القوانين و مراقبته و حق الإقالة أصبحت كلمة المشاركة جزء من المصطلحات السياسة الشعبية و يعود الفضل إلى علماء ومفكرين الولايات المتحدة الأمريكية من اجل معالجة الفقر و التهميش[108] و مع بداية ثمانينيات عرف المجتمع تغيرات جوهرية فادى إلى ظهور العديد من المساهمات متعلقة بتنمية المجتمع مما تمت المناداة بمزيد من الفاعلين في التنمية و من خلال ظهور التقرير العالمي للتنمية (البنك العالمي 1987) تم تأكيد على الديمقراطية التشاركية او المقاربة التشاركية و تم اعتبار المجتمع المدني مشارك و طرف في التنمية .

[109]بدأت تجربة المشاركة لأول مرة عام 1989 في البرازيل، بمدينة بورتو أليغري بولاية ريو جراندي دي سول، ، حين نجح حزب العمال في انتخابات عُمدة المدينة آ، ووعدهم حينها بتفعيل الديمقراطية التشاركية و الاهتمام بطبقات الفقيرة التي لا طالما كانت متجاهلة فهذه المدينة عُرفَت بفساد وغياب النظام ، لتبدأ محاولات لحل الأزمات المالية وتشجيع سكان المدينة على المشاركة في إدارة المدينة، تباعًا، وعلى مدار عقد التسعينيات، شهدت المدينة تصاعدًا في المساهمين و المشاركة مختلف فاعلين الاجتماعيين من شباب و حتى النساء توسعت التجربة و انتشرت حتى أصبحت اليوم مُنفذة في حوالي مائة مدينة برازيلية، بل وعلى مستوى ولايات بأكملها وهي تجربة لفتت أنظار الكثيرين مع مطلع القرن الواحد والعشرين، حتى حاولت تطبيقها بعض أحياء ومدن بالولايات المتحدة منذ خمس سنوات، من بينها مدينة شيكاغو.ولحقتها نيويورك سيتي [110]أما في أوروبا فبرزت خلال مؤتمر الاتحاد

---

[108] Carole patema.1970.participation and democratic therory.réimprimée.cambridge university press.p1

[109] رميدي عبد الوهاب وعامر كمال .دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية .مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية.العدد01. 2011 ص 164

[110] **https://www.noonpost.org .الميزانية التشاركية: ثورة ديمقراطية جديدة.16مارس 2015 . 2018/01/21 على الساعة 29 :21**

الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و9 من مارس 2004، تم من خلاله تأكيد على أن الديمقراطية الأوربية في أزمة: نتيجة يتحملها الجميع، وأن الديمقراطية التشاركية هي نفاذ لهذه الأزمة وقيمة إضافية لدول الاتحاد الأوروبي، ويجب عليها أن تكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية وإحداث التعاون مع الشركاء الاجتماعيين [111]

الفرع الثالث : الآليات المشاركة(طرق المشاركة) :

لكل تنظيم محلي الية تتناسب مع طبيعة العمل و البيئة الذي يتواجد فيها و لهذا اختلفت الأليات من بلد إلى أخر و من منطقة إلى أخرى إلا أن هذه الأليات تطبق وفق قوانين تنص عليها و من بين الأليات المتفق عليها و التي أغلبية الجماعات المحلية تعمل بيها نذكر :

-*الاستفتاء الشعبي:* يتميّز الاستفتاء الشعبي بكونه يوفر حق إشراك كل المواطنين (المؤهّلين للإدلاء بأصواتهم) بدون تمييز، تكون فيه قاعدة المساهمة على أوسع نطاق ولكنّها تكلفتها مرتفعة جدا للدولة من الناحية التنظيمية، [112]،

-*المبادرة الشعبية:* المبادرة الشعبية هي آلية متوفرة لأي مواطن يتمكن من خلالها الوصول باقتراحه إلى مرحلة الاستفتاء عن طريق جمع عدد من التوقيعات..هذه الآلية توفر مشاركة شعبية واسعة و أيضا روح المبادرة لدى الأفراد[113]

-*تقديم العرائض:* هي آلية تسمح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، كالبلدية مثلا، من أجل بث مشروع أو أي مساهمة أخرى. [114].

"*الميزانية التشاركية:* الموازنة التشاركية هي عملية من المناقشة الديمقراطية يقرر من خلالها المواطنين كيفية تخصيص و ترتيب جزء من الميزانية البلدية أو العامة. تعد من أفضل الطرق لممارسات الحوكمة التشاركية. بل إنها أدت في بعض الأحيان إلى تشجيع و رفع

---

[111] LA DEMOCRATIEPARTICIPATIVE, état des lieux et premiers éléments de bilan, synthèse réalisée par Cédric Polère. Voir : www.millenaire.com, document en PDF.

[112] https://fr.slideshare.net اورحو محمد.المقاربة التشاركية .2018/01/23 على الساعة 16 :22

[113] حسين علي إبراهيم الفلاحي الديمقراطية والإعلام و الاتصال.مرجع سبق ذكره ص48

[114] العرائض :هو طلب كتابي يحتوي على اقتراحات و توصيات او مطالب يتقدم بها المواطنون بطريقة جماعية هدفها طلب من السلطة المحلية ادراج هذا الطلب في جدول اعمالها و اخذه بعين اعتبار و هي منصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالعريضة رقمه 41.44

ثقافة المواطن و إقناعه بطريقة غير مباشرة في دفع الضرائب [115]تعريفها :طريقة أو آلية يستطيع ا لمواطن بواسطتها ا اتخاذ القرار و المساهمة في تخصيص جزء من الإيرادات عامه متوفرة وهي عملية ديمقراطية مباشرة تطوعية يستطيع من خلالها المواطن إقرار الميزانية أي إن المواطن لا يقتصر دوره فقط بالتصويت وانتخاب سلطه تنفيذيه وتشريعيه ولكن يتدخل في كيفيه إقرار الإنفاق وإضافة المراقبة على الهيئات الحكومية حيث أصبح إعداد الموازنة التشاركية عمليه تشترك فيها ديمقراطيتين مباشره تمثل المواطن والسكان وأفراد المجتمع و الديمقراطية النيابية[116]أو يمكن تعريفها على أن الميزانية التشاركية تلك العملية التي تتيح للفرد عن طريقه توزيع وتخصيص أموال وإيرادات عامه بأسلوب ديمقراطي على صعيد البلديات حيث تخصص البلدية كل سنة اعتمادات ماليه كما يقوم سكان حي من تصنيف أولويات الضرورية يشرف على هذه الأولويات موضوعة من طرف السكان ممثلي الأحياء واحد للكل حي والجمع بينها وبين اعتمادات التي خصصتها البلدية وبالتالي السماح لكل مواطن مساهمة في بناء الميزانية على الصعيد المحلي[117]

ويمكن تعريفها أيضا على أن الموازنة التشاركية (budget participative(هي عملية من المناقشة الديمقراطية واتخاذ القرار، وهي تعد صنف ا من الديمقراطية التشاركية، حيث يقرر lمواطنون توجيه و تخصيص جزء من الميزانية البلدية أو العامة. فهي تسمح للمواطن ب مناقشة مشروعات الانفاقية العمومية وتصنيف الأولويات بحيث تمدهم السلطة لاتخاذ القرارات مبالغ الإنفاق. وبالتالي الوصول إلى الثقة المتبادلة، يمكن الحكومة المحلية والمواطن من الاستفادة فأحيانا أدت إلى زيادة الضرائب واستعداد الأفراد لدفعها كونهم يساهمون في إنفاقها وتشمل الميزانية التشاركية عدة خطوات مهمة:

1) تحديد المواطنين للأولويات و من هم أعضاء المشرفين على الميزانية.

- 2) مفوضي الميزانية هم يقترحون إنفاق محددة، بمساعدة الخبراء و مختصين.

- 3) تصويت أفراد المجتمع على الاقتراحات التي سيتم إدراجها في الموازنة و تمويلها .

---

[115] **http://www.jasminefoundation.org .حاتم دمق. في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس.2018/01/23 على الساعة 55 :23**

[116] 27سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية و ايجابياتها .الحملة العالمية لإدارة المناطق الحضرية. pdf ص 17

[117] Abdellahi, Sidi Mohamed Ould Mohamed,et all .2016 . Education à la citoyenneté et aux droits de l'homme: manuel pour les jeunes en Mauritanie. *Les jeunes et la participation démocratique*. UNESCO Publishing.p95

-4) تنفيذ من طرف الهيئة المحلية أو المدينة أو البلدية لأفضل الاقتراحات

و قد تمت دراسة ثمانية بلديات في البرازيل كونها هي أول من قامت بتجربتها استنتج من خلاله أن الميزانية التشاركية تؤدي غالبا إلى إنفاق فيه شفافية و عدل و مسؤولية من الحكومة و المواطنين و الوعي بالديمقراطية و المواطنة [118]

أين تنفذ الميزانية التشاركية :إنجاز الميزانية التشاركية لا تعتمد فقط على مستوى البلديات و لكن معظم عمليات إنجاز موازنة لا تظل تنفذ على المستوى المحلي بشكل أكثر تحديد و كما توجد فروقات في كيفية إنجازها من دولة إلى أخرى لان كل منطقة لها تاريخها المحلي و ثقافتها و خصوصيات تميز أفراد مجتمعها بالإضافة إلى الثقافة الحكومية للمناطق

و من مبادئها الأساسية هو تطبيق الديمقراطية التشاركية كونها النموذج السياسي و أسلوب الحكم الراشد و استنادا إلى قانون إعداد الموازنة التشاركية في لبيرو نذكرهم كما يلي : الشفافية (عمليات إعداد الموازنة)—المساواة (بين الرجل و المرأة في عملية المشاركة)— العدالة(مشاركة الكل مواطن) —فعالية —الكفاءة-المنافسة —احترام الاتفاقيات [119]

إن مراحل إعداد الميزانية التشاركية هي جزء من الدورة السنوية للميزانية العامة المحلية و تسمى بدورة إنجاز الميزانية التشاركية و تختلف من مدينة إلى أخرى. تستغرق مدة المناقشة و التفاوض و الإنجاز عام كاملا .وحسب طريقة هيئة كير الدولية بكيفية إعداد الميزانية التشاركية :

1تعريف المنهجية :تتسم مبادئ عملية الموازنة التشاركية بأسلوب المشاركة, ماهية نسبة الميزانية التي ستقرر من خلال إعداد الميزانية التشاركية مثل عن المعايير التي تستخدم في تصنيف و تخصيص الإيرادات و من هم الفئة من المجتمع أو المواطنون الذين سوف يتم تكوينهم لإنجاز العملية .

-2الاعلان عن الميزانية التشاركية :يتم إخبار كل المقيمين في المنطقة عن تعريف عملية انجاز الميزانية التشاركية و كيفية تنفيذها يكون ذلك بواسطة المجالس أو نشرات أو الإعلانات ,الراديو أو استخدام مكبرات الصوت .

-3 تحديد أولويات إعداد الموازنة : أي تحديد البرامج أو المشاريع الذي يجب إقامتها من خلال ميزانية التشاركية.

---

[118] https://ar.wikipedia.org/wiki موازنة التشاركية 28/01/2018 على الساعة 53: 00

[119] 27سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية و ايجابياتها .مرجع سبق ذكره. ص 31

4 عمل الدراسات الفنية :يتكفل طاقم الفني للبلدية بدراسة جدوى المشاريع و البرامج المقترحة و جدولتها وفقا للأولويات في المرحلة السابقة.

-5المصادقة على ميزانية البلدية :يصادق المواطنون على ميزانية البلدية التي تتضمن المشروعات و البرامج المقترحة من طرفهم و التي تم تصنيفها و توزيعها حسب الأولويات و الضرورة و يتم الإنفاق على الجدول الزمني للإنجاز.

6 تنفيذ عملية إعداد الميزانية التشاركية و مراقبة تطبيقها : يتم إنجاز البرامج و المشاريع على ارض الواقع بالمساعدة مع المجتمعات المحلية و تكون المراقبة من طرف فئة المواطنين على كفاءة عملية إنجاز الخطط[120]ا

الشكل 1 : إعداد الموازنة التشاركية حسب هيئة كير الدولية :

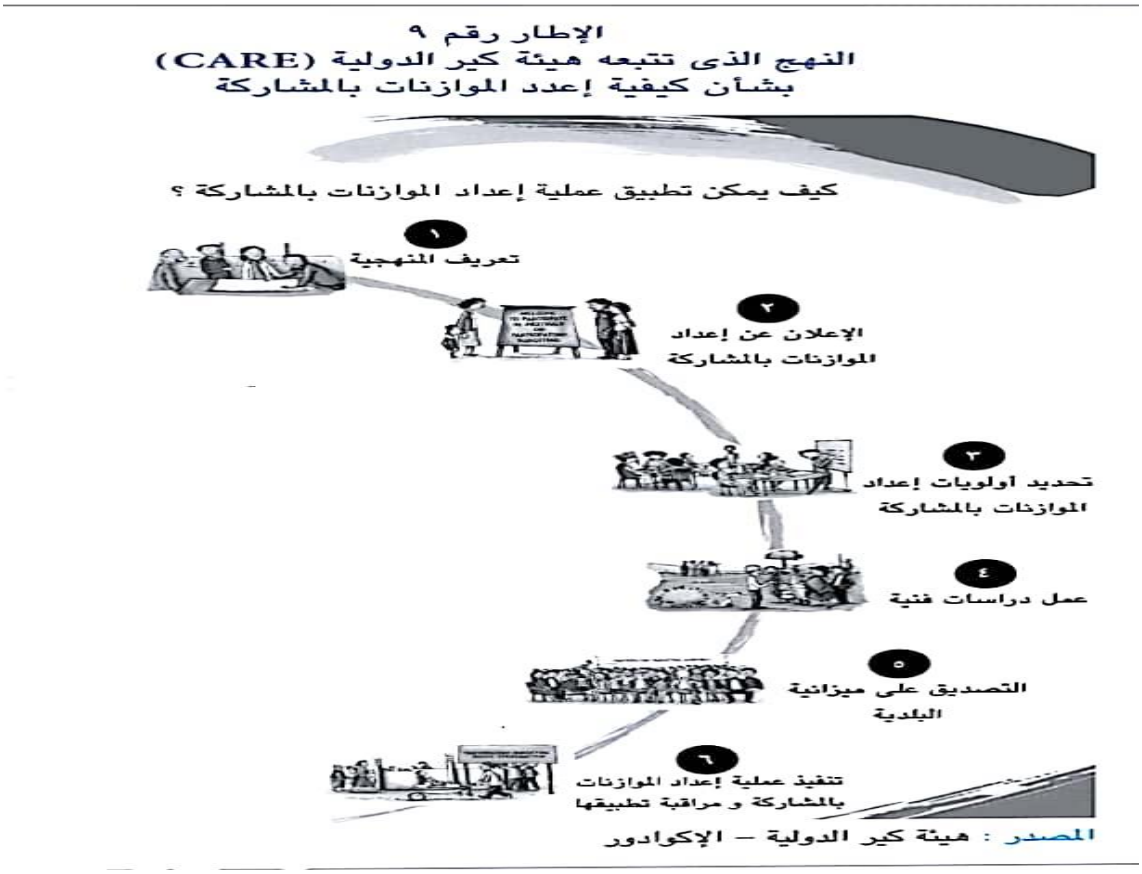

المصدر :27سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية و ايجابياتها .

الفرع الثاني :أدوات تنظم المجتمع

[120]27سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية و ايجابياتها .مرجع سبق ذكره. ص 37

:المقابلات : تكون عبارة عن مقابلة مهنية بين مشرف على التنظيم و الأشخاص أو السكان المحليين للوصول إلى هدف ما

اللجان : جماعة مصغرة من أفراد مهتمين لموضوع ما يتم من خلالهم اتخاذ قرار معين متعلق الموضوع مفوض الهم دراسته (مثل لجان الحي)

الاجتماعات : لقاء يجمع مجموعة من السكان أو المواطنين يهمهم موضوع ما يتم مناقشته في هذا الاجتماع و اتخاذ قرار موحد بخصوصه

المؤتمرات : لقاءات التي يتم فيها تبادل الحوار الفكري و توفير جو مناسب لمناقشة انشغال ما بين مختصين و مواطنين و الإجماع لقرار موحد [121]

الانترنت : مع بروز الانترنت وانتشارها، وتعدد وسائل التواصل الاجتماعي و أدوات الاتصال الجديدة ظهرت الكثير من المبادرات التي تعمل هذه التقنيات فبظهور العولمة سمح لكل فرد تعبير عن أرائه من غرفته أو مكتبه الخاص فمؤخرا تم انتشار ظاهرة العرائض الالكترونية في الدول و قد تمّ أيضا استخدام آلية التصويت الالكتروني من بعيد في بعض الدول[122]. وفرت التكنولوجيا الاتصال و المعلومات إمكانية تعزيز المساهمة في بناء القرار [123]

_الفرع الرابع :مزايا الديمقراطية التشاركية :

تطبيق الية القرار المشرك يعود بالنفع على كل من الإدارة العمومية و المواطنين و المواطنات و بالتالي على المنطقة المحلية المقصودة بحد ذاتها و من المزايا التي يقدمها التسيير التشاركي نذكر :

[121] منال عبد المعطي صالح قدومي .دور المشاكة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي.اطروحة لنيل شهادة مجستير .كلية الدراسات العليا.جامعة النجاح الوطنية.2008.ص34-35

[122] **http://www.jasminefoundation.org** .حاتم دمق. في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس.مرجع سابق

[123] عبدالله كريشان. أثر الثورة المعلوماتية الإعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني. دار الجنان للنشر والتوزيع, 2014.ص.118

– تقوية المواطنة المحلية : من خلال إدراج أراء المواطنين و المواطنات و إشراكهم في القرارات السياسية الهامة و زيادة حس المسؤولية لديهم و تقوي الثقة بين الفاعلين المحليين في المجتمع فينتج عنه تحسين الثقافة المدنية فعلى سبيل المثال في كامبيناس و ريسيفي (البرازيل) و كوينكا (الاكوادور) تحسن التحصيل الضريبي بشكل واضح في سنوات قليلة فقط .[124]

– المطابقة بين النفقات العمومية و الحاجيات : عند إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرار ينتج عنه ترتيب جديد للأولويات فتصل الأموال العمومية موجهة لمكانها الذي يتناسب فعلا مع حاجيات المجتمع المحلي و تصبح السياسة العمومية فعالة اكثر لأنه حينها تحدد بدقة الفئة المستفادة منها و من تم تحقيق الحكامة المحلية .

– تقليص الفوارق و تحسين ظروف العيش : و يقصد به تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع و الاستفادة من السلع و الخدمات العمومية المحلية بالتساوي و توفير المناخ يلائم المواطنين و المواطنات للعيش الكريم و الهنيء.[125]

الفرع الخامس :أهداف الديمقراطية التشاركية :

أما أهداف الديمقراطية التشاركية فنلخصها في ثلاث أهداف أساسية :

1دمقرطة الديمقراطية : الهدف الأول وهو له معنى سياسي، غايته توسيع مجال الديمقراطية بحث لا تبقى محصورة في السلطات التمثيلية و إنما تتوسع للتشارك كون القرار المشترك يغير العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطنات والمواطنين .يسمح لتسيير الشأن العام في مستوى أفقي وليس عمودي هرمي

.2عقلنة النفقات وتحسين جودة المرافق العمومية تحديد الإنفاق العام يكون بمساهمة المواطنين يتيح للجماعات الترابية الاستفادة من خبرتهم كونهم المستفيدون من المرفق، مما يضمن الإنفاق موجه و أحسن و تدعيم شفافية الميزانية والمالية

.3بناء الرابط الاجتماعي_إنشاء علاقات اجتماعية تعاونية للمواطنين فيما بينهم بالإضافة إلى علاقتهم مع إدارتهم العمومية التي تعزز الحوار بينهم[126].

---

[124] Yves CABANNES ,72 questions courantes sur le budget participatif,ONU-Habitat,Nairobi,2005,p44 .

[125] المديرية العامة للجماعات المحلية.الحكامة التشاركية : القرارالمشترك نموذج الية الميزانية التشاركية .نشر من طرف التعاون الالماني .المملكة المغربية الوزارة الداخلية .2017 . ص 12.

[126] La codécision au niveau communal :exemple du budget participative.juin2017.comun-coopération municipale gouvernance local et participative au maghreb.p11.

المطلب الثاني :نظريات الديمقراطية التشاركية :

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أنواع الديمقراطيات الذي يمزج بين الديمقراطية التمثيلية و الديمقراطية المباشرة فنستنتج أن الديمقراطية التشاركية هي مكملة للتمثيلية أو النيابية و ليست بديل (اللبرالية أو الدستوري) .فديمقراطية التمثيلية أو النيابية و هناك من يسمها الديمقراطية غير مباشرة أو[127] الدستورية تمارس فيه الأغلبية الحكم في إطار قوانين دستورية[128],نشاء مفهومها إلى حد واسع من أفكار منظمات خلال العصور الأوروبية الوسطى وعصر الإصلاح و الثورات الأمريكية و الفرنسية فمن خلال هذا النوع يختار المواطن نوابا عنه يمثلونه في برلمان أو مجلس محلي فيعتبرون أنهم يمارسون سلطة تمثيلية وكوسيط بين الشعب و السلطة [129]و هؤلاء النواب أو الأعضاء يتم تعيينهم بواسطة الشعب عن طريق الانتخاب لفترة محدودة باعتبارهم أنهم يتولون الحكم بتفويض منهم فتنتهي صلاحية المواطن بعد التصويت و[130] فهذا النوع من الديمقراطية الشعب ينتخب ممثليه و ينتهي دوره[131] إلا أن بعض المفكرين يرون على أن لهذا الصنف من الديمقراطية لها مساوئها خاصة كونها حكم الأقلية و التي تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة و كونها لا تهتم بالكفاءة بل تهتم بالعدد أي الكم على الكيف و خاصة إذ ما كان الموطن غير مؤهل لاختيار ممثلهم المناسب و عدم الأخذ بعين الاعتبار تخصص المترشحين فنيا[132] فقد عرفت المجتمعات الأوروبية في العصر الإقطاعي انقسامات بين أمراء الإقطاع و أصحاب الأرض مما أدى إلى انتزاع حقوق المواطنين و هي الحرب التي خاضها مفكرون عصر التنوير كجون لوك و جاك روسو و توماس هوبز و الذي انبثق من تفكيرهم العقد الاجتماعي الذي يقوم على فكرة أن هناك مصلحة مشتركة لمن يملك و من لا يملك من اجل استمرارية المجتمع و تطوره , فاختلاف المصالح شيء عادي لكل ميوله و احتياجه , لا كن من جهة حماية المصالح الجزئية لجميع الأفراد لتكون ضمن المصلحة العامة للدولة لاستمراريتها و تطورها و هي قاعدة الرئيسية التي يرتكز عليها المجتمع السياسي و الدولة و المواطنين باعتبارهم مساهمين في السلطة اذا كانوا فاعلين في وضع القرارات هكذا تشكلت المواطنة من الناحية الكلاسيكية و التي عبرت على تمتع كل مواطن بنفس الحقوق و بالمقابل الالتزام بالواجبات و

[127] ناصر بن سعيد بن سيف السيف .الديمقراطية مفهومها و الموقف منها مرجع سبق ذكره ص8

[128] فراس بيطار.الموسوعة السياسية و العسكرية :الجزء الأول.دار المنهل .2003.ص94

[129] خديجة مجيب . مصر في زمن المؤامرة.دار المنهل .2014.ص66

[130] حسين علي إبراهيم الفلاحي الديمقراطية والإعلام و الاتصال .دار المنهل .2014 .ص 51

[131] نعمان احمد الخطيب .الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري .عمان.دار الثقافة للنشر .ص 251

[132] محمد فخري . الديمقراطية : مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات مرجع سبق ذكره ص.53

يخضعون لنفس القوانين بدون تميز أو انتماء معين فالدولة تعمل على تحقيق المساواة لكل مواطنيها و يعمل المجتمع المدني على تحقيق مبدأ المواطنة بإعطاء الفرصة للجميع كي يعملوا في اطار تحقيق المصلحة العامة للدولة و الوطن[133]

1 نظرية الاختيار العقلاني : Théorie des choix publics

و هي من اتجاهات الاجتماعية الحديثة في دراسة المشاركة السياسية و الديمقراطية و التي يراها الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو *Jean Jack Rousseau*، صاحب فكرة العقد الاجتماعي *Du Contrat Sociale*، الذي يرى تقوم على فترة قصيرة من الحرية تمنح للمواطن أثناء عملية التصويت ثم يترك المواطن للإهمال بوصفه مجرّد ناخب و[134]كما تم الإشارة إلى نقائصها ا من طرف رواد [135] نظرية الخيار العمومي LE CHOIX PUBLIC حيث تنطلق هذه النظرية من فكرة أن الدولة تتكون من سياسيين وبيروقراطيين وجماعات ضاغطة[136] يسعون إلى تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة و فهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية وشرح فشل الدولة. [137] يقول جيمس بوكانان إذا قمت بتحسين السياسة وتغيير القواعد ومراجعة البنية .لا تنتظر حتى يغير السياسيون سلوكهم .وهم يتصرفون وفقا لمصالحهم و من أقواله أيضا[138] "أعتقد أنني أثبتت أن الناخبين لا يعرفون بشكل خاص عند التصويت على خفض التكاليف الاجتماعية .وعلاوة على ذلك، فإن شاغلهم الأساسي هو نقل الثروة إلى أنفسهم بدلا من الكفاءة الاجتماعية".فنستنتج من ذلك إن للديمقراطية التمثيلية نقائص و عيوب فقد برزت الديمقراطية التشاركية كحلقة تكاملية تساعد التمثيلية عن هذا العجز من خلال المساعدة في بناء القرار و كرقابة شعبية على الفئة التمثيلية التي تسعى إلى تحقيق أولويات شخصية بدل الأولويات العامة و أشار ليفي و أخرون سنة 1990 إلى أن مبادئ نظرية

---

[133] عماد صيام . المواطنة. نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع.2006 .ص 9

[134] عصام بن الشيخ إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية" جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 11

[135] EAMONN BUTLER Introduction aux choix publics The Institute of Economic Affairs P 22

[136] نظرية الخيار العام)بالإنجليزية (Public Choice Theory: هي فرع من فروع علم الاقتصاد، ظهرت هذه النظرية في الستينيات من القرن الماضي ولقيت رواجاً واسعاً عام 1986 من أهم روادها و جيمس بوكانان و تيلوك « Buchanan et gordon Tullock » فهي تحلل الظواهر السياسية باستخدام الأساليب الاقتصادية، والهدف هو فهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية وشرح فشل الدولة .هذه النظرية تدرس التصويت، وعمل الدولة، البيروقراطية ومجموعات الضغط .

[137] .Dennis C. Mueller et al .*choix publics analyse économique des décisions publiques.* édition by Dennis C. Mueller.2003.p9

[138] https://www.andlil.com . le choix public .2013 . vu 22/01/2018 a 01 :03

الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) قد اشتقت من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في علم الاقتصاد السياسي و أصبحت نظرية الاختيار العقلاني ذات أهمية كبيرة في علوم الاجتماع المعاصر بفضل جيمس كولمان 1989 .وقدم كل من فريدمان و هيكتار 1998 نموذج وصفوه بهيكل نظرية الاختيار العقلاني و الذي يوضح بان الفرد هو الوحدة الرئيسية لعملية التحليل .و تشير هذه النظرية بان الأشخاص لديهم رغبة ثابتة و غير متغيرة و افتراضا بان هؤلاء الأشخاص لديهم تفكير عقلاني فان من الممكن منحهم الرغبات و اعتبارها كفائدة و بخصوص مواقف التي تحتاج اختيارا, فيفترض أن يجمع الأشخاص معلومات تخص البدائل المعروضة و يقومون بإعطاء تكلفة و فائدة لهذه البدائل.[139]فسلوك الأشخاص هو عبارة عن عملية لجمع المعلومة و تحليل تكلفتها و الفائدة منها و هناك أشخاص ممثلون سياسيون لأجهزة الحكومة يعملون على تحقيق مصالح ذاتية خاصة بهم بواسطة استغلال مناصبهم السياسية داخل الحكومة و هذه الفئة توزع الخدمات على الأشخاص من موارد الدولة لصالح جماعات الضغط أو شركات خاصة بالمقابل تنتظر حصولها على التأييد الذي يضمن لها النجاح خلال لعبة المشاركة السياسية في الانتخاب و التصويت من طرف هذه الفئة التي قدمت لها المزايا , و من العادة ما يتم انتقاد الدولة بخصوص انحيازها لجماعات الضغط أو الأحزاب السياسية أو الشركات و المؤسسات الخاصة.

وتشير نظرية الاختيار العقلاني إلى أن الأشخاص يقومون بحساب التكاليف و العوائد المتعلقة بالمشاركة السياسي , و اختيار احسن عمل الذي يمنح فائدة بالمقارنة مع التكلفة , و احتما بان الفرد العقلاني لا يقوم بالتصويت و إعطاء فرصة للانتخابات التي ليس لها فائدة , و بواسطة الملايين الذين يدلون بأصواتهم في الدولة الديمقراطية فتوجد درجات من الإقبال على المشاركة السياسية تبرز حسب التكلفة و النفقة لان التصويت يعتبر صورة عاكسة لتعبير المواطن على عن مشاعره و أفكاره , فبالتالي عندما يقوم بالتصويت فانه يعطي رأيه لصالح فكرة و حزب ما أو ضد فكرة و حزب أخر معاكس.

و من خلال مدرسة فيرجينبا التي تدرس الاقتصاد السياسي فقد برز مصطلح يعمل على تحليل السلوك السياسي للمشاركة السياسية و المعروف بالسوق السياسي Plitical Market و الذي تلقى الدعم من المفكر ارسي جوردون حيث يقول بان المواطن و السياسي الذين يساهمون في السوق السياسي [140] يعمل كل واحد فيهم على تحقيق اقصى فائدة ممكنة فالمواطن يهدف إلى خدمة ذات جودة و امتيازات و السياسي يريد أصوات الأغلبية من الناخبين من اجل الفوز في الانتخابات مقابل وعود

[139]سامية خضر صالح . المشاركة و السياسة و الديمقراطية. اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم . رئيس قسم الاحتماع و الفلسفة كلية التربية جامعة عين شمس.2005ص74.
[140]سامية خضر صالح . المشاركة و السياسة و الديمقراطية.ص77. نفس المرجع.

مقدمة للمواطنين بخصوص رغباتهم و متطلباتهم ذات منفعة عامة و تكون من خلال استغلال موارد عامة للدولة و التي هي أصلا تعود للمواطن و التي يجب أن يستفيد منها الكل بالتساوي و ليس فقط فئة قليلة و من ناحية أخرى يسعى البيروقراطيون إلى طرق استغلال سلطتهم من اجل الوصول إلى منفعة لهم تقابلها منح موافقة على المشروعات التي تخصهم مما يتولد عنها ما يسمى بالمصالح المتبادلة مرة بين السياسيين و الأحزاب السياسية من جهة و الجماعات الضاغطة و المؤسسات المالية و الشركات متعددة الجنسية من جهة أخرى و هذه الجماعات لها ممثلين داخل المجالس النيابية و الأحزاب السياسية حيث تتفاوض هذه الفئة فيما بينها من اجل الوصول إلى مشاريع تخدم ذاتهم و تحقيق المنفعة الخاصة بهم حيث كل مجموعة تأييد مشروع مجموعة أخرى و تعرف تلك العملية بمصطلح تبادل المعاملة Reciprocity فتتحول المشاركة السياسية خلال الانتخاب إلى سوق سياسي .و توضح هذه النظرية بان البيروقراطيون و السياسيون يسعون للحصول على اكبر منفعة خاصة دون اخذ بعين الاعتبار منفعة المواطن أي المنفعة العامة لأفرد الدولة حيث يرفض بعض المرشحين بالدلال على الأرقام الحقيقية و المعلومات الصادقة بخصوص مثلا النسب الضريبية التي تفرضها الأحزاب الجدد بعد نجاحهم في العملية الانتخابية مما يبرهن على أن العلاقة بين المواطن و السياسي معقدة و متشابكة فيستفيد المرشحون بواسطة قصور المعلومات التي تم إعطاءها للمواطنين و خداعهم بهدف الحصول على الأصوات.

و يوجد الحل في :

أن يبذل المواطنون جهودهم من اجل الحصول على المعلومة الصحيحة .

2 أن تقوم وسائل الإعلام بتثقيف المواطنين سياسيا و اقتصاديا و مساندتهم .

3 التأكيد على وجود أجهزة دولة حرة غير مقيدة و ديمقراطية سليمة.

4 وجود دولة قانون تدعم الاطار القانوني و تطبقه و ليس حبرا على ورق .

5 يجب أن يتوفر سوق سياسي مفتوح بهدف توفير منافسة لصالح المواطنين [141]

2 النظرية الشعبية الديمقراطية : Populist Theory of Democracy

[141] سامية خضر صالح . المشاركة و السياسة و الديمقراطية.ص 79 و80. نفس المرجع

في هذه النظرية تعد مشاركة المواطن العادي في التصويت للمناصب الحكومية و الإشراك في تكوين السياسات العامة التفافا حول محور السياسية في المجتمعات الديمقراطية (الليبرالية الحرة) و يجب على المواطن أن يتفاعل بصفة دائمة مع مناصب الدولة فيما يخص السياسة العامة فكلما زادت مناقشة المواطن في الشؤون السياسية مع مواطن أخر كلما زاد الاهتمام بالمشاركة في حملات قومية و في التصويت و بالتالي خلق جو تنافسي على المشاركة الحكومية في الأحزاب , الجمعيات التطوعية , المؤسسات , و هذا ما ينجم عنه اكتساب المواطن المعايير الديمقراطية و الخبرة و المهارة و بالتالي ينظر على نظرية المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع .[142]

و من المحددات الأساسية للنظرية الشعبية الديمقراطية :

أ) إيجاد مبادئ أساسية خاصة .

ب) العمل على معرفة المبادئ الأساسية من اجل إيجاد شبكة عمل خاصة .

ت) الحصول على بعض المعلومات الخاصة بشبكات اجتماعية التي لها علاقة بالمشاركة السياسية من خلال الأعمال التطوعية.

ث) التعرف على شبكة العلاقات الاجتماعية و هذه النظرية تفسر عملية تشكيل اتجاهات و أنشطة الناخبين من خلال عاملين مهمان هما الإقناع و الاختيار.

3 نظرية المشاركة و الديمقراطية : Participation and Democracy Theory .

هذه النظرية جاءت نتيجة اجتهادات حديثة التي تبلورت من النظريات الكلاسيكية الأولى الخاصة بالديمقراطية و سميت بنظرية المشاركة و الديمقراطية و هذا ما قامت به كرول باتمان Carol Pateman من خلال تعرضها لأعمال عدد من العلماء أمثال جوزيف شومبيتر joseph schumpeter و كتابه شديد التأثير الرأسمالية , الاشتراكية و الديمقراطية Capitalism Socialism and Democracy 1943 و الذي جاء فيه إعطاء النظام السياسي الأولوية و السيطرة و القيادة و بعدها يمنح مكانة ثانوية للأنظمة الأخرى .ووصف شومبيتر الديمقراطية على أنها تنظيم مؤسسي يصل إلى القرار بواسطة المشاركة

[142]. سامية خضر صالح . المشاركة و السياسة و الديمقراطية.ص 41 و 42 . نفس المرجع .

السياسية و المنافسة على أصوات الناس من اجل أن يستطيع الفرد اتخاذ القرارات و التنافس على السلطة .و إشارة Carole Patmen إلى نظام المشاركة الذي جاء بيه جاك روسو الذي اعتبر المشاركة كأداة لصنع قرارات و أن الدور التعليمي هو الجانب المؤثر فيها و قد تم تصميمه لكي يقوم بتطوير العمل الاجتماعي فكلما زاد شارك المواطن تحسنت القدرة على المشاركة و إعطاؤه فرصة للسيطرة على شؤون حياته و بالتالي يسهل عليه اتخاذ القرارات الجماعية.

و يجري فكر علم الاجتماع السياسي حول المجتمع كموضوع رئيسي من اجل دراسة القوة و السلطة و التي تمارسها المنظمات بهدف المساهمة و المشاركة و التي اعتبرها البعض نشاط إداري يشارك الفرد من خلاله في مختلف مستويات النظام السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر ابتداء من اختيار الحاكم و النائب إلى تشكيل السياسة العامة والمشاركة في صنع القرار .و من القضايا التي يتم مناقشتها الاستقرار بدل التغيير و العقلانية بدل اللاعقلانية, و منه ظهر اتجاهان فكريان الأول يعطي النسق الديني الثقافي القانوني الأهمية الكبرى و الأخر يولي الاقتصاد ومن خلال رؤية كل الاتجاه يكون التحليل و التفسير للواقع الاجتماعي في محاولة لاستخدامها في دراسة الظواهر السياسية.و يعد روبرت داهل Robert Dahle و جيوفاني سارتوري Giovani Sartori من رواد الاعتدال حيث يعتبر جيوفاني الصراع الاجتماعي هو ضرورة مؤقتة نهايته اللامساواة الاجتماعية و الاستغلال أما داهل فيرى المشاركة بدون فائدة اذا كان اغلب المواطنين غير مهتمين بالسياسة و انه في كل منظمة اجتماعية تتواجد فئة صغيرة من الناس تبنو صنع القرار أما الفئات الدنيا من المجتمع تكون اقل نفعا و قليلة المشاركة و بالرغم من وجود اختلاف بين الكلاسيكيين إلا أن جون ستيوارت ميل و روسو يرون بان المشاركة تلعب دورا اكثر ما يكون مجرد دور محوري و اسمتهم باتمان بأصحاب نظرية المشاركة والديمقراطية.

و ذكرت باتمان أن نظرية المشاركة و الديمقراطية تقوم على فرضيتين اساسيتين :

- العلاقة الطردية بين العمل الصناعي و المشاركة.
- العلاقة الطردية بين مستوى التعليم و المشاركة كلما ارتفع مستوى التعليم زادت نسبة المشاركة.

و تفسيرا للفرضيتين بان الفرد ما يحتاجه هو واجب تعليمه الديمقراطية و المشاركة في مكان عمله لأنه هو الميدان الذي يمنحه الخبرة في الأمور الجماعية و بالتالي يمكنه المشاركة في التسيير المحلي و يعد هذا أساس نظرية المشاركة و الديمقراطية و هذه السياسة لا

تشمل المستوى الوطني أو المحلي إنما تشمل مختلف الأنشطة الأخرى أما الفردية المتعلقة بالصناعة فذلك لان الفرد يقضى معظم وقته في العمل .[143]

ولقد حاول هابرماس معالجة موضوع الديمقراطية في مجال الفلسفة السياسية و خاصة نظرية الديمقراطية التشاورية في مطلع التسعينات الذي تميز بزوال الصراع بين القطبين (الليبرالي و الاشتراكي) و مع التغيرات التي عرفها العالم في ثمانينيات بداية التسعينات و من كتابه الحق و الديمقراطية .فالنظرية تحتسب تنظير من اجل الخروج من ازمات اللبرالية بمواجهة الاقتصادية و السياسية لتحقيق الرفاهية و معرفة دور الدولة فيها و نموذج الديمقراطية التشاركية اعتمد عليها لعلاج أزمة النظام الرأسمالي و يريد تأسيس ديمقراطية قائمة على جماعة مثالية للتواصل لا يسيطر عليها شيء و مفهوم التشاور يعتبر تعريفا مركزيا في نظريته للديمقراطية لان التشاور يفتح مجال الكلام للأخر و يمنحه حق النقد و تقديم اقتراحات بخصوص القضايا المعروضة في الفضاء العمومي و بالتالي يشكل الرأي العام و الإرادة السياسية للمواطن في المجتمع الديمقراطي لان الهدف من الديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصلحة الشخصية للجماعة و إنما الدفاع على الصالح العام و موضوع الدفاع عن المصلحة العامة يتطلب شريحة واسعة من المشاركة و النموذج التشاوري يقوم على الربط بين الفرد و الجماعة إذ لا تقوم الأسبقية فيها على الفرد (اللبرالية) أو الجماعة و إنما تكون المرجعية مزدوجة بين الجماعة بوصفها الاستقلالية عامة و الفرد بالاستقلالية الخاصة. و يرى هابرماس أن المفهوم الإجرائي للسياسة التشاورية مركزا معياريا على النظرية الديمقراطية و يصف الدولة على أنها حارس للمجتمع الاقتصادي و يؤكد هابرماس على بقاء الديمقراطية في اتصال مع الحاضر .اذا أرادت أن تلهم المواطنين لممارسة السياسة و يقول "يجب على الآراء العامة المؤثرة التي تكونت بطريقة غير شكلية أن تتحول إلى سلطة تواصلية لتقرير المصير الديمقراطية وهي لا تنبع كما هو الحال في التقليد الجمهوري للتوجه إلى الخير العام الذي ينتابه المواطنين الأفاضل لكنها لانتظم أيضا حسب نموذج السوق (اللبرالي) كتجمع لقرارات ينتابه بعض المستهلكين".[144]

[143] سامية خضر صالح . المشاركة و السياسة و الديمقراطية.ص 44 و 45 و 46 و 47 .نفس المرجع.

[144] قدور نورة .المركز الجامعي البيض .الديمقراطية التشاورية (التشاركية) عند يورغن هابرماس .مجلة تاريخ العلوم .العدد5. ص120.

فنستنتج إن[145] علاقة الديمقراطية التشاركية والتمثيلية علاقة تكامل وليس وتنافر لأنه التشاركية لا تلغي الديمقراطية التمثيلية كليا ولكن لتتجاوز عجزها فالمواطن لا يجد إمكانية التعبير عن أولوياته في ظل الديمقراطية التمثيلية ، في حين الديمقراطية التشاركية تتيح له ذلك وتحقيق المساهمة يكون عن طريق التكامل بين الديمقراطيتين .[146]

المطلب الثالث :تجارب دولية حول الديمقراطية التشاركية :

الفرع الاول :الديمقراطية التشاركية في التجربة البرازيلية:

تطبيقا للديمقراطية التشاركية في البرازيل جاءت تجربة الميزانية التشاركية كآلية طبقت في الإدارة المحلية[147] و بالضبط في مدينة بورتو الغري البرازيليّة التي تمت سنة 1989 كآلية قرر بواسطتها السكان تخصيص كل أو بعض الموارد العمومية المتوفرة أو يتم إشراكهم في القرارات المتعلقة بهذا التخصيص و تم تحقيق لأوّل تجربة للميزانية التشاركية مع تسلّم حزب العمّال اليساري مسؤولية تسيير البلديّة. وجاءت هذه التجربة في سياق تطور و نمو الحركات الاجتماعيّة وفي حيز الانتقال للديمقراطية الذي عرفته البلاد نهاية الثمانينات. وكان هدفها إسهام المواطنين في تسيير أمورهم مباشرة في إطار تبنّي الديمقراطيّة التشاركيّة، كرد على ما ظهر من قصور من طرف الديمقراطية التمثيليّة في التعبير عن مشاكل الناسّ، خاصّة على المستوى المحلّي.و كانت نتائج ايجابية في هذه التجربة مما تم اعتمادها كآلية في الكثير من مدن أمريكا الجنوبية ثم انتشرت ،.ورغم اختلاف تجارب الميزانية التشاركيّة حول العالم، تظل التجربة البرازيلية الأهمّ والمعيار الأساس للمقارنة.[148] حيث تضمن دستور البرازيلي 1988 نص خاص سمي بالنظام الأساسي للمدينة حيث حضر إطارا مناسبا لمشاركة المواطنين تم المصادقة عليه 10ويلية 2001 ويضبط هذا النظام الأساسي المشاركة المباشرة للمواطنين في عملية اتخاذ القرار و تلتزم البلديات بإحداث و دعم الفضاء ألتشاركي أو الميزانيات التشاركية [149]

---

145 http://www.azquotes.com/. James M. Buchanan Quotes .22/01/2018 .01 :13

146 http://ar.leaders.com.tn/article/ 2018/01/22.على الساعة . 40: 15 احمد قيدارة . لميزانية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة

147 بوزيد سراغي.المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية" التجربة البرازيلية كنموذج". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.العدد الثامن.جانفي2016.ص524

148 https://nawaat.org تجربة الميزانية التشاركيّة في حيّ التضامن: خطوة هامّة على طريق الديمقراطيّة المحلّية28/01/2018عل الساعة 00: 01

149 دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .مرجع سابق .ص 14

يعمل النموذج البرازيلي على النحو الآتي: الاجتماعات الجماهيرية: في بداية العام يعقد عمدة مدينة الغري و مجلسها اجتماعا جماهيري يقدم من خلاله تقارير ما تم انجازه في السنة الفائتة و انتقال إلى دورة جديدة .كما يعقد المواطنين فيما بينهم اجتماعات صغيرة على المستوى شارع أو الحي من اجل اتفاق على مطلب معين ثم تنعقد اجتماع رئيسي يضم كل مناطق المدينة لإقرار جزء من الميزانية .

انتخاب مجلس الميزانية: إضافة إلى المجلس البلدي المنتخب، يتكون أيضاً مجلس للميزانية منبثق مباشرة من القاعدة الشعبية تنتج عنه الديمقراطية المحلية المباشرة حيث أن هذا المجلس يعتبر حلقة وصل بين المواطن و المجلس البلدي كونه هو الذي يتناقش مع المجلس البلدي بخصوص الميزانية ثم يعود بتقارير للجان الصغيرة للأحياء في نهاية الدورة يتبنى العمدة القرارات التي تخرج من النقاش، ويجعل منها برنامجاً للمدينة يبدأ بتنفيذه فوراً[150].

الشكل 5 :نموذج لإعداد ميزانية التشاركية في مدينة بورتو أليجرى بالبرازيل

[150]موستف يونس. الديمقراطية المحدَثة :سياق أزمة ومحاولات انبعاث .آراء ومناقشات.pdf.ص150

151

المصدر : 27سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية و اجابياتها

الفرع الثاني :الديمقراطية التشاركية في التجربة الفرنسية :

تتكون المجتمعات المحلية في فرنسا من بلديات و مقاطعات و أقاليم [152] و هذا حسب الدستور الفرنسي الصادر في 1958 شاملا تعديلاته إلى غاية 2008 و إن السيادة الوطنية للشعب بحيث يمارسها عن طريق ممثليه و عن طريق الاستفتاء الشعبي [153] منذ نهاية التسعينيات ، فرضت سلسلة كاملة من القوانين على السلطات المحلية إنشاء هيئات للمشاركة مع المواطنين أو المجتمع على المستوى المحلي ، مثل قانون فوينيت في عام 1999 الذي أنشأ مجالس التنمية على مستوى البلديات ، والغرض منه هو ربط المكونات الرئيسية للمجتمع المدني ، أو ما يسمى بقانون الديمقراطية المحلية لعام 2002 الذي يفرض إنشاء مجالس أحياء في جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 80000 نسمة. أصبحت السلطات المحلية مختبرات للديمقراطية التشاركية ، وعلى هذا المستوى تجري اليوم التجارب الأكثر ابتكارًا. الميزانية التشاركية ، التي تسمح للمواطنين ببدء المشاريع والتصويت على جزء من الميزانية

[151] 27سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية و ايجابياتها .مرجع سابق .ص 35

[152] الدستور الفرنسي الصادر عام 1958 المعدل سنة 2008.الباب 12.المادة 72.

[153] الدستور الفرنسي.نفس المرجع.الباب الأول.المادة 3

الاستثمارية للمجتمع (بين 5 و 10٪) ، هي الآن واحدة من أكثر الأنظمة انتشارًا في العالم. خلال الانتخابات البلدية لعام 2020 ، وصلت نحو ستين قائمة "مواطنة" إلى السلطة برغبة في برنامجهم لتقريب السلطة من المواطنين[154].

فبوادر الديمقراطية التشاركية في فرنسا ظهرت بعدما وضعت قانونا ينص على الديمقراطية المحلية والقرب سنة 2002 و الديمقراطية التشاركية تنص على عنصرين هما الشفافية و المشاركة عن طريق قيام السلطة المحلية بتواصل مع سكانها بهدف إعلامهم بسياسة البلدية بجميع الوسائل و أكثرها وضوح وشفافية و هنا تتجلى الحوكمة المفتوحة من جهة و السماح لمواطنيها بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلق بالسياسة المحلية من جهة أخرى [155]حيث كرست فرنسا هذا الحق من خلال قانون الصادر 27 فيفري 2002 الذي يرتكز على هياكل المشاركة المتمثلة في ديمقراطية الحي حيث أصبحت مجالس الأحياء وجوبية من خلال هذا قانون حيث تكون موجودة على مستوى البلديات التي تجاوز سكانها 80000 نسمة و المجلس البلدي هو المسئول عن كيفية تشكيلها و عملها و يمكن لرئيس البلدية أن يستشير رئيس الحي بخصوص قضايا الحي كما يمكنها اشراكه في إنشاء وانجاز وتقييم النشاطات التي لها علاقة بالحي،.وساهمت سياسة المدينة إسهاما كبيرا في هيكلة المشاركة على المستوى المحلي[156]كما نص ميثاق البيئة في مادته 2 على أن كل شخص واجب المشاركة في تحسين و حفظ البيئة و نصت المادة 7 منه انه لكل شخص الحق في الحصول على معلومات متعلقة بالبيئة التي هي في حوزة السلطة و كذا المشاركة في وضع القرارات العامة التي تأثر على البيئة[157] و كذلك يحق للمواطن في تقديم عرائض droit de pétition بالإضافة إلى الهيئات الاستشارية و هي تلك الفضاءات الدائمة للاستشارة و التحاور و تأخذ أشكالا عديدة منها الاستقصاءات العمومية و تمثل آلية استشارية واسعة انتشار تطبق خصوصا في العمران و المجال البيئي فإذا قامت البلدية بمنشات من شانها أن تسبب الضرر فإنها تخضعها للاستقصاء العمومي من طرف السكان و هدفها إعلام و مشاركة المواطن و الطرح بآرائه و في فرنسا، ومنذ قانون 12 جويلية 2010 ، يقع جمع الاستقصاءات العمومية المتعلق بالالتزام الوطني من اجل البيئة في عنصريين رئيسيين التي لها علاقة بالمشاريع أو البرامج التي تأثر على البيئة من جهة، وتلك المخصصة لانتزاع الملكية، من جهة أخرى. و تعتبر اللجان الاستشارية المحدثة على المستوى المحلي هي كذلك الصيغة

---

[154] Loïc Blondiaux. **La démocratie participative : une réalité mouvante et un mouvement résistible.** Vie publique au cœur de debut republique.**Université Paris I Panthéon-Sorbonne. 26 mars 2021**

[155] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية – مكتب تونس.12 مكرر ، نهج الرائد البجاوي ، المنزه الخامس ، 2091 أريانة ، تونس.ص14

[156] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.نفس المرجع. ص17

[157]الدستور الفرنسي.مرجع سبق ذكره.ميثاق البيئي .مواد2 و 7

الأكثر شيوعا للديمقراطية التشاركية في فرنسا، يمكن للمجلس البلدي أن يحدث لجانا استشارية بشأن أي إشكالية متعلقة بمصلحة البلدية خاصة بكامل المنطقة البلدية أو بجزء منها .وتحتوي هذه اللجان على أشخاصا لا ينتمون إلى المجلس كممثلي الجمعيات المحلية .و يمكن لرئيس البلدية استشارتهم بمسألة أو بمشروع لصالح المرافق و يوجد كذلك لجان استشارية للمرافق العمومية المحلية بالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة، وتتكون من أعضاء من المجلس البلدي وممثلي الجمعيات المحلية .وتهدف إلى تعزيز تشريك المواطنين في إدارة المرافق العمومية البلدية[158].و بخصوص الميزانية التشاركية فقد ولدت أول تجربة فرنسية في مدينة مورسانغ Morsang-sur-Orge في عام 1998 ثم تطبيقها سنة 2003 فحسب موقع البلدية فانه تم الإقرار بالإعداد مرة واحدة في السنة ، من مبادرة مع الشباب وأطفال المنطقة تطوير التبادلات داخل لجان المقاطعات في مهرجانات Mots diversوفي الحدائق(Cours et Jardins) ,لجذب المزيد من الأشخاص غير المعتادين على تلقي عرض في منازلهم واتخاذ قرار مشترك بشأن العروض في الأماكن العامة و تعزيز الروابط بين لجان الأحياء والمدارس وكذلك تحسين استجابة المسئولين المنتخبين والخدمات البلدية للمشاكل اليومية التي يتم إبلاغهم بها.[159]،ثم انتشرت في العديد من المدن مثل Pont-de-Claix سنة 2004 فأتاحت الفرصة لقاطنها لإنشاء مشاريعهم والتخصيص جزء من ميزانية بلدية لهم[160]، فعلى سبيل المثال في سبتمبر سنة 2014 تمثلت الميزانية التشاركية في باريس 5 % من ميزانية الاستثمار و يمكن لجميع باريسيين بغض النظر عن أعمارهم المشاركة[161]كان هذا قرارAnne Hidalgo بعد توليها منصب عمدة باريس و أقل من ستة أشهر ، كشفت أنّ عن أول مشروع لميزانية تشاركية للعاصمة الفرنسية (20 مليون يورو)، وأعلنت أنها ستسلم الميزانية لسكان المدينة ليقرروا بأنفسهم كيفية إنفاقها، إذ سمح لهم الدخول والمشاركة عبر الانترنت للاختيار من 15 مشروعًا تحصل على التمويل، ليدخل حوالي 40.000 باريسي من كل أنحاء العاصمة، ويختاروا مجموعة مشاريع بدأ انجازها مع مطلع العام؛ زرع حدائق، وتوفير حصص عن الحدائق في المدارس، وتحويل المناطق المهملة في محيط المدينة إلى مساحات ثقافية للعروض والأفلام، وبناء نقاط متحرّكة لجمع القمامة ومساحات لرواد الأعمال الشباب. حدائق على جدار و مسارات الدراجات ووسائل الترفيه في المتنزهات ..الخ[162]

---

[158] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.مرجع سبق ذكره.ص16و18

[159] http://www.morsang.fr . La démarche participative.17/03/2018.a 16 :01.

[160] http://lesbudgetsparticipatifs.fr. Premiers budgets participatifs.17/03/2018. A 15 :59.

[161] EUREKO.GUIDE DE LA DEMOCRATIE PARTICIPATIVE. un modèle pour agir a saguenay.p8

[162] https://www.noonpost.org . مرجع سبق ذكره .2018/03/17 على الساعة 18: 16

الفرع الثالث :الديمقراطية التشاركية في التجربة التونسية :

عرفت تونس مرحلة انتقال ديمقراطي كرسها دستور 2014 المصادق عليه في26 جانفي و لاسيما في مجال الديمقراطية التشاركية المحلية فلم يعد المواطن مجرد ناخب فحسب و إنما أصبح فاعلا حول أمور بلديته و المشاركة في قراراتها و حيث انه كانت المدن التونسية منذ 14 جانفي 2011 مصدرا للمبادرة الجماعية المحلية و المواطنين من اجل المساهمة في تسيير شأن المحلي و الخيارات التي لها تأثير على مستقبل المدن و قاطنيها و من اجل تدعيم هذه العملية لابد من إصلاحات تمثلت في دستور 2014هذا ما جاء به الفصل 139من دستور الجمهورية التونسية :"*تعتمد الجماعات المحلية آلية الديمقراطية التشاركية و مبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين و المجتمع المدني في إعداد البرامج التنمية و التهيئة الترابية و متابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون* "[164]حيث تم تنظيم هذه العملية و المبادرة من خلال دليل الديمقراطية المحلية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني وتضمن 4 أجزاء و هم :الديمقراطية المحلية التشاركية (المحور الأول)مشاركة المواطنين و المسارات التشاركية (المحور الثاني) دور المواطنة و المجتمع المدني النشيط لمحور الثالث) أدوات مشاركة المواطنين(المحور الرابع

الشكل 2 :تطور مسار الديمقراطية في تونس :

[163] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .تونس 2014 .ص 7

[164]دستور الجمهورية التونسية 2014.الفصل 139

165

دور الإطار التشريعي في الديمقراطية التشاركية : (آليات و ممارسات مشاركة المواطنين) :من خلال فصل 139 فقد شرعت بعض البلديات في ممارسة و تطبيق بعض الآليات منها التحاور بين البلدية و المواطنين ,التشاور مع المواطنين و استشارتهم بخصوص المشاريع,تشريكهم في اتخاذ القرار على مستوى المجلس البلدي.[166]

الشكل 3 :رسم بياني لمستويات المشاركة المواطنين في العمل البلدي :

167

الشكل 4 :مخطط آليات الديمقراطية التشاركية :

165 دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون.مرجع سابق .ص9-10

166 دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون.مرجع سابق.ص14

167 دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون.مرجع سابق ص24

168

جدول رقم 2 :ادوات المشاركة حسب مستوياتها

	الأدوات	الأهداف
الإعلام	إستراتيجية ومخطط الإتصال	تحسين نجاعة التواصل مع المواطنين، وضمان النفاذ إلى المعلومة وتطوير علاقة الثقة.
	العرض العمومي	نشر المعلومات للمواطنين وتحسيسهم بشأن مواضيع معينة.
	بوابة المدينة وشبكات التواصل الإجتماعي	نشر المعلومات، الاستجابة لتطلعات الفاعلين المحليين والمواطنين، وتعزيز جودة التواصل.
	التدخل على وسائل الإعلام المحلية	نشر المعلومات، التواصل مع أكبر شريحة من المواطنين وإرساء تواصل وثيق بين البلدية والمواطنين.
	المجلس البلدي المفتوح للعموم	تمكين المواطنين من الإطلاع على بعض الملفات البلدية، والحصول على المعلومات، ومعاينة اتخاذ القرار وعرض أفكار جديدة أحيانا.

[168] democracy reporting international22.ص2016 دليل السلطة المحلية في تونس.

الإستشارة والتشاور	فضاء المواطن	تيسير النفاذ وتحسين الخدمات البلدية، إحداث فضاء للقاء والتبادل بين البلدية والمواطنين.
	التصرف في الشكاوى	السماح للمواطنين بالتعبير عن عدم رضاهم، تحسين الأعمال البلدية لتلبية أفضل لتطلعات المواطنين.
	التقييم المجتمعي لجودة الخدمات	الإستشارة: معرفة درجة رضا المواطنين بشأن الخدمات البلدية. التشاور: تحسين جودة ومتابعة الخدمات البلدية والحوار والثقة بين البلدية والمواطنين.
	التخطيط الحضري الاستراتيجي	إعداد رؤية استراتيجية مشتركة للمدينة حول مستقبل سياساتها العامة المحلية وخدماتها.
	الإجتماعات العامة	الإستشارة: إعلام المواطنين والاستماع إليهم التشاور: الإعلام، الإستماع، التبادل، الإقتراح وإيجاد حلول جماعية.
	الوساطة - المائدة المستديرة	جمع مختلف الأطراف المتنازعة للوصول إلى اتفاق أو حل وسط بشأن مسألة أو تحد أو مشروع معين.
القرار المشترك	مجلس المواطنين	طلب آراء المواطنون حول موضوع معين أثناء عملية اتخاذ القرار أو أثناء إعداد مشروع معين، وأخذ مقترحاتهم بعين الإعتبار.
	هيئة المواطنين الخبراء	يقترح المواطنين قرارا مختصا يتعلق بمسألة تقنية أو معنوية مرتبطة بالمصلحة العامة وتعني البلدية.
	الميزانية التشاركية	قرارات المواطنين حول مصاريف ميزانية محددة من قبل البلدية، تعزيز علاقة الثقة وتحسين البنية التحتية ومرافق المدينة.

المصدر من [169] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي

حيث تختلف أدوات المشاركة من بلدية إلى أخرى وسوف نذكر بعض الأمثلة عن الأداة و البلدية التي تتبناها

- إستراتيجية الاتصال :تم الاقتراح من طرف بلديتان قابس و بن قردان إنشاء خلية اتصال محلية وإنجاز استراتيجية و مخطط التواصل مع مواطنها (برمجيات-تدريب-دعم-تطوير موقعها الالكتروني)[170].-شاشة العرض :بمنزل بورقيبة حيث تقدم معلومات تتعلق بالبلدية و المنطقة و تعرض مختلف الإعلانات.-لوحة العرض تقوم بلدية القيروان بتعليق مختلف المعلومات في لوحة عند مدخل البلدية واضحة للمواطنين تشمل آخر مستجدات البلدية و إعلان مواعيد انعقاد جلسات المجلس البلدي و طلب عروض الصفقات و إعلانات كراء ممتلكات بلدية و لقيت هذه الآلية استحسان كبير من المواطنين-بوابة المدينة صيادة هي أول بلدية تونسية اعتمدت هذه الألية بإنجاز موقع بيانات مفتوح تنشر فيها

[169] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .مرجع سابق .ص 27

[170] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .مرجع سابق .ص 32

الميزانيات بأوضاعها المختلفة.-صفحة الفيسبوك لبلدية توزر و قد لقيت تفاعل من المواطنين [171].-فضاء المواطن بمدينة بسليانة تم فتحه في 27 ماي 2014 يهدف إلى تعزيز الهياكل قريبة للمواطن لتوفير الخدمات السريعة و أفضل استقبال و يعتبر الفضاء الثاني بعد منزل بورقيبة الذي تم فتحه13 ديسمبر 2013[172].-استبيان رضا المواطنين بمنزل بورقيبة بالتعاون الألماني حيث كان الهدف منه قيتس مستوى الجودة من نظر المواطنين ضبط أهداف و أولويات تحسين الخدمات العمومية [173].-ميزانية التشاركية في قابس 2014 شارك فيها 300 مواطن صلب موضوع المشروع كان حول تجميل المدينة حيث تم تنظيم التجمعات و تم انتخاب مندوبي أحياء و صوت المواطنون على المشاريع و تم تحويلها للبلدية لكي تعتمدها و درجها ضمن الميزانية السنوية و تتم إنجازها لسنة 2015[174] كذلك تجربة حي تضامن و تم مشاركة 90 مواطن للاتفاق على مشروعًا للميزانية التشاركيّة ببلديّة التضامن لسنة2017[175].

الفرع الرابع : الديمقراطية التشاركية في التجربة المغربية :

نص الدستور المغربي الجديد ل2011 صراحة على تكريس الديمقراطي التشاركية أو المقاربة التشاركية في انجاز و تقييم السياسات العمومية و تم اعتبارها شكلا متطورا من الديمقراطية و تكريسا للمواطنة الحقة [176]كما اعتبرها الدستور إحدى مقومات نظام المملكة و مبادئ الحكامة الجيدة [177]و هي موزعة بين الوطني و الترابي , فبالنسبة للوطني استنادا للفصول 13 و 14 و 15 من الدستور أنها نصت على أن السلطة العمومية تعمل على إنشاء هيئات التشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسة العامة و أن للمواطنين و المواطنات الحق في تقديم ملتمسات في التشريع و في تقديم العرائض إلى السلطات

---

[171] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .مرجع سابق .ص 37

[172] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .مرجع سابق .ص 48

[173] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني.مرجع سابق .ص 55

[174] دليل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني .مرجع سابق .ص 74

[175] **22: . تجربة الميزانية التشاركيّة في حيّ التضامن: خطوة هامّة على طريق الديمقراطيّة المحلّية .2018/02/06.على الساعة 59 https://nawaat.org**

[176] نجيب المصمودي.الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي و رهان التنمية المحلية المندمجة.الطبعة الأولى.نوفمبر 2014

[177] دستور المغربي لسنة 2011.الباب 12.الفصول 154الى 170.

العمومية[178] أما على الصعيد المحلي أو الترابي بموجب الفصل 135 الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات و العمالات و الأقاليم و الجماعات بحيث بينت القوانين التنظيمية لهذه الجماعات كيفية تطبيق المشاركة

– بالنسبة للجماعات :نصت المادة 119 من القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات, على أن تُحدث مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج العمل وتتبعها طبق كيفيات تحدد في النظام الداخلي للجماعة.كما نصت المادة 120من القانون المذكور على إنشاء هيئة استشارية تسمى ب هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة .وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع [179],كما ورد في المادة 121 العريضة[180] كآلية للمشاركة و تم تبيان شروطها و كيفية انجازها الجدول شرح و العريضة هي عبارة عن جدول يحتوي على موضوع العريضة الاسم الشخصي و العائلي و رقم البطاقة الوطنية و عنوان السكني و التوقيع(الملحق رقم 1)[181] و التوقيعات تكون حسب السكان بحيث :

الجماعات التي يقل عدد سكانها عن 35000 نسمة	توقيع 100 مواطن
الجماعات التي يزيد عدد سكانها عن 35000 نسمة	توقيع 200 مواطن
جماعات ذات نظام المقاطعات	توقيع ما يزيد عن 400 مواطن

المصدر : المادة 123 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

2– بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم : نصت المادة 110 من القانون التنظيمي رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم, أنها تحدث على آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في تحضير برامج التنموية كما نصت المادة 111 القانون نفسه على أن العمالات و الأقاليم لديها هيئة استشارية بشراكة مثل الجماعة .كما بين هو الآخر كيفية انجاز العرائض و

[178] دستور المغربي لسنة 2011.الباب الأول الفصول 14-15-16

[179] المادة 119 إلى 125 من مشروع القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

[180] العريضة هي طلب مكتوب يحتوي مطالب يقدمها المواطنون بصفة جماعية مقيمون في المغرب أو خارجه إلى رئاسة مجلس الجماعة هدفه إدراج نقطة ما ضمن جدول أعمال المجلس بشرط أن تكون ضمن صلاحياته.

[181] دليل صياغة العرائض لدى مجلس الجماعة.2017.الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية و تعزيز قيم المواطن.مؤسسة الفقيه التطواني للعلم و الأدب و الأعمال الاجتماعية .pdf.ص12

شروط ايداعها على مستواهما .[182]3- بالنسبة لمجالس الجهات : نصت المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 14.111 المتعلق بالجهات, على أن مجالسها أيضا تُحدث آليات تشاركية وحددت المادة 117 من تواجد ثلاث هيئات استشارية تحدث لدى مجلس الجهة هيا : هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني ؛ب : هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛.ج : هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي .على أن يحدد النظام الداخلي للمجلس تسمية هذه الهيئات و كيفية تأليفها وتسييرها[183].فنستنتج أن الهيئات الاستشارية آلية و طريقة ناجحة لعملية إشراك المواطنين و مختلف تنظيمات المجتمع المدني خصوصا الجمعيات في تقديم توصيات و مقترحات تهم برامج التنمية الجماعية لمختلف الجماعات الترابية , وهذه الآليات تعتبر هيئات موازية لعمل المنتخبين وهي منظمة بالقوانين [184] بالإضافة إلى كون العريضة كآلية لتطبيق الديمقراطية التشاركية سواء محليا أو إقليميا أو جهويا أو وطنيا [185]

تجربة الميزانية التشاركية في المغرب :تعتبر الميزانية التشاركية أداة متقدمة جدا للقرار المشترك .إن تعدد تجاربها تتطابق مع الصيغة الجديدة الحوكمة التشاركية المحلية .حيث يتم إسهام المواطنين في وضع برنامج عمل للجماعة(المخطط الجماعي للتنمية)بحيث تتدرج الميزانية التشاركية ضمن اختصاصات الجماعة(ذاتية ومشتركة ومنقولة)التي يمكن من خلالها وضع منهجية للقرار المشترك مستلهمة من الميزانية التشاركية، وتدخل في إطار التسيير الحر للجماعات، الذي تكرسه القوانين التنظيمية الجديدة المتعلقة بالجماعات الترابية.[186]إن برنامج عمل الجماعة، مثله مثل الميزانية التشاركية، يسير في اتجاه مشاركة المواطنات والمواطنين في تحديد أعمال التنمية.[187] مثال :• تتوقع جماعة القنيطرة تخصيص 5.000.000 درهم من مجموع ميزانية برنامج عملها لتنفيذ مشاريع ناتجة عن مسلسل للميزانية التشاركية خلال الفترة 2017 –2022[188]بالإضافة إلى تجربة بلدية تيزنيت في وضع و إعداد الميزانية التشاركية حيث تم تكريسها عبر 4محطات أساسية :-المنتدى السنوي للجمعيات و قد اصدر المجلس البلدي بخصوصه سنة

[182]المادة110 إلى 116من مشروع القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالأقاليم و العاملات

[183] المادة116 إلى 122من مشروع القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق الجهات

[184] **https://www.rni.ma** . دور الهيئات الاستشارية في تحقيق الديمقراطية التشاركية.2018/02/08 على الساعة 49 :20

[185]الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية .المملكة المغربية .ص23

[186] La codécision au niveau communal :exemple du budget participative.ibid.p21

[187] La codécision au niveau communal :exemple du budget participative..ibid.p14-15

[188] Kénitra, Plan d'Action de la Commune 2017-2022, axe 4 relatif à la gouvernance locale.

2008مقررا ينظمه كل سنة .وتم تنظيم أول نسخة سنة2006 يحضر فيه عدد من الجمعيات المحلية(ج ثقافية ورياضية ومهنية وجمعيات الأحياء السكنية بالإضافة إلى مساهمة ممثلي المصالح الخارجية وذلك من اجل اغناء الورشات المنظمة (ورشة الثقافة والتراث ,الصحة والشأن الاجتماعي,التربية والرياضة وتنشيط المدينة ,التجارة والسياحة والحرف ,ورشة البيئة ومبادرات الأحياء وسنة 2011 تمت إضافة ورشة تطوير آليات الحكامة التشاركية.)-خلق لجنة المساواة وتكافؤ الفرص تعتبر هذه اللجنة لجنة استشارية و تتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يقترحها رئيس المجلس الجماعي. ونجد في عضويتها عدد من شباب المدينة الفاعل في الحقل الجمعوي في المجالات الثقافية والرياضية والاجتماعية والاقتصادية.

-مبادرات الأحياء وهي تظهر في قلب الهيكل التنظيمي للجماعة.- لقاءات تواصلية حول مالية الجماعة من خلالها ينظم المجلس الحضري لتيزنيت أيام دراسية حول مواضيع ذات صلة بالجبايات المحلية والذي يراسه مجموعة من المختصين في هذا الميدان وتهدف

إلى توعية المكلفين بالضرائب وخلق علاقة جيدة بينهم وبين الإدارة الجبائية والإسهام في تطوير الموارد المالية للجماعة سعيا إلى بناء ميزانية تشاركية تخدم التنمية المحلية.كما كان لهذه تجربة صور تدل على بعض المشاريع التنموية المنجزة في إطار إلميزإنية إلتشاركية [189]

المطلب الرابع :معوقات و حدود الديمقراطية التشاركية :

الفرع الأول : عوائق الديمقراطية التشاركية:

1قلة الموارد المالية للهيئات المحلية :أن الضعف في الإدارة المحلية سوف يسبب ضعف موافقة المواطنين لهذه الإدارة نتيجة عدم الالتزام بالمسؤوليات والواجبات التي تتحملها مما سوف يؤدي إلى تدخل الدولة المركزية لتمويل العجز و بالتالي ينتج عنه فقدان الثقة في الإدارة و تقليل المشاركة الشعبية

[189] LAHCEN BOUMAHDI. Implementation of Strategic Projects and Participatory Approach..municipalite de tiznit. JUNE2015.pdf)(ملتقى

-2عدم شفافية القوانين و استقرارها ووضوحها :سوف يؤدي إلى تساؤلات و الغموض من طرف المواطنين حول الاختصاصات و المجالات التي يمكن المشاركة فيها.

.-3الإدارة و سيطرت البيروقراطية :تعتبر البيروقراطية الحاجب الذي يمنع المشاركة الفعالة من جانب المواطنين عندما تتوسع البيروقراطية تعزف هذه الأخيرة على تحقيق الغاية العامة التي تشبع حاجيات السكان المجتمع و حل مشكلاته فإذا كانت الأجهزة الإدارية تتمتع بالبيروقراطية فمن الصعب تواصل المواطن مع هذه الأخيرة نظرا للجمود الذي تتصف به.

-4الصفات النفسية للسكان :هي مرتبطة بالعادات و التقاليد المنطقة و المجتمع رغم أنهم يعيشون في الحاضر إلا أن عقليات الماضي هي المسيطرة عليهم مما سوف يؤدي إلى عدم الإقبال على المشاركة.

-5التخلي عن مبدأ الديمقراطية :إن فصل المواطن عن حقه في المساهمة و إدارة أموره المحلية سوف يؤدي إلى الاتكالية على مجهودات الحكومة في المشاريع و تصنيف أولويات و إنفاق الموارد فتصبح الدولة هي التي تشرف و تتابع و تراقب و بالتالي التدخل في كل التفاصيل و الأمور الخاصة بالمجتمعات المحلية و حياة المواطن الذي أقيمت التنمية لأجله[190]

الفرع الثاني :حدود الديمقراطية التشاركية :

-تنمية علاقات الثقة : يتطلب بناء الثقة بين الإدارة والمواطنين وقتا طويلا عندما يكون هؤلاء قد أهملوا في تسيير الأمور العامة، ومن شأنه أن يوثر على نسبة المشاركة وخاصة في البداية وإعادة الثقة تكون من خلال تجربة أولى ناجحة، والشفاف حولها

-.توفر الموارد المالية لدى الجماعة: عدم تطبيق المشاريع بسبب عدم إتاحة الوسائل، قد يؤدي إلى عدم الفهم لدى والمشاركين الذين تعبئوا، مما يقلل من تكرار المشاركة .لذا من المهم التأكد من توفر الموارد قبل انجاز مشروع القرار المشترك.

تغيير الأغلبية داخل المجالس:من الممكن بعد الانتخابات المحلية، ألا يرغب مجلس في مواصلة تجربة القرار المشترك.8 قد يؤثر على علاقات الثقة بين السكان والإدارة ولتفادي ذلك من طرف مجلس الجماعة المنتخب حديثا لا بد أن يوصي بإدراج الآلية في النظام الداخلي للمجلس.

[190] رشاد احمد عبد اللطيف .التنمية المحلية.دار الوفاء.الإسكندرية.ص108-109

م-خاطر الاستقطاب :قد يقوم أعضاء الإدارة، سواء إراديا أو غير إراديا ، بمعاملة فئة من السكان بشكل أفضل من فئة أخرى وأيضا عدم إغفال مخاطر الاستغلال السياسي للجمعيات .لذا يوصي بضمان شفافية التعيين أو الانتخاب كرؤساء اللجان وضمان تجديد تعيين الأشخاص الذين يحتلون هذه المناصب[191].

[191] La codécision au niveau communal :exemple du budget participative.juin2017.comun-coopération municipale gouvernance local et participative au maghreb.p11.

الخلاصة :

من خلال دراستنا للمفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية يمكننا القول أنها هي تلك العملية التي تسعى إلى استغلال الطاقات و الإمكانيات المتواجدة في المنطقة المحلية سواء كانت هذه الطاقات بشرية مادية و مالية عن طريق اتحاد جهود مسئولي الجماعات المحلية مع الفرد المحلي لغاية تحقيق رفاهية محلية و هذا الاتحاد لا يتم إلا في وجود ديمقراطية محلية تشاركية ناتج عنها مشاركة كل فاعلين المحليين و خاصة المواطنين و كذلك مسئولين فوحدها الديمقراطية التمثيلية لا تكفي لتسيير الشؤون المحلية كون إدخال المواطن كعنصر يساهم في صنع القرار المحلي و تحديد احتياجاته بنفسه سيكون له اثر إيجابي على المشاريع التنمية و تخصيص الأموال لها بطريقة عقلانية و حسب الأولويات الضرورية لحياته.

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل مجموعة من الدراسات الوطنية و العربية و الأجنبية التي سوف نعرضها و التي لها علاقة بموضوع دراستنا و التي كانت بالنسبة لنا داعمة لمعالجة موضوعنا لما تحتويه من معلومات سواء كانت تتضمن كل موضوعنا أي مشاركة المواطن و الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية.

منها من عالج جزءا من الدراسة سواء التنمية و على حدا أو الديمقراطية التشاركية و محتوى الدراسات منها من عولج في العالم بصفة شاملة و منها من عولج على الصعيد المحلي أي الجزائر بصفة خاصة .

المبحث الأول : الدراسات الوطنية

الدراسة 1

محمد خشمون بعنوان مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية و هو مقال في مجلة العلوم الإنسانية العدد 33 جوان 2010 بجامعةمنتوري، قسنطينة، الجزائر https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3404

تهدف هذه الدراسة أساسا للكشف عن المدى الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، في ظل الأسلوب المركزي الذي تدار به مختلف شؤون التنمية المحلية على مستوى البلديات، وظل الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة(1990) ، وفي ظل التمويل المالي بالإضافة إلى دارسة مدى تأثير الخلافات ، (P.C.D)المركزي للمخططات البلدية للتنمية والصراعات الواردة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، على نجاح هذا المجلس في مشاركته بالشكل المطلوب . إشكالية الدراسة :هل مشاركة المجالس الشعبية البلدية للسلطات الولائية، في تصور وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة حقيقية، تنسجم ومهام هؤلاء المنتخبين وتستجيب لتطلعات من انتخبهم؟ و للإجابة على ذلك .وقد تم الاعتماد بعض الأدوات لجمع البيانات من الميدان وهي:الاستمارة والمقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات... وفي ختام هذه الدراسة كشفت نتائج أن مشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، مشاركة محدودة، لا تنسجم ومهام هؤلاء الأعضاء ولا تستجيب لتطلعات من انتخبهم، بسبب المركزية الإدارية المفرطة، لاسيما في مجال المراحل التي تمر بها عملية التخطيط، وبسبب شدة الوصاية الإدارية التي يفرضها القانون البلدي لسنة(1990) ، وبسبب التمويل المالي المركزي للمشروعات والبرامج التنموية البلدية حيث أصبح هذا الأخير، يشكل وصاية إضافية على هذه المجالس، بالإضافة إلى العرقلة التي تسببها كثرة الخلافات و الصراعات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الانسداد داخل هذا المجلس، مما يحول هذا الأخير، إلى عائق أمام نجاح التنمية المحلية على مستوى البلدية، ولإحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات ، وقد وجدنا أن الشكل الأمثل لحدوث هذا، يكون في حالة النظام الديمقراطي الحقيقي، خاصة إذا صاحب مجالس بلدية مسئولة، وعلى درجة عالية من الكفاءة والتحضر، فمدى المشاركة وفاعليتها يبقيان مسؤولية الدولة والمجالس المنتخبة على حد السواء.

.الدراسة 2

الأمين سويقات بعنوان دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية دراسة حالتي الجزائر والمغرب و هو مقال في مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد 17 لسنة " 2017 جوان جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28295

يضمن تطبيق الديمقراطية التشاركية مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة. ومن بين أهم آليات تفعيل هذه المشاركة تعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني في تبني وطرح انشغالات المواطنين والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والوقوف على مدى تجسيدها ميدانيا. وتعتبر الجزائر والمغرب من بين الدول التي حاولت تبني هذه المقاربة في إطار مبادراتها الرامية لإصلاحية . وتجسيدها في القوانين التي عملت على تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في تسيير الشؤون العامة. ويتجلى هذا من خلال منحها إمكانية إبداء رأيها وطرح انشغالاتها على المؤسسة التشريعية حتى تكون النصوص القانونية المؤطرة لإدارة الشأن المحلي حاملة للحلول المناسبة لانشغالاتها وطموحاتها. كما ان هذا التوجه الإصلاحي ساهم في إعطاء منظمات المجتمع المدني دورا هاما في تجسيد المشاركة والشفافية والمراقبة والمساءلة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي بعضويتها في لجان مراقبة الانتخابات المحلية التي تفرز ممثلي الشعب في مختلف المجالس والآليات القانونية التي تخولها المساهمة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية التي تؤهلها أن تكون شريكا فعالا في التنمية على المستوى المحلي تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم تفعيل دور المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في الجزائر والمغرب وكخاتمة للدراسة انه جاءت الديمقراطية التشاركية لمعالجة اختلالات الديمقراطية النيابية حيث سمحت بإشراك مختلف الفاعلين و خاصة منظمات المجتمع المدني في إدارة وتسيير الشأن العام إرساء الشفافية والمساءلة والرقابة باشرها المغرب بالتعديل الدستوري سنة 2011 ، وأما في الجزائر فتجسدت في حزمة القوانين التي توجت بالتعديل الدستوري سنة 2016، نجد أن تكريس الديمقراطية التشاركية في تسير الشأن المحلي كان أحد أهم آليات تجسيد هذه الإصلاحات من خلال إعطاء دور اكبر للمواطن وتفعيل دور المجتمع المدني على المستويين المركزي والمحلي ,كما أن التعديل الدستوري لسنة 2016 أعاد الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني عندما نص على ترقية القانون المتعلق بالجمعيات إلى قانون عضوي, أما في المغرب فإن إمكانية مساهمة منظمات المجتمع المدني في العمل التشريعي والرقابي تدعمت بعد إ قرار دستور 2011 الذي أعطى للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم الملتمسات والعرائض إلى السلطات العمومية

الدراسة 3

عبد المجيد رمضان، بعنوان الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية)حالة الجزائر(و هو مقال في مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد 16 لسنة " 2017 جانفي جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28349

تسعى هذه الورقة إلى الاقتراب من مفهوم الديمقراطية الرقمية، ومدى قدرتها على تكوين المواقف والاتجاهات لدى الرأي العام. ويتناول البحث الفرص المتاحة للديمقراطية الرقمية لتفعيل الديمقراطية التشاركية بالجزائر. وإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب القائم على أساس المساواة بين الأفراد، فإنه من المقتضى إتاحة مجموعة من الظروف التي تساعد هؤلاء الأفراد على ممارسة هذا الحكم، في مقدمتها حرية الرأي والتعبير، إلى جانب إنشاء وسائل إعلام حرة، بما ينشئ أجواء تمكّن المواطنين من بناء تصوراتهم الخاصة عن القضايا والأحداث التي تخصهم، والدفاع عن رؤاهم. هذا ما يدعو إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية بتوفير مجموعة من الآليات التي تسمح بإشراك كافة أطياف المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العامة، وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام. ولما تغيب على أرض الواقع هذه الإجراءات، ولا تضطلع الأحزاب ولا المنتخبون بأدوارهم الطبيعية في تأطير وتأهيل المواطنين باعتبارهم شركاء حقيقيين في بناء المشاريع السياسية وفي تنفيذها وتقييمها، تبرز الديمقراطية الرقمية أو الإلكترونية كفضاء سياسي واجتماعي يؤدي إلى زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي، بديلا عن الديمقراطية التشاركية التي تظل في الجزائر حبيسة التنظير والنصوص القانونية. وتتجلى إشكالية الدراسة في ما يلي :ما واقع وتحديات الديمقراطية الرقمية في الجزائر في ظل غياب منظومة قانونية تضبط مبادئها وحدودها؟،نتائج الدراسات : -يعزف المواطنون في الجزائر عن تدبير شأنهم العام على مستوى المجالس المنتخبة، وفي إثراء النقاشات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى تحسين ظروف حياتهم، ولا يكترثون بأهمية حضورهم إلى مداولات واجتماعات هذه المجالس، بسبب فقدان الثقة في ممثليهم المنتخبين ولعدم وجود آليات عملية تحفز عمليات التشارك والتساهم -.إن إصلاح هياكل الدولة والمجالس المنتخبة في الجزائر، لا يكتمل عبر سن القوانين، بل يتجسد من خلال تنفيذها على أرض الواقع بديمقراطية تشاركية محلية وجواريه، - أثبتت الوقائع والمعطيات أن أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، تحولت بين المواطنين إلى مجال لتبادل الأفكار والمعلومات وفضاء للحوار والنقاش وإثارة المواضيع ذات الاهتمام الشعبي الواسع، بعيدا عن الأطر الرسمية والتقليدية .كما أصبح لهؤلاء المواطنين، باستخدام هذه التكنولوجيا، دور مؤثر في ممارسة الضغط

على الحكومة وصّناع القرار السياسي –.يتعين على المجالس المحلية استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة لإتاحة المجال للمواطنين للتعبير عن آرائهم ونقل انشغالاتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص قضايا الشأن العام ، تفاديا للاحتجاجات والانزلاقات التي تهدد الأمن الاجتماعي –.يقتضي من الأحزاب السياسية بدورها الحرص على استخدام آليات التواصل التشاركي، والارتقاء بثقافة الإنصات التفاعل المشترك، واقتسام المسؤولية مع المواطنين، مع الانفتاح على اختلاف المجتمع وتنوعه.

الدراسة4

بن طاهر حسين بعنوان التنمية المحلية و لتنمية المستدامة و هو عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإنسانية للعدد 24 لسنة 2012 جامعة محمد خيضر بسكرة

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49558

و تناولت هذه الورقة البحثية مصطلح التنمية المستدامة و أهميته بالنسبة للدول و ازدياد الوعي بالقضايا البيئية و اتضح العي جيدا من خلال تقرير لجنة برونتلاند brandt land سنة 1987 و الذي استعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة و الذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة و في الإطار ذاته يبرز مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى القطري فالجهود الذاتية و الجهود الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع و تنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تظافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضرية للمجتمعات المحلية و إدماجها في التنمية .كما تم الإشارة فيها إلى مفاهيم متعلقة بالتنمية المحلية و التنمية المستدامة و ذكر أهدافهما و مؤشرات قياسهما

الدراسة 5

مولود عقبي بعنوان الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر و هو مقال في مجلة العلوم القانونية و الإدارية العدد 06 جوان 2016 المركز الجامعي احمد زبانة غيليزان

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/325/5/1/11156

تحدث الباحث في هذه الدراسة على كون الديمقراطية التشاركية هي الشكل الحديث للعملية الديمقراطية التي طبقت في العديد من الدول أنها تتجاوز المقاربات التقليدية و التي تعطي الأهمية لرأي الأغلبية في مقابل تهميش أراء أقلية المواطنين و الديمقراطية التشاركية تعني أن كل الأشخاص معنيين بحق في المشاركة السياسية بدون إقصاء و لاكن بطريقة منظمة و مهيكلة و هذا النوع من الحكم التشاركي يتميز بالمرونة و الفعالية و لا كن على مستوى الواقع المحلي نجد الكثير من التحديات و العراقيل مثل تلك التي نجدها في ممارسات الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية بالجزائر .إشكالية البحث :ما هو واقع الديمقراطية التشاركية بالمجالس المنتخبة المحلية بالجزائر ؟وقد عالجت الدراسة الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال قانون البلدية 08/90 و قانون 10/11 و أشار إلى الرهانات التي تواجهها و في خاتمة الدراسة توصل الباحث أن الديمقراطية التشاركية كمعطى فرضتها التطورات السياسية المتعلقة بأنماط حكم المجتمعات و أنها جاءت لتعالج واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات و تغيب دور المواطن عن المشاركة في الشأن العام المحلي كما أن الدعوة إليها جاءت نتيجة الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يوفر للمواطن تمثيل يليق به سواء على المستوى المحلي و البرلماني و خاصة أن دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب و هذا النموذج من الديمقراطية استعملته العديد من الدول و الجزائر كغيرها تحاول تطبيقها أي الحكم التشاركي المحلي نتيجة زيادة المطالب المتعلقة بالتنمية و الديمقراطية التشاركية في الجزائر كمنهج و إجراء كرسته الإصلاحات الدستورية و هذا ما تم تبيانه في قوانين الجماعات المحلية و خاصة قانون الجديد للبلدية .

الدراسة 6

سميحة طري بعنوان قراءة في قانون البلدية (11-10) اية حوكمة ولأية تنمية محلية و هو عبارة عن مقال في مجلة المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسية العدد02 سنة 2018

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/441/2/2/70431

اشارت الباحثة في هذه الدراسة الى اهتمام كل دولة بأسلوب إداري معين يتلائم مع الظروف السائدة في بيئتها الداخلية والخارجية، ففي العهد الاشتراكي سادت النزعة المركزية في إدارة شؤون البلاد، لكن مع تغير المعطيات الاقتصادية والسياسية في البيئة الخارجية نادت الحكومات والشعوب بتبني الأسلوب اللامركزي في ظل اقتصاد السوق الحر مما فتح المجال نوع ما للخصخصة وتفويض الصلاحيات للإدارة المحلية قصد تقريب الإدارة من المواطن وفتح المجال لمشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة وتحقيق

التنمية بطريقة رشيدة وعقلانية.و عليه ، فإن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يكون إلا ببناء علاقة إيجابية بين الحكام و المحكومين عن طريق توسيع نطاق المشاركة المجتمعية في عملية الحكم و منح مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص دورا كبير في عملية التنمية ، بانتهاج آليات فعالة و سليمة و وجود آليات الرقابة و المحاسبة و نشر ثقافة الحوكمة في الهيئات المحلية ، و هذا ما يؤدي إلى تفعيل الجماعات المحلية في سبيل تجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال توسيع الخيارات المتاحة لجميع المواطنين بغية تحقيق التنمية

،.إشكالية الدراسة : كيف يمكن تحقيق تنمية محلية فعالة ضمن متطلبات الحوكمة المحليةوفققانون البلدية-10/11 ؟

؟ وللإجابة عن الإشكالية المطروحة : تطرق الباحث إلى مفاهيم حول الحوكمة المحلية ، التنمية المحلية، الديمقراطية التشاركية.و قراءة اليات الحومكة المحلية في قانون البلدية الجديد11 و كذلك عوامل نجاح التنمية المحلية(تفعيل مبادئ الحكامة المحلية) و معوقاتها وتوصل إلى أن الديمقراطية التشاركية آلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية ، هذا ما ركزت عليه جملة الإصلاحات سواء من خلال قانون البلدية أو الولاية، والتي تقتضي إشراك فواعل الحكم الراشد، في إطار مفهوم الشراكة المجتمعية، ،

الدراسة 7

ناجي عبد النور و قصار اليل جلال بعنوان تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائرمجلة الأبحاث العدد 05 افريل 2018

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64090

تسعى الدراسة إلى التعريف بمفهوم الحكامة المحلية التشاركية كمقاربة جديدة متكاملة تقوم على إعادة توزيع الأدوار وتشكيل العلاقات بين الفواعل والشركاء الأساسيين في عملية التنمية المحلية، من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية كإحدى مؤشرات الحكامة المحلية الجيدة ،عرضت الدراسة الجهود الحكومية الجزائرية لتجسيد المقاربة الجديدة على المستوى القانوني والتنظيمي لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية المحلية في ظل شح الموارد المالية، ولمواكبة التطورات الخارجية المتسارعة، توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات تتعلق بالبيئة الإدارية والسياسية تواجه تجسيد المقاربة، وانتهت بتوصيات كتوفير مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي ملائم لتركيز مؤسّسات الحوكمة المحلية ومنح الجماعات الإقليمية مزيد من الاستقلالية والصلاحيات، وبث الوعي بالشأن المحلي لدى المواطن.

وأشار الباحث على ان مفهوم الحكامة المحلية في السنوات الأخيرة اكتست اهتمامً بالغا لارتباطها بمفهوم التنمية المستدامة و التنمية ركيزة أكيدة لتقوية اللامركزية و آلية أساسية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية فإن الحكمة تقتضي إرساء مجموع من الآليات لإنجاح خيار اللامركزية ، بدءا من ضرورة التحكم الفعلي للمواطنين المحليين سياسيا و فنيا بما يتم التخطيط له، وكذا التأكد من تأسيس وتطبيق نظم إداري تتّسم بالمرونة و الشفافية وبالشكل الذي تضمن معه الرفع من مستوى الكفاءة الإداري للعاملين، ومثل هذا المنظور الذي يسعى إلى تحقيق كفاءة عالية من اعتماد اللامركزية في مفهومها الواسع، يمكن ترجمته على أرض الواقع ما لم يكن مؤطّراً ومتوّجا بمشارك المواطنين بحيث يصبحون على المستوى المحلي واعين كل الوعي بكيفي توظيف الموارد واستخدام المال العام، فضلاً عن وضع آراء المجتمع المحلي في الاعتبار عند وضع القرارات المتعلق بالسياسات أو البرامج.و تتجلى إشكالية الدراسة فيما يلي :كيف يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة تؤسّس لحكامة محلية جيدة وفي مستوى تطلعات المواطنين للإجابة على الإشكالية تطرق الباحث إلى إشارة الحكامة المحلية و العناصر الداعمة لها و التي من بينها المقاربة التشاركية و متطلبات تحقيق التنمية المحلية في إطار الحكامة المحلية الجيدة

نتائج الدراسة –:بقدر ما تدفع الحكامة المحلية الجيدة بضرورة تعميق قيم التسيير الجيد والتدبير الرشيد للموارد والإمكانات المتاحة على المستوى المحلي اقتصاديا و اجتماعيا فإنهم تدفع أيضا بنظم في الحكم المحلي التي تجعل من مبدأ التشاركي من صميم صناع القرار المحلي –.تسهم الإدارة اللامركزية المحلي بربط الإدارة الحكومي بالقاعدة الشعبية ، بما يضمن تفهم وتكفل أفضل احتياجات و أولويات المجتمع المحلي ووسائل تنميتها اقتصاديا و اجتماعيا ، وفي هذا الإطار تعتبر الإدارة المحلي عاملا أساسي في التنمية ، وعليه فإن تفعيل الإدارة المحلي هو المؤشر الرئيس في تحقيق تنمية محلية مستدامة ومتوازنة تلبي احتياجات المواطنين. تمكن الحكامة المحلية من صياغة العلاقة بين كل المتدخلين على أساس المقاربة التشاركية وهي مقاربة و رؤيا وفلسف جديدة للتغيير لهم مضمون اقتصادي واجتماعي و سياسي النهج الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام والمحلى، بما يسمح تعبئ للطاقات والموارد وترشيد استثمارهم لتأمين شروط تدبير جيدة .

الدراسة 8

تيميزار كمال بعنوان الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر و هو عبارة عن مقال في مجلة الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر العدد الرابع لسنة 2015

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10183

و تضمنت الدراسة حول الإصلاحات السياسية و ما ساهمت به في إحداث نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر حيث مهدت المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة بين الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالفرد وتوفير الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحريات المواطنين في محاولة لتبني أسس وقيم الحكم الراشد في إطار محاولة عولمة القيم السياسية والاقتصادية من اجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة لأصعدة ،خاصة وأن بعض الدراسات جعلت من غياب قواعد الحكم الراشد سببا أساسيا للازمة التنموية في دول العالم الثالث ،وفي ظل الإصلاحات السياسية التي باش رها النظام السياسي في الجزائر سعيا منه لإرساء معالم نظام حكم راشد طرح الباحث الإشكالية التالية: هو دور الإصلاحات السياسية والدستورية في تحقيق الحكم الراشد المنشود في الجزائر ؟ومن خلال استقراء واقع هذه الإصلاحات في ظل الحكم الراشد في الجزائر توصل إلى بعض الاستنتاجات فيما يلي –: الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر مازالت لم تحقق الهدف المنشود منها فعوض أن تفضي تلك الإصلاحات إلى ترسيخ للتقاليد الديمقراطية والمشاركاتية أفرزت مزيدا من الأبوية والزبونية. , الإقرار بضرورة التعايش والتكامل بين الأجهزة الرسمية التي هي جزء من المجتمع السياسي المتعلق بالدولة والقنوات غير الرسمية ذات الصلة بالمجتمع أما بالنسبة للحكم الراشد فانه لا يبنى بدساتير مفصلة على المقاس ،ولا ينسجم مع تعددية أحزاب الزبائن ،والمعارضة المحروسة ،والانتخابات من دون تنافس ولا تداول ،بل يتطلب تغييرا جذريا في الفلسفة والثقافة السياسية والتسليم بمبدأ اقتسام السلطة والتداول في ممارستها ،وظهور نيابة سياسية حقيقية وبناء المواطنة وتحديث مؤسسات الدولة ،فالحكم الراشد ليس مجرد مفاهيم وآليات ،وإنما هو في المقام الأول قيم وممارسات يقتضي تطبيقها ونجاحها إيمان الفاعلين بها كثقافة سياسية

الدراسة 9

رميدي عبد الوهاب و عامر كمال بعنوان دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية و هو مقال في مجلة الإدارة و التنمية و البحوث و الدراسات مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية العدد(01)، جانفي 2011

و في هذه الدراسة أشار الباحثان على اللامركزية و إعادة توزيع الأدوار و المهام بين الأجهزة الحكومية و المجتمع و الأخذ بالديمقراطية و الأمر الذي يقوي دعائم المشاركة الشعبية و بالتالي دعائم التنمية على المستويين المحلي و الوطني إلا أن المؤسسات

المحلية مازالت بعيدة عن مثل هذه الممارسة الديمقراطية ولا تزال بعيدة مع الإصلاحات التي تهدف لبناء الدولة الحديثة و لهذا تجلت إشكالية باحث فيما يلي : ما هو دور المقاربة التشاركية في تنمية المجتمع المحلي ؟واقتصرت أهمية الموضوع في كون أن المقاربة التشاركية تكتسي أهمية لما تعيشه المجتمعات من تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ما تعانيه من مشاكل تنموية عديدة و الهدف من الدراسة هو البحث عن علاقة بين المقاربة التشاركية و التنمية المحلية و لهذا تطرق الباحث إلى مفاهيم حول المقاربة التشاركية و التنمية المحلية كما أشار إلى التشاركية في الجزائر من حيث مستجدات الوزارة الداخلية .

الدراسة 10

بومدين حسين و اوجامع ابراهيم بعنوان تعزيز قيم النزاهة و الشفافية و المساءلة و مشاركة المواطنين من اجل تحسين الخدمات العامة المحلية و هو مقال في المجلة الجزائرية للمالية العامة لسنة 2013

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31195

و في هذه الدراسة أشار الباحثان على أن الخدمة العمومية النشاط الذي يشبع الحاجات العامة للمواطن و لهذا يستوجب على الهيئات العامة و الدولة اصالها لمستهلكها على أحسن وجه تحقيقا بذلك تنمية اجتماعية اقتصادية إلا انه يواجه هذه الهيئات ظواهر سلبية من رشوة و محسوبية و بيروقراطية كلما توسعت وبالتالي وجب عليها تحسين أداءها للخدمة من خلال تعزيز الكفاءة و الشفافية و إرضاء مواطن هل من دور لتعزيز قيم النزاهة و الشفافية و المساءلة و مشاركة المواطنين في تحسين أداء الخدمة العامة المحلية في الجزائر ؟و للإجابة على السؤال تطرق الباحثان إلى التعريف بالبلدية مونها هي قاعدة لممارسة المواطنة و المشاركة و الإشارة إلى صلاحياتها و أشاروا إلى المشاركة كعنصر لتحسين أداء الخدمة العمومية إلى جانب المساءلة و الشفافية و كل هذا من خلال قانون البلدية 10-11 و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن إطار المشاركة إطار عام لم يتم تقنينه بصفة دقيقة ,يعتبر حضور المواطنين و اطلاعهم على المداولات أمر غير معمول به رغم انه قانوني راجع لعدم وعي المواطن بحقوقه من جهة و عدم رغبة المسئولين المحليين في إشراكه من جهة أخرى ,إعلام المواطنين بشؤونهم و استشارتهم حول الأولويات التنمية بقي نسبي يمكن إحداثه عبر وسائل إعلامية, عرض حصائل النشاط المجلس البلدي لم تكن إجبارية إنما اختيارية كونها جاءت في القانون بصيغة يمكن ,من المواد المنصوص عليها في قانون البلدية فان مشاركة المواطنين تكون شكلية و ليس اعتباره شريك في التنمية و تحسين أداء الخدمات , و لم يتم الإشارة إلى المساءلة الاجتماعية .ينقص التأكيد غلى قيم الشفافية , الإفصاح عن الممتلكات,

الدراسة 11

الدراسة لنوال لصلج بعنوان الديمقراطية التشاركية رافعة للتنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11-10 جامعة سكيكدة كلية الحقوق و العلوم السياسية و هو عبارة عن مقال في مجلة الحقيقة العدد 46 لسنة 2018سبتمبر

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/49/17/3/61686

في هذه الدراسة عرفت الباحثة الجماعات المحلية على أنها الصورة الواضحة من اجل لتطبيق اللامركزية الإدارية الذي اصبح أداة لتحقيق التنمية المحلية الواسعة و ليس فقط مجرد توزيع السلطة من المركز إلى القاعدة المحلية و ما دام أن الجماعة المحلية هي المسؤولة عن التنمية فقد أعطى المشرع الجزائري مهمة جديدة للبلدية باعتبارها العمود الأساسي للعملية التنموية و الجهة الأقرب للمواطنين فعليها أن تهتم بحياتهم اليومية من خلال ضبط حكامة محلية فعالة قائمة على المشاركة الجماعية لكن النصوص القانونية لاتزال ناقصة من حيث هذا الجانب الناتج عن انفراد السلطة محليا وقد طرحت الباحثة إشكالية تتساءل فيها عن مدى تساهم الديمقراطية التشاركية بصفة فعلية في هندسة جديدة للتنمية المحلية في ظل قانون البلدية الجديد رقم 11 / و من الاجابة عن إشكاليتها تطرقت ل تعريف الديمقراطية التشاركية و السياق العام لظهورها و آليات تطبيق و قد بينت بانه لا يمكن لهذا النوع من الديمقراطية أن يحقق تنمية محلية في الواقع إلا اذا توفر عنصرين مهمين و هما المواطنة فهي تقوم على مبدأ المساواة والعدل بين المواطنين و المشاركة الفعلية و الحقيقة للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة، و قد توصلت إلى ضرورة تفعيل دور المواطن والجمعيات والمجتمع المدني في صياغة القرار المحلي و لابد من إيجاد طرق فعلية للمساهمة إضافة إلى تعديل القانون الذي ينص على المشاركة و صياغة ميثاق لمشاركة حال المغرب و تونس

الدراسة12

لرضوان مجادي الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية :مدخل في دور المجتمع المدني كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة الجزائر مجلة التحولات العدد الثاني جوان 2018 Participatory as mechanism for realized the cultural development: preface inrole of civil society

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65204

تتمحورا شكالية الدراسة على كيف تساهم المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية الثقافية و فيما يتجلى المجتمع المدني فيها ؟ ينص المقال على المجتمع المدني الذي يعتبر محور أساسي في المقاربة التشاركية كنموذج حديث معاصر من اجل تطوير المجتمع و المساهمة في التوظيف الثقافي الاجتماعي استعمل الباحث المنهج التحليلي و الإحصائي تطرق إلى مدلول المشاركة تطرق للمقاربة التشاركية بانها الاطار الجديد للمقاربات التنمية باشراك المواطن و اعتبارها جزء مهم حتى يتحقق البرامج و المشاريع التنمية و التشاركية هي الإجراءات التي تهدف لاستعاب الجهات الرسمية و الغير رسمية لبناء وتنظيم ايطار مشاركة تحت ما يعرف بالحكومة المفتوحة gouvernement open مصطلح جديد التنمية الثقافية من منظور سوسيو اقتصادي يهدف للتغيير و النمو في راس المال من خلال الاستثمارات المقاربة التشاركية لديها مقومات و ركائز اشتقتها من الحكم الراشد الذي يدعو المجتمعات من التمكين و تشجيعها على التخطيط البرامج و مشاريعها التنموية و هو اسلوب يؤدي بنتائج مرضية تنعكس إيجابا على المواطن .

الدراسة 13

لشواش عبد القادر بعنوان مشاركة السكان في التنمية المحلية وأليات الارتقاء بها حالة دراسية لبلديات من شمال ولاية سطيف"بوقاعة، و هو عبار عن مقال في مجلة علوم و تكنولوجيا العدد 45 سنة 2017عين الكبيرة، عموشة، قنزات كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58049

وفي هذه الدراسة أشار الباحث إلى المشاركة كأساس لتفعيل التنمية المحلية غير انه لتحقيق ذلك يستوجب إتاحة بيئة مناسبة و منظومة اجتماعية اقتصادية تتلاءم مع أدوار الفاعلين في التنمية و المتمثلة في الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المواطن الذي يعتبر الحلقة المهمة في العمل التنموي فقد استخدم الباحث استبيان من طرف المواطنين و مقابلات الشخصية شملت رؤساء المجالس البلدية وأعضاء من المجلس لتطرق إلى بعض القضايا الجوهرية التي تسمح بالانتقال الحقيق من المشاركة إلى الشراكة في التنمية و الإكراهات المطروحة على مت توى الجماعات المحلية، محاولين تقديم عرض حال للتوجه إلى الحسن في الآفاق لتجاوز العديد من الإخفاقات بحيث قام ب توزيع 120 استبيان على التلاميذ، بمتابعة جيدة تم استرجاع اغلبها، وجاء تصميم الاستبيان الخاص بالدراسة حول موضوع تفاعل الساكن مع جمعيات المجتمع المدني، والمشاركة في التنمية المحلية من خلال الانتخابات ومداولات المجلس الشعبي البلدي مع الحرص على تضمين خلفيات الأحجام على المشاركة ثم مدى الاطلاع من عدمه على تقارير

المداولات توصل إلى أن التنمية تتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف شرائح المجتمع وكذلك من خلال حشد وتجنيد كل الطاقات والمؤهلات المحلية من اجل رفع مستويات العيش تعزيز مبدا تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين واستثماره في التنمية التشاركية كفيل بتغيير الواقع المحلي فعلى الوصاية أن تتخذ مسارين أساسين في إدارة شؤون المحليات المسار الراسي ويتم فيه التحويل الفعلي للموارد والسلطة والتمويل إلى الأجهزة المحلية.و المسار الأفقي تمكين الجماعات المحلية من الاضطلاع- بمهامها التنموية في حدود خطط وبرامج اجتماعية اقتصادية مدروسة.فمن اجل الوصول إلى أقاليم تنموية جاذبة وتنافسية في الأرياف والحواضر يجب تثمين المشاركة وتعزيزها لتجسيد مبدا الشراكة المجتمعية انطلاقا من الاعتماد على الإمكانيات الذاتية باعتبارها أساس كل تنمية محلية مستدامة ممكنة من تجاوزا لإخفاقات واختلالات اعتمادا على الجهود الذاتية، والانتقال إلى توفير الثروة والرفاه والنمو وهو ما يمكن تفرغ الدولة.

الدراسة 14

لعيساوي عز الدين بعنوان الديمقراطية المحلية من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية و هو عبارة عن مقال في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد 02 لسنة 2015

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56674

في هذه الدراسة بين الباحث أن إعادة توزيع السلطة بين المواطنين و المنتخبين عن طريق إجراء تفاوضي و تداولي و تنسيقي الدولة الحديثة ليس بحاجة إلى إدارة جيدة فقط و إنما بالضافة إلى حرية سياسية يرى الباحث بان الديمقراطية المحلية هي ديمقراطية سياسية و الهيئة الإقليمية مرتبطة اكثر بالمواطن على الدولة المركزية ص 214 الديمقراطية التشاركية تشعر المواطن بانه منتمي للمنطقة التي يعيش فيها نظرا مساهمته و مشاركته الهيئة الإقليمية تعلم الحرية للمواطن كما تعلم المدرسة الابتدائية العلم للتلميذ في هذه الدراسة تحدث الباحث على الديمقراطية المحلية و التسيير المحلي الذي كان قائم على فكرة الانتخاب و هذا ما يطلق عليه الديمقراطية التمثيلية غير أن هذه الفكرة تغيرت بمرور الوقت و أخذت منحنى أخر نحو تطوير نظام التمثيل و إدخال مبدأ المشاركة وهو نموذج حديث لتدخل للعمومي لأنه يقوم على اقتسام السلطة بين المواطن و المنتخبين بطريقة تفاوضية و تناسقية متكاملة حيث أعطى تعريف للتمثيلة و كذلك ماهية الديمقراطية التشاركية و اهم أسباب ظهورها وتطرق لأهدافها التسييرية و تجديد

العلاقات الاجتماعية و أشار بان هذه الديمقراطية الجديدة التشاورية هي تكملت لتمثيلية و في نتائج دراسته توصل إلى أن السماح للمواطن في مشاركة و اتخاذ القرارات يؤدي الى تحويل الحكم إلى الحكامة و أنها تقوي الديمقراطية التمثيلة و تكملها .

الدراسة 15

للباحثة مغربي فريال بعنوان الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية المملكة المغربية نموذج

local development-the The participatory democracy as a mechanism for achieve kingdom of morocco as a model-

و هو عبارة عن مقال في مجلة المفكر العدد السابع عشر جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2018 كلية الحقوق و العلوم السياسية

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/13/1/53592

و في هذه الدراسة اعتبرالباحثة أن الديمقراطية لتشاركيه احد الآليات ذات الأهمية في تنمية المحلية والتي تقوم على عقد صفقه بين فواعل الرسميين وغير الرسميين في الحياه السياسية ومن حيث كل الحقوق في المساهمة والمشاركة في القرارات ومتابعه مختلف المشاريع التنموية والعمل على تجسيدها في ارض الواقع الغاية من ذلك هو التخطيط لسياسة عموميه فعالة تلبي كل احتياجات المواطنين من اجل تحقيق وتجسيد في هذه الدراسة قام الباحث بطرح الإشكالية كالاتي كيف يمكن للديمقراطية التشاركية أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي في المملكة المغربية و للإجابة عن الإشكالية قامت بتسليط الضوء على ماهية الديمقراطية التشاركية و خصائها و أهدافها وماهية التنمية المحلية و بينت العلاقة بينهما على أنها قائمة على أطراف أولها المواطن the Citizen و هو نواة الفاعلين غير رسميين من جمعيات و غيرها و إسهامه في صياغة السياسة العامة و المحلية شيء أساسي و ضروري و التي تقام به الدولة الحديثة ليس إضعاف للهيئات تمثيلية و إنما تنامي جهود الطرفين و التعاون من اجل تجنب الفشل التنموي و الأخطاء الإدارية التسيرية التي تعرقل العملية التنموية و خاصة المحلية كونها الأقرب للمواطن و ثانيا منظمات المجتمع المدني the civil society و تعتبر من الركائز التي تقود العملية التنموية كجمعيات النسوية و الثقافية و غيرها و التي تعتبر من قنوات المساهمة العامة التي تشكل راي يضغط على الحكومة و عن طريق حلقة و صل بين المواطن و الجهاز السياسي بالتعبير عن المطالب الفردية و بالتالي تعزيز نظام حكم قائم على تسيير مشترك ذو أداء فعال و الشفافية و العقلانية وترقية الأعمال الجمعوية في مجال التنمية المحلية من خلال مساهمتها في نقل المتطلبات الحقيقة للمواطن كما أشارت الباحثة إلى تجربة المغربية من

خلال ما نص عليه الدستور المغربي على إسهام جمعيات المجتمع المدني في المشاركة في التحضير للمشاريع الهيئات المحلية المنتخبة وسعت المملكة إلى تفعيل مبادئ الحكم الراشد و الحكامة المحلية و سياسة القرب و التشاور و الحوار كان هدفه إسهام مختلف الفاعليين من المجتمع و في خلاصة الدراسة توصلت الباحثة إلى أن الية الديمقراطية لتشاركيه تسعى لتجاوز معيقات الحكم و ميلاد علاقة جديدة بين الدولة و شعبها تسودها التعاون من اجل حكم تشاركي و إن التنمية المحلية عملية لا تكتمل دون العملية التشاورية ومن اجل تحقيق مستوى تنموي جيد لابد أن تكون هناك تعاون جدي بين الأطراف الرسميين و الغير رسميين.

الدراسة 16

دراسة لعشاب مريم بعنوان إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية تحدي صياغة المشروع التنموي المحلي (تنمية محلية تشاركية) عبارة عن مقال من مجلة أفاق العلوم العدد 04 لصادر في جانفي 2019

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75317

و تتمحور الدراسة حول مصطلح الديمقراطية التشاركية كأسلوب عملي ناجح يرمي إلى صياغة المشروع التنموي المحلي من اجل تحقيق تنمية محلية بالمشاركة هدفها تحقيق شراكة حقيقة بين الإدارة المحلية و بقية الفاعلين المحليين (مواطن – مجتمع مدني – قطاع خاص) و الإشكالية التي تبنتها الدراسة هي كيف يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في إرساء الديمقراطية التشاركية لتحقيق تنمية محلية تشاركية ؟و للإجابة عليها قاموا الباحثين بالتطرق إلى الإدارة المحلية كمدرسة لتعلم الديمقراطية و علاقة التنمية التشاركية بالمجتمع المحلي في ظل الديمقراطية فتوصلوا بان تطبيق الديمقراطية التشاركية و إدخالها في السياسة المحلية بهدف دعم الاختيارات الرشيدة للقرار الإداري المتخذ من طرف مجلس الجماعات المحلية لتسيير الأمور المحلية و تطوير عجلة التنمية لتحقيق مطالب المواطن و هذه الأخيرة لا تتحقق إلا من خلال مشاركة المجتمع المحلي و الإدارة المحلية لتحقيق التنمية .

الدراسة 17

:دراسة هشام عبد الكريم وخير بن عبد العزيز عنوان البعد المحلي والمقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية وهذه الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد الثاني جويلية 2020

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/119072

تحاول هذه الدراسة فحص العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، مع التركيز على توضيح المبررات التي تدفع إلى تبني النماذج الجديدة للحوكمة للتجاوب مع المطالب الجديدة للمواطنين على المستوى المحلي، تعالج الدراسة ضمن مقاربة محلية بالأساس إشكالية كيفية تبني الديمقراطية التشاركية، وكيف يؤدي هذا التحول إلى إعادة بناء نموذج جديد من الحكم يتجاوز اشكاليات البعد التمثيلي ويسمح بالتمكين للمواطن محليا، وكيف يمكن للمواطنين المشاركة بفعالية وبصورة مستمرة في اتخاذ القرارات محليا .يخلص هذا المقال إلى أهمية استيعاب مقتضيات التحول نحو الديمقراطية التشاركية وتبني استراتيجيات جديدة ضمن مفهوم الحوكمة المحلية، مما سيسمح بتكريس مفهوم المشاركة الفعلية والحقيقية للمواطن .الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية .الدراسة 18

دراسة كمال محمد الأمين بعنوان الحكامة التشاركية العمرانية عبارة عن مقال في مجال الأكاديمية للبحث القانوني للعدد الثاني 2019

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104157

تدور الدراسة حول موضوع حكم التشاركية في مجال العمران والتي جاءت في نصوص الدستورية وذات اطار تشريعي ينظمها وكذلك كيف يتجسد الحكامة التشاركية في مجال العمران وقد أشار الباحث إلى القوانين والمراسيم التي نص عليها القانون الجزائري فتوصل إلى أن القانون حقق مشاهدة المواطن في مجال العمران لتحقيق الحكامة التشاركية العمرانية بين مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية واقترح إصدار قانون مخصص للحكامة التشاركية يحدد مجالات المشاركة مواطن في عمران واستحداث أجهزة على المستوى المحلي تمكنه من المشاركة الفعلية في قرارات التي تخص المجال العمراني .

الدراسة 19

دراسة مزغيش حديث بعنوان الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الراشد على ضوء برنامج كابدال دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية الجزائر نموذج وهو عبارة عن مقال في مجلة التراث العدد الرابع ديسمبر 2020

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/144955

وقد تطرق الباحث إلى الديمقراطية التشاركية كسياسة حديثة للتعبير عن الراي المواطن ومشاركته في صنع القرار كما أن الثورة التكنولوجية كان الفضل في تسهيل هذه العملية وقد قام الباحث دراسة تطبيقية للبلد بني معوش وهي بلدية من بلدية العشرة الخضراء تبقى أنها لا تستفيد من الإعانات المالية للبرنامج بصفة مباشرة على عكس بلدية الأخرى وفي هذا السياق اتفق الفاعلون المحليين على هذه البلدية على المحاور البرنامج من خلال الورشات وشملت محور الديمقراطية التشاركية كيفية تطبيقها , المرفق العام التنمية المحلي الاقتصادية ,تسير مخاطر والكوارث وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :الديمقراطية تعاني من تأخر في تجسيد وتطبيق عدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا من طرف الفاعلين المحليين غياب الرقابة على برنامج كابدال.

الدراسة 20

دراسة جمال شرناش بعنوان الديمقراطية التشاركية المحلية كألية لتسيير الشأن العام المحلي في بلدية ولاد بن عبد القادر الشلف نموذج وهو عبارة عن مقال في مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد الثالث العدد الثاني 2019

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1067131

تناولت الدراسة الديمقراطية التشاركية محليه ودورها في التسيير السياسية المحلية واعتماد نموذج بلدية أولاد بن عبد القادر التابعة لولاية الشلف التي كانت من بلدية التي تم اختيارها لتطبيق ديمقراطية التشاركية و من بين المبادئ التي تبنتها البلدية هي تأسيس ميثاق المواطن يتكون من خمس محاور المادة الأول منه شملت عقد يربط المواطنين مع إدارة البلدية يتقبل من خلال الإصغاء للمواطن وآرائه واحترامه وأخذها بعين الاعتبار أما المادة الثانية منه شملت المسؤوليات الفاعلين المحليين من خلال الاحترام كل الأطراف سواء منتخب أو إدارة محلية أما المادة 3 منه تضمنت بان يقوم المجلس البلدي بإعلام المواطنين بكل المستجدات التي يقوم بها باستعمال وسائل التواصل الرقمية أما المادة الرابعة والخامسة منه تتمحور حول انه يمكن المواطن أن يحضر في اجتماع المجلس البلدي وتشجع بلدية أولاد بن عبد القادر مواطنيها من اجل الحضور في مداولاتها وتسمح بتقديم أراء والمقترحات.

الدراسة 21

دراسة سليمان السعيد بعنوان الديمقراطية التشاركية كألية التجسيد الحكم الراشد وهو عبارة عن مقال في مجلة الاكاديمية للبحث القانوني لعدد الثاني 2018

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71030

وتدور هذه الدراسة حول الديمقراطية التشاركية وماذا تواجدها في القوانين الجزائرية من دستور 2016 وقانون البلدي رقم 10 11 لغاية تجسيد اللامركزية المحلية من خلال اشتراك المواطن بصفة مباشر في إدارة الشؤون المحلية ولتبني الحكم الراشد لابد من تطبيق الديمقراطية التشاركية المعلن عنها من طرف رئيس الجمهورية وتوصل البحث في دراسته هذه أن تطبيق ديمقراطية التشاركية لتجسيد الحكم الراشد و لا تتوقف عن تكريسها في القوانين فقط وإنما لابد من وسائل مادية لتحقيقها في ارض الواقع وهذا يعتبر عائق على الجماعات المحلية لما يستدعيها البحث عن مصادر مالية جديدة من اجل التطبيق.

الدراسة 22

دراسة بالهواري كريمة بعنوان ديمقراطية التشاركية مقاربة النظرية وهي عبارة عن مقال من مجلة البحوث السياسية والإدارية العدد 08سنة

2019

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/100620

وتدور الدراسة حول أن الديمقراطية التشاركية تعد ضرورة في التسيير المحلي خاصة بعدما زادت متطلبات المواطن مقابل بعدم قدرة الإدارة المحلية وتسييرها وهذا المشكل استوجب المشاركة الواسعة للمواطن والمشاركة في صنع القرار المحلي إلى جانب إداراته والنتائج التي يجب بناء الديمقراطية تمثيلية حقيقية ولكن تنجح هذه الأخيرة لابد على السلطات المحلية أن لا تتجاهل قرارات وأراء المواطن وتوسع مجالا المشاركة لكل اطراف من المجتمع معادلة نقطتين مواطن زائد المجتمع مدني زائد قطاع خاص زائد حكومة

الدراسة 23

دراسة الكاس عبد القادر بعنوان المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الدول العربية والإسلامية هو عباره عن مقال في مجله العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثالث جويلية 2020

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-981706

تدور الدراسة حول التطرق المجتمع المدني كاداه من اجل تحديد الممارسة التشاركية وأعطى الباحث تعاريف للمجتمع المدني ورابطها بالمدارس الفكرية ثم أعطى مفاهيم حول الديمقراطية التشاركية وربط دوره الرئيسي للمجتمع المدني بعناصره لكي يساهم في تعزيز الديمقراطي التشاركية وتوصل الباحث إلى أن المؤسسات المجتمع المدني بالدول العربية وكذلك الإسلامية لا يمكن أن تحقق ما هو منتظر منها لأنه لابد من تدخل الدولة في عملها ونقلها من نظام التسيير المخصص إلى نظام الإعلان لضمان رقابه الحكومة وكذلك التسهيل في الاعتماد وأيضا إيجاد مناخ مناسب للعمل بورقه قوانين تضمن حريه اجتماع والمشاركة مثلا

الدراسة 24

البرج محمد بعنوان المشاركة المجتمعية كاليه لتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر وهي عباره عن مقال في مجله الواحات البحوث والدراسة العدد واحد لسنه 2021

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/156342

وتدور الدراسة حول التعريف الديمقراطية التشاركية مفهومها على المستوى المجالس المحلية في القوانين الولائي والبلدي كادت لتحقيق اللامركزي الإدارية في التنظيم مما ينتج عنها تسير مستقل الإدارة المحلية في الإضافة إلى تشجيع مبادرة القطاع الخاص إلى أن القوانين المحلية هي الاطار المناسب لكل من مواطن المنتخبين المحليين في تسجيل الحوار والشفافية والتعاون المتبادل بهدف تحقيق التنمية محليه والبلدية هي الجماعات المحلية المناسبة لذلك.

الدراسة 25

ياقوت قديد و بوقناديل محمد و عبد القادر بن مصطفي بعنوان **المخططات البلدية للتنمية ودورها في دعم التنمية المحلية**

و هو عبارة عن مقال في مجلة التكامل الاقتصادي العدد 03 سنة 2015

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75946

تناول الباحثين في هذه الدراسة دور المخططات **في دعم التنمية المحلية** في الجزائر باعتبار ان الجماعة الإقليمية هي هيئة قاعدية للدولة و هي الأساس الذي ينشا نها الحكم كما لها دور فعال في تقريب المواطن من ادارته فقد أشار الباحثين في هذه الدراسة الى ان الجزائر من بين الدول التي انتهجت المركزية في التسيير أي النظام المركزي الذي يقوم على أساس التخطيط السياسي و

الاقتصادي و الإداري الا انه عرف نقائص و عيوب عرقلت عمل البرامج التنموية على الصعيد المحلي فلهذا تبنت الدول النظام اللامركزي بديلا بهدف تسيير شؤون الجماعات المحلية بطريقة سهلة و بالتالي تحقيق اسهل للتنمية المحلية ومنه طرح الباحثين الاشكالية التالية :

كيف تساهم **المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية ؟**

و من اجل الإجابة عليها تم تقسيم بحثهم الى ثلاث محاور أولها يدور حول نظام الإدارة المحلية في الجزائر ثانيا حول التنمية المحلية اما ثالثا فاقام الباحثون دراسة ميدانية لدور الجباية المحلية في التنمية المحلية و اخذوا احدى بلديات تلمسان كنموذج فتوصلوا الى ان من اجل ان تنجح الخطط الاستراتيجية التنموية اصبح الامر مرهون بدور الجباية المحلية التي تعتبر من اهم المصادر تمويلا للميزانية الجماعة المحلية و اكبرها و بالتالي يستوجب التسيير العقلانس و الأمثل للمال المحلي اس استعمال الارادات برشد و تقليل النفقات و من اهم الاستراتيجيات التي تساعد تبني هذا النوع من الاستغلال التدقيق في الإيرادات الجبائية و ضبطها ينتج عنه بصفة عامة تحسين للمستوى المعيشي للفرد و زيادة دخله ثم تحقيق التنمية المحلية التي تعود على التنمية الشاملة.

الدراسة 26

Boumediene Hocine The experience of participatory democracy in Algeria as a method for local development – an applied study modern management و هو مقال في مجلة(Journal of Economic Integration Vol: 10 -N°: 01 / (March 2022

وفي هذه الدراسة تطرق الباحث الى تجربة الديمقراطية التشاركية في الجزائر باعتبارها أسلوب إدارة حديث للتنمية المحلية و كيف تساهم في تحقيق التنمية المحلية كما بين ان الجزائر تخوض تجربة نموذجية لبعض البلديات .فاعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج و توصيات تسعى الى تعزيز الديمقراطية التشاركية حيث بين بان التنمية المحلية تهدف إلى ترقية المجتمعات المحلية و تطويرها بها من خلال التنسيق بين بين السلطات و المواطنين ، و هذا بغاية تحسين مستوى المعيشة للأفراد و و السايسية بمشاركة المواطنين في التسيير المحلي و صنع القرار.كما بين بان المواطن سوف يحس بمدى اهتمام السلطات به و دور الدولة في حياته ، و بالتالي يصبح له قيمة في محل تواجده و قد تم اعتماد أسلوب التسيير التشاركي الحديث (مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام المحلي) في العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء بهدف تحسين ظروف المعيشة و تعزيز التنمية

المحلية في كل جوانبها.و من الإشكالية التي طرحها الباحث هي كالتالي : هل اعتماد الديمقراطية التشاركية في الجزائر كأسلوب لتسيير الشأن التنموي المحلي سيعزز التنمية المحلية ?, و للإجابة على الإشكالية تم التطرق أولا الى مفهوم الديمقراطية التشاركية .

ثانيا علاقتها مع التنمية كما درس الباحث واقع الديمقراطية التشاركية بالجزائر و في الأخير توصل الى ان أن الديمقراطية التشاركية تساهم في تعزيز التنمية المحلية و تحسين معيشة المواطنين كما نها أعطت قيمة له و انها تعمل على ترشيد المالية المحلية

كما ان الديمقراطية التشاركية يساهم في رفع روح المواطنة و المسؤولية للمواطن .اما في الجزائر فلا تزال الديمقراطية التشاركية قيد التجربة

المبحث الثاني : دراسات عربية

الدراسة 1

أساور عبد الحسين السادة بعنوان الشباب و المشاركة المجتمعية من مجلة البحوث التربوية و النفسية العدد الثاني وثلاثون لسنة 2011

http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=116858

و قد ركزت الباحثة في هذه الدراسة عن أهمية فئة الشباب و أنهم المرتكز الأساسي لعملية التنمية لذا لابد من التأكيد على مشاركتهم الفعالة في بناء المجتمع لان عملية المشاركة المجتمعية تعزز القدرات على تحمل المسؤولية لدى الشباب و تؤدي إلى الثقافة القائمة على الحوار و الثقة و العقلانية حيث أن عنصر الشباب الشريحة لأكبر من حيث العدد في الدول العربية و إن هذه الفئة هي التي تملك الطاقات التي يجب استغلالها و في بحثها حاولت معرفة واقع المشاركة المجتمعية للشباب في جامعة بغداد حيث تناولت الإشكالية حاول أسباب الاحتقان في تحقيق التنمية فهل يعود ذلك إلى أسباب تتعلق بخطط التنمية أم بالمجتمعات التي تطبق فيها الخطط ؟ وتنقسم الإشكالية إلى أسئلة فرعية كما يلي ما هو نطاق المشاركة المجتمعية ؟و ما هو دور مؤسسات التنشئة مثل الأسرة والمدرسة في تكريس قيم المشاركة عند الشباب ؟ و ما هو دور وسائل الإعلام في تحفيز المشاركة المجتمعية عند الشباب ؟ و لتأكيد ذلك قامت الباحثة بدراسة الميدانية فقامت باستبيان عينة من الشباب الجامعيين في جامعة بغداد 300 شخص و

توصلت إلى النتائج التالية :-وجد أن اغلب المبحوثين تتراوح أعمارهم من 20 ل25 سنة وبنسبة 73, وجد أن اغلب المبحوثين هم من العزاب و كانت نسبتهم 75,وجد أن اغلب الشباب يكون مع أهليهم و كانت نسبتهم 55 في حين أن 33 من المبحوثين يسكنون في سكن مستقل أما كونهم متزوجون أو من طلبة المحافظات,-وجد أن اغلب المبحوثين هم من فئة المتعلمين حيث بلغت خريجي الجامعة 33 في حين خرجات الدراسات العليا 8,7 و خرجي الإعدادية 15 , وجد أن نسبة مشاركة الشباب في منظمات المجتمع المدني هو 38,6 في حين أجاب 61,3بعدم المشاركة في منظمات المجتمع المدني ورجحوا سبب ذلك كون هذه المنظمات أسماء فقط أي لا تعمل بشكل قانوني أي أن أغلب المنظمات أسماء فقط لا وجود حقيقي لها, وجد أن اغلب المبحوثين و بنسبة 34,3 وبينوا أن اتخاذ القرار في المشاركة في الأنشطة السياسية يكون بمفردهم فكانت إجابتهم 11,3 من المبحوثين حول المشاركة في الأنشطة السياسية, وجد أن تأثير وسائل الإعلام حول المشاركة في الأنشطة التطوعية قليل حيث أجاب 67,3 بما يتم ، يشاهدون البرامج التي تحث على الأنشطة التطوعية وأجاب 32,6 أنهم يشاهدون البرامج التي تحث على الأنشطة التطوعية في وسائل الإعلام ,أشارت نتائج البحث 55,3من المبحوثين يشاركون في الأنشطة الجامعية في حين أجاب 44,7 من المبحوثين بعدم المشاركة في الأنشطة الجامعية وعزوا سبب ذلك إلى لأسباب الأمنية التي يمر بها البلاد, في ضوء النتائج وجد أن 31 من المبحوثين بأنهم يشاركون في الحوار داخل الصف أيام الدراسة الثانوية في حين أجاب 69 .من المبحوثين بأنهم يشاركون في الحوار داخل الصف أيام الدراسة الثانوية لكون المدرس لا يسمح لهم بذلك وهذا دليل على أن التعليم لا يزال يعتمد على التلقين والحفظ وليس على الحوار

الدراسة 2 :

أمين العوض الحاج احمد الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية المحلية 2007 هي عبارة عن ورقة بحثية

https://cte.univ-setif2.dz/moodle/pluginfile.php/10325

تناولت هذه الدراسة الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة لتحقيق التنمية فتطرق الباحث إلى مفاهيم حول التنمية و التنمية الشاملة و التنمية بالمشاركة كيفية تحقيق الشراكة و المشاركة الشعبية في إطار التخطيطي الذي يقبل المتغيرات العالمية الجديدة و إيجاد مجتمع عربي قادر على مواجهة التحديات و تحقيق الزيادة المبنية على تقاليده و تراثه و في محتوى الدراسة فقد أشار إلى اللامركزية و الحكم المحلي في العالم العربي و أعطى بعد التجارب و أشار إلى التنمية المحلية في العالم العربي و التخطيط المحلي

الإشكالية:ما هو دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية و ما هي الصلاحيات المتوفرة للمنظمات الشعبية و منظمات المجتمع المدني في خلق شراكات و بناء القدرات و خلق بيئة صالحة للتنمية ؟نتائج الدراسة : طرحت هذه الورقة أن الوضع الراهن في الوطن العربي و الذي يدعوا للاهتمام بالتأطير للتنمية المحلية و إدخال الشراكة في الحكم المحلي على كل المستويات و ذلك بالاهتمام بالاتي :-خلق مفهوم واضح للتنمية في العالم العربي -التركيز على نظام الحكم المحلي و جعل التنمية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي

-الإيمان بان التخطيط المسبق لمشاريع التنمية يمثل الحجر الزاوية في التنمية-انه لا يمكن قيام بالتنمية دون الاعتماد على المجتمع المحلي و مشاركته الفعالة في التنمية و أن يكون صاحب التنمية و متابعتها و منفذها و المستفيد منها -لابد من وضح استراتيجيات واضحة المعالم لتنمية محدودة البنود و الأهداف و النتائج

الدراسة 3

فريد صبح القيق دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجيات للمدن الفلسطينية كحالة دراسية مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات،العدد 08 فبراير 2014

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-649639-

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية والتي تعتبر حسب دليل الإجراءات المتبع في إعداد هذه الخطط الركيزة الأساسية في رسم ملامح التطوير لهذه المدن .كذلك يتطرق البحث إلى الدوار الذي يمكن أن تلعبه المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي في المدن الفلسطينية .وتلقي الدراسة الضوء على وسائل المشاركة المجتمعية التي تم إتباعها في إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية لبلديات قطاع غزة من خلال لجنة ممثلي المجتمع المحلي والمشاركة الفاعلة لأصحاب العلاقة في اللجان المتخصصة والفنية التي واكبت المراحل المختلفة لإعداد هذه الخطط، حيث يستعرض البحث جوانب المشاركة في هذه اللجان من حيث، تكوينها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها .كما تهدف الدراسة إلى تزويد المسئولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي بمؤشرات عن أهمية الدور الذي قامت به الفئات المشاركة من ذوي العلاقة في تحديد الأولويات المجتمعية وتعزيز التنمية المستدامة في البيئة العمرانية لأحياء المدينة.المنهج المتبع : ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية من المعلومات، حيث قام الباحث

بإجراء العديد من اللقاءات مع كافة الأطراف الفاعلة في إعداد الخطة التنموية الاستراتيجية والتي مكنته من رصد أهم الإشكالات التي واجهت مشاركة ممثلي المجتمع المحلي في إعداد الخطة النتائج .: وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعية وإدراكهم لأهمية الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي .كما نوهت الدراسة إلى طبيعة العمل المتخصص الذي واكب بعض المراحل إعداد الخطط التنموية الاستراتيجية وضرورة رفد لجنة ممثلي المجتمع المحلي بالكوادر الفنية و بالدراسات التفصيلية وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة . توصل الباحث إن المنهجية التي تم إتباعها في تطوير الإطار التنموي الاستراتيجي تؤسس لمفهوم جديد في أداء وعمل الهيئة المحلّية والمجتمع المحلي حيث ترتكّز المنهجية على التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي في عملية التنمية والتخطيط، و اشارك ممثليه في رسم معالم المستقبل .إن هذه المنهجية والأسلوب تعتبر حديثة وا رائدة في المجتمع الفلسطيني، لذا فمن المتوقع أن تحقق إضافة نوعية ومميزة للأداء المؤسسي على مستوى الوطن .ويعتبر هذا النهج تحسناً نوعياً عما كان معمولاً به في السابق، حيث كانت الخطط الإستراتيجية تعد بشكل مركزي، لذلك كانت هذه الخطط لا تلامس بشكل مباشر احتياجات المجتمع المحلي، ولكن هذه المنهجية الجديدة التي تم اتباعها اعتمدت بشكل أساسي على مشاركة أهل المدينة والذين هم أقدر على تحديد مشاكلهم وأولياتهم وتطلعاتهم لبلدتهم، وكذلك أقدر على رصد المعيقات والمصادر المتاحة لحل مشاكلهم وتحقيق أهدافهم .ولقد كان من دواعي التقدير أن تحرص البلديات على إشراك الفئات المختلفة من المجتمع في إعداد الخطة(شباب ونساء وذوي احتياجات خاصة والفئات المهمشة، بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع الحكومي بكل قطاعاته من صحة و تعليم ...إلخ .)لذلك كان المشاركون في هذه اللجان أشبه بمجتمع مصغر يعبر كل فرد فيه عن شريحة مجتمعية هامة من أطياف المدينة المختلفة .كما روعي من خلال اللقاء المجتمعي الأول اطلاع الجمهور على المشروع بمراحله المختلفة وشرح أدوار اللجان وتشكيلاتها والطلب منهم ترشيح مشاركين في عضوية اللجان مع بيان المسؤولية الملقاة على عاتقهم

الدراسة 4 :

إبراهيم التركي المقاربة التشاركية مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية و استدامة الموارد الطبيعية حالة منطقة زعير مجلة الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي منشور الجماعة القروية رقم 3 سنة 2013

http://www.hyatiy.top/2016/02/blog-post_8251.html

أشارت الدراسة على أن المقاربة التشاركية احد أهم عوامل التحولات الاجتماعية لأنها أساس التنمية البشرية التي تضع الجميع في مركز الاهتمام بغض النظر عن تمايزاتهم الجنسية و العمرية و المعرفية و الطبيعية و إدماجها في السياسات التنموية يعتبر منهجية عمل مساعدة على التنمية العادلة و ذلك من خلال إشراك الجميع في تسيير جميع مراحل تدبير مشاريع و برامج التنمية و هي تسمح بالإنصات الأصوات الجماعات الضعيفة و المهمشة فالمقاربة التشاركية تتضمن الأساليب و الطرق التي تساعد الجماعات على التدبير الذاتي بحصولها في الثقة بالنفس و على الفهم و الشعور بامتلاك مشاريع التنمية التي ستحدث تغييرات مهمة في المجتمع و تم الإشارة في هذه الدراسة إلى أن المقاربة التشاركية كوسيلة من وسائل التنمية و تمت دراسة حالة المقاربة التشاركية و التنمية المحلية بمنطقة زعير جهة الرباط سلا و أسس التي تقوم عليها في هذه المنطقة. خلاصة نتائج الدراسة :تشير مختلف تقارير التنمية البشرية إلى ضرورة إشراك السكان في تنمية مناطقهم و إن يكون لهم دور فعلي فهم المختصون في بيئتهم و أكثر دراية بمنطقتهم سواء تعلق الأمر بمحاربة الفقر أو المحافظة على الموارد أو التنمية المستدامة لهذا تبقى مشاركة سكان منطقة زعير في وضع برامج التنمية و البحث عن ممولين لمشاريعهم و المشاركة في تنفيذها ضرورة لابد منها و لأجلها ذلك لابد من خلق مدني محلي فاعل و قوي لكن الإشكالية المطروحة بالمنطقة هي غياب أي تأطير للسكان من طرف فعاليات المجتمع المدني من جمعيات و تعاونيات و غيرها أن القيام بأي مبادرة تنموية تتطلب في غالب الأحيان تعبئة و توعية السكان في إطار المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات و التعاونيات التي بإمكانها مساعدة السكان و الأخذ بيدهم من اجل تحقيق التنمية المستدامة لهذا فقد حاولت الدراسة الانطلاق من ضرورة إشراك السكان في مختلف مراحل العمليات التنمية مع تحسسيهم بأهمية الموارد الطبيعية في التنمية كذا الرفع من المستوى المعيشي للسكان و بالتالي الوصول إلى استدامة الموارد الطبيعية .

المبحث الثالث :الدراسات الأجنبية :

الدراسة الأولى

Cédric Polère بعنوان « la démocratie participative état des lieux et premiers éléments de bilan » synthèse millénaire 3 du grand lyon وهو مقال حول الديمقراطية سنة 2007 ليون

https://www.millenaire3.com/content/download/1377/fichier_associe/Polere_de

mocratie_particicipative.pdf

وقد أظهرت الدراسة انه ظهرت مجالس الأحياء والمجالس التنموية ومجالس التنمية للشباب والخريجين والمشاورات بشأن المشاريع والميزانيات التشاركية ومؤتمرات المواطنين في فرنسا في نهاية التسعينيات من القرن الماضي ... وتمتد أشكال مشاركة المواطنين وتنوعها إلى حد كبير في فرنسا وخارجها .ولا تزال عناصر التقييم الموجودة لهذه التجارب مجزأة، وتقتصر على الدراسات، والأفكار حول نوع من الأدوات أو على إقليم معين .ويتبين أن الديمقراطية التشاركية تتضمن ديناميكية لإثراء الديمقراطي، ولا سيما عن طريق توسيع أشكال المناقشة والتحكم في الإجراءات العامة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المشاريع التنموية ؛ يجب على المزيد من المؤسسات والجماعات والإدارات أن تتعلم "القيام" بهذه الفلسفة الجديدة للعمل بها و التي تعزز النقاش والمشاركة .لهذه الفلسفة الجديدة ويكون ذلك عن طريق : تدريب المشاركين، وإلغاء شرعية الجهات الفاعلة السياسية أو إثراء أو تأثير القرارات السياسية، الخ .الآثار السلبية هي أيضا ملحوظ .وكثيرا ما تكون هناك فجوة كبيرة بين الطموحات المعروضة أي تطلعات و انتظارات المواطنين ، لا سيما عندما تعلن عن هدف المشاركة في صياغة القرار، والإنجازات الملموسة ,وبالنظر إلى النتائج التي توصل إليها،فان الديمقراطية التشاركية ليست هي حل الأفضل و الأمثل إذا أخذنا بعين الاعتبار في مرحلة صنع القرار،ومع ذلك، سيكون من الخطأ تعريف الديمقراطية أنها فقط ترتكز على مبدأ التمثيل .وقد أشار ميشال فاليس على أن الحركة الديمقراطية تحتوي على ثلاثة عناصر: أنها أفقية بمعنى أنها لا تعتمد على تدرج السلطة من أعلى إلى الأسفل و إنما تكون على مستوى الأفقي و أنها تتطلب تعبئة مثالية، والتي كذلك يمكن تلخيصها من خلال تقاسم ونشر السلطة؛ ؛.إن توسيع مشاركة المواطنين هو في الواقع طريقة مثيرة للاهتمام، تحمل فلسفة جديدة للعمل العمومي، والعودة إلى الأساسيات نفسها للديمقراطية ، لأن أي ديمقراطية تقوم على مبادئ المشاركة الفعالة والمشاورة فإن الممارسات التشاركية ستحقق التقدم ، عند ممارستها. وإيجاد المزيد من الكفاءة في تحقيق الأهداف .من ناحية أخرى، انه من البعيد تطبيق الديمقراطية التشاركية في صيغتها القوية من "قرار المشاركة ."وإذا تحققت، فإنها ستحدث اضطرابات في نموذجنا الديمقراطي و انه من المؤكد سيشهد تغيير المرجعية المركزية الذي يجسده مبدأ التمثيل بالانتخاب، كما تم اختراعه منذ قرنين

الدراسة الثانية

Gestion de proximité et démocratie بعنوان: Marie-Hélène Bacqué, Yves Sintomer

participative

https://www.editionsladecouverte.fr/gestion_de_proximite_et_democratie_participative-9782707143068

مقال من سجلات البحوث الحضرية و في هذه الدراسة درس الباحث الإدارة المحلية والديمقراطية التشاركية ففي فرنسا، ؛ فإن الديناميكيات المحلية لسياسة المدينة تدفعها الدولة وفي الولايات المتحدة، تنشئ الحركة المجتمعية مؤسساتها الخاصة لمكافحة الفقر؛ في البرازيل، والميزانية التشاركية لمدينة بورتو أليغري هي مدرسة الديمقراطية .وعلى الرغم من السياقات والجهات الفاعلة والعمليات المختلفة، فإن هذه التجارب في الديمقراطية التشاركية تتحدى فكرة الديمقراطية القريبة. و أشار بان فرنسا السياسة المحلية بدأت من طرف الدولة و كذلك حركة المجتمع في أمريكا الشمالية و تعبئة في بلدية بورتو ارغري و جمعيات الأحياء كما تم التحدث عن تحديات التسيير و المشاركة و في آخر الدراسة أشار الربط الديمقراطية المحلية و ديمقراطية التشاركية لديها إمكانيات قوية و في الوقت الحاضر لا تزال مكتشفة و التي يمكن نشرها حقا إلا إذا كانت المحلي هو نقطة الانطلاق عن طريق الجمع بين المشاركة السياسية و مشاركة مواطنين و تعزيز البعدين المشاركة و التشاور .

الدراسة الثالثة :

Stéphanie sotison بعنوان la democratie locale participative ou l'émergence complexe d'une nouvelle citoyenneté و هي مذكرة نهاية الدراسة في جامعة ليون 2 معهد الدراسات السياسية ليون 2006

https://www.amazon.fr/d%C3%A9mocratie-participative-nouvelle-citoyennet%C3%A9-complexe/dp/6131594945

في هذه الدراسة أشارت الباحثة على انه في السنوات الأخيرة، عاشت الديمقراطية المحلية في سياق تشاركي يتكون من مضاعفة الإجراءات والممارسات المصممة لإشراك المواطنين العاديين في أخاذ القرارات العامة . ويستند هذا المثل التشاركي إلى فكرة أن شرعية السلطة المحلية ترتكز على مشاورة و يمكن لجميع المواطنين المشاركة فيها. ولكن، كيف يمكن للمواطنين العاديين الوصول

إلى مساحة للمناقشة السياسية حينها ، بحكم التعريف، أنهم لا يشاركون في الحياة المحلية ولها الكفاءة السياسية التي تم تخفيضها إلى التصويت؟ ما هي الأهداف المرتبطة بهذه المشاركة من السكان؟ هل هي وسيلة للمسئولين المنتخبين لإدارة السياسات العامة على نحو أكثر فعالية؟ لتعزيز شرعيتها من خلال إظهار أنها تستمع للمواطن؟ هل هو حقا إضفاء الطابع الديمقراطي بمعنى أن المواطنين لديهم قبضة حقيقية على القرارات التي تهمهم؟ من يشارك، من حيث السمات الاجتماعية، لهذه الهيئات؟

حيث توصلت على انه بفضل آلية التشاركية تولد ديمقراطية المحلية شكلا جديدا من أشكال المواطنة التي لم تعد تقتصر فقط على قانون التصويت أو الالتزامات المحلية و لكن كذلك على جمعية السكان في إدارة البلدية و تقترح الأطروحة تحديث والتغيرات التي تطرأ على طريقة اتخاذ القرار السياسي المحلي و لاسيما من خلال دراسة المستخدمينusager و مشاركة المواطنين في مدينة بون دو كاليه pont de claix (isère)

الدراسة الرابعة :

GABRIEL RIEL-SALVATORE بعنوان gouvernance locale et démocratie participative le projet de réaménagement bennyfarm a Montréal

و هو عبارة عن مذكرة لجامعة 2006 QUÉBEC À MONTRÉAL

https://archipel.uqam.ca/3282/1/M9528.pdf

أشارت الدراسة إلى انه منذ أوائل التسعينيات، وجهت الدعوة إلى المجتمع المحلي والمجتمعي بشكل متزايد (بل أجبر) على القيام بدور أكبر في إدارة البلديات.وهدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان ممارسات المشاركة العامة قد تطورت في مشروع إعادة التطويرredéveloppement Benny Farm بيني مزرعة يعكس أشكال جديدة من الإدارة الحضرية في التنمية،موجهة نحو عمليات التشاور والآليات الإدارية المماثلة لنموذج الحكم المحلي القائم على المشاركة وتسعى هذه الدراسة إلى فهم الديناميكيات العامة بدلا من قياس دوافع مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في عملية التشاور العامة.لBenny Farm وهو يسعى إلى تحديد الكيفية التي يوفرها نهج الحكم المحلي التشاركي التشاور العام في تطوير مشاريع حضرية حساسة مثل benny farm هو يشكل مشروعا معينا للتخطيط الحضري حيث نجحت الصيغة التشاركية لهذا المشروع الذي هو تحت

سلطة ثلاث حكومات بلدية مختلفة و هي ورؤية منتريال و هو عبارة عن حزب سياسي تأسس في عام 1994 بالإضافة إلى اتحاد مواطنين و مواطنات جزيرة مونتريال وتجمع مواطني مونتريال تطور هذه الصيغ المختلفة على مدى 15 عاما، من 1991 إلى 2005، في الواقع، إنها حالة فريدة تسمح بالتفكير في العلاقات بين الحكم المحلي والمشاركة.تم استخدام الباحث اثنين من أدوات الجمع الرئيسية للحصول على عناصر الإجابة على الأسئلة و هي مقابلة شبه موجهة والتحليل الوثائقي (ملخصات والتقارير والاستعراض الصحفي .(وأخيرا، أشار إلى أن الحوكمة يمكن أن تكون أداة جديدة للتخطيط المحلي، تجمع بين حل النزاعات والتشاور.

الدراسة الخامسة

charlotte villeneuve بعنوان management local et démocratie participative le cas de la ville de morsang-sur-orge

وهي مذكرة تخصص "إدارة المنظمات والسياسات العامة "بجامعة باريس 2003 في هذه الدراسة هي جزء من التدريب داخل مهمة "الحكم والتنمية المستدامة" برنارد برونهس الاستشاريين، حيث أن الباحث كلف من خلالها لكتابة دراسة عن النقاش العام الإقليمي.وبدءا من ملاحظة أن هناك اليوم عددا متزايدا من آليات الديمقراطية التشاركية المحلية، المخطط لها بموجب القانون أو لا فإن مهمة "الحكم والتنمية المستدامة" قد رغبت فعلا في إنشاء نظام مرجعي للآليات، والمنهجيات المستخدمة وظروف تنفيذ المناقشة العامة على مختلف المستويات الإقليمية من أجل بناء مجموعة منهجية التي تمكن خبرائها الاستشاريين من تقديم حلول للجهات الفاعلة المحلية.والواقع أنه إذا رأينا الآن أن هناك تطورا هاما للإطار التشريعي الذي ينطوي على إنشاء هياكل للمشاركة المواطنين، فان هذا الأمر يضيف نزعة متزايدة للسلطات المحلية لإشراك السكان في عمليات صنع القرار، ، مما يضيف نزعة متزايدة للسلطات المحلية لإشراك السكان في عمليات صنع القرار، فإن تطوير أماكن المشاركة لا يعني أنها تعمل بفعالية. فإن نوعية المشاركة لا تعتمد إلا على درجة اقتناع المسئولين المنتخبين والمسئولين المحليين ونوعية الأدوات التي يمكن وضعها ومن ثم فإن هذا السياق يمكن أن يؤدي إلى عائق مزدوج يتمثل في تطوير هياكل القمع التي أنشئت لغرض وحيد هو احترام القانون فقط من جهة؛ ونقص الهياكل التشاركية بسبب نقص إلى الهندسة والمنهجية الملائمة. من جهة وفي هذا السياق، قام الباحث بدراسة عن كيفية تنفيذ النقاش العام الإقليمي، من تحليل واحد وعشرون منطقة من مختلف المستويات (البلديات والبلدان

والتجمعات والمجتمعات الحضرية) كل منها وضعت مختلف الأجهزة المشاركة بدءا من التشاور لمشاركة السكان (مجالس الأحياء، ونصائح التنمية، وعملية الميزانية التشاركية، والمجالس الاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك .(وراء مصطلح "المشاركة" وهناك في الواقع مجموعة واسعة من الأجهزة التي يمكن تمييزها وفقا لدرجة مشاركة و من بين هذه الأساليب :المعلومات، والتي يمكن أن تكون تصاعدي أو تنازلي، تجمع السلطات العامة رأي السكان قبل اتخاذ قرارهم .وتنص العديد من القوانين على التزام بالتشاور، ولا سيما في التخطيط الحضري والتخطيط وحماية البيئة، وأن أكثر أشكال التشاور تقدما هي الاستفتاء المحلي, –المشاورة التي تتألف من إنشاء هيئات معينة تجمع بين ممثلين منتخبين وخبراء وسكان، وبمناسبة بعض الملفات المحددة، وتشارك في إعداد المشروع, المشاركة، وهي أداة تنطوي على المواطنين في عملية صنع القرار نفسها، وليس فقط في التنمية أو التنفيذ,و قد توصل الباحث انه أنه في كل حالة من الحالات التي درسها، فإن إدخال نهج الديمقراطية المحلية قد أدى إلى حد ما إلى تغييرات في التنظيم الداخلي للسلطات المحلية لأن السكان لم يتعرفوا من قبل الخدمات التي تقترح له ، فإن الضرورة الجديدة المتمثلة في مراعاة كلمة السكان تجبر المنظمات العامة على أن تكون لها رؤية أكثر عرضية وأكثر منهجية للمشاكل التي يثيرها السكان والأجوبة التي ينبغي أن تعطى لهم ويعارض هذا الرأي النظامي التنظيم التقليدي للسلطات المحلية، طريقة البحث ..اعتمد الباحث على نوعين من المواد: المقابلات مع الجهات الفاعلة من مورسينتوز، والوثائق البلدية.مشكلة البحث.في هذه الأطروحة، قام الباحث بتحليل الآليات التشاركية للمدينة، والنماذج التي تكمن وراءها، وأساليب البناء، وتطورها والصعوبات التي تواجهها المنفذين من حيث أداء النهج التشاركي.

الدراسة السادسة

للباحثين Pennie G. Foster-Fishman, and Steven J. Pierce, MS and Laurie A. Van Egeren, بعنوان Who Participates and Why: Buildinga Process Model of Citizen Participation من موقع **heb.sagepub.com** at PURDUE UNIV LIBRARY TSS . عنوان المجلة Health Education & Behavior.Vol 36, Issue 3, 2009

https://www.semanticscholar.org/paper/Who-Participates-and-Why%3A-Building-a-Process-Model-Foster-Fishman-Pierce/49e2b3d4fe38fac13d441081010c4aa983700647

و في هذه الدراسة بين الباحث بان المشاركة أصبحت بين السكان في الأحياء ذات الدخل المنخفض والمناطق الحضرية أصبحت محط تركيز كبير للعديد من المبادرات التي تسعى جاهدة لتطوير مجتمعات صحية. تبحث هذه الدراسة في العوامل المرتبطة بمستويات مشاركة المواطنين في القادة المقيمين والأتباع في سبعة أحياء منخفضة الدخل في مجتمع واحد. عموما ، تشير النتائج إلى أن العوامل المختلفة تسهيل المشاركة في القادة والأتباع. القادة هم أكثر عرضة للمشاركة بنشاط في الحي والشؤون المجتمعية إذا كانوا يرون أن لديهم المهارات اللازمة لتنظيم الآخرين وإحداث التغيير يحدث. في حين أن مستويات المهارات المتصورة مهمة أيضًا بالنسبة إلى المتابعين ، فإن هؤلاء السكان يتمتعون بقوة تتأثر قواعد النشاط داخل الحي. هذه المعايير تتوسط تأثير الحي الاستعداد والقدرة على التغيير على مستويات مشاركة المواطن. الآثار المترتبة على الممولين والممارسين ترغب في تعزيز المجتمعات الصحية وتناقش.

الدراسة السابعة :

Zareh Asatryan and Kristof DeWitte ل"بعنوان Direct democracy and local government efficiency" من مجلة European Journal of Political Economy جامعة ZEW Mannheim, University of Freiburg, Germany, vol. 39.2015 **2015 Elsevier**

https://ideas.repec.org/a/eee/poleco/v39y2015icp58-66.html

وتدرس هذه الورقة دور الديمقراطية المباشرة في ضمان توفير كفاءة وفعالية من حيث التكلفة من السلع والخدمات في لقطاع العام. تتكون العينة من سكان البلديات في دولة بافاريا الألمانية ، حيث في منتصف s1990 حدثت إصلاحات ديمقراطية مباشرة كبيرة منح المواطنين فرصًا واسعة للمشاركة المباشرة في الشؤون المحلية من خلال مبادرات و استخدام المعلومات المتعلقة بالموارد البلدية ، وتطبيق نهج غير حدودي بالكامل لتقدير الكفاءة الشاملة للحكومة المحلية ، والسؤال المطروح في هذه الدراسة انه هل يمكن توجيه مشاركة المواطن من خلال الديمقراطية المباشرة المؤسسات (على سبيل المثال ، المبادرات) في زيادة كفاءة القطاع العام؟و للإجابة على هذا التساؤل تم استخدام نموذج التغليف الحر (Free Disposal Hull) FDH وهو نموذج قادر على التكيف درجات الكفاءة لعدم التجانس بين البلديات ويتكون من ثلاث خطوات: (الخطوة 1) نموذج FDH الأساسي ، (الخطوة 2) نموذج FDH القوي و (الخطوة 3) نموذج FDH القوي والشرطي وتتكون العينة من حوالي 2000 من البلديات

البافارية. و تم جمع البيانات على نشاط الديمقراطية المباشرة ، مؤشرات المدخلات ، مؤشرات المخرجات ,البيانات الخاصة بالمبادرات ("Bürgerbegehren") هي الأداة الرئيسية للديمقراطية المباشرة في بافاريا (والدول الألمانية الأخرى) ، والتي يمكن إطلاقها إما من قبل المواطنين أو من قبل مجالس المدن حيث تم جمع معلومات عن جميع العرائض 1095 للمبادرات التي وقعت في المدن البافارية بين عامي 2003 و 2011 أما نتائج البحث فقد أشارت إلى أن النشاط الديمقراطي المباشر يرتبط بكفاءة حكومية أعلى في توفير السلع والخدمات لكل وحدة من الموارد المستهلكة ، والتي يمكن اعتبارها بمثابة تعميم للنتائج السابقة على الآثار المباشرة لتعزيز الكفاءة الديمقراطية في بعض قطاعات الخدمة الحكومية (أي جمع القمامة ، توظيف القطاع العام ، التعليم الابتدائي) بشكل عام كفاءة الحكومة. نتغلب على تعقيد قياس كفاءة الحكومة بشكل عام من خلال تقدير نموذج الكفاءة الشرطية حدودي (بحيث لا نضع افتراضات حول وظيفة الإنتاج الحكومية) مع الإخراج بيانات عن الوظائف البلدية الرئيسية (مثل التعليم والمرافق العامة والرعاية الاجتماعية والصحة والرياضة والترفيه). تفسيرنا لهذه النتائج هو أنه في ظل الترتيبات المؤسسية الصحيحة ، يجوز لآليات صنع القرار المباشرة تحفيز المزيد من التنافس السياسي وقد يخفف من مشاكل الوكيل الرئيسي المهمة الموجودة في الولايات القضائية المحلية التي تحكمها وسائل الديمقراطية التمثيلية. كما سلطت نتائجنا بعض الضوء على الدور الإيجابي لمشاركة الناخبين المباشرة في صنع القرار المؤسسات المحلية للحكم أكثر شمولاً ، ونتيجة لذلك ، تحسين بعض النتائج الاقتصادية. هذا المنطق وتشير التجربة الألمانية أيضا إلى أن الإصلاحات الإدارية التي تهدف إلى تحسين كفاءة القطاع العام المحلي قد لها فوائد إضافية عندما تستكمل بمؤسسات ديمقراطية تزيد من دور المواطنين في تقرير القوانين المحلية والسياسات. هذا مهم بشكل خاص في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ، حيث يجبر التقشف المؤسسات العامة على الظهور القيمة مقابل أموال الضرائب ، وحيث ينبغي إنفاق الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. بينما ركزت الورقة الحالية على الأدلة الارتباطية ، إلا أن البحث الإضافي يجب أن يبحث عن اختبارات سببية مباشرة للعلاقة بين الديمقراطية المباشرة وكفاءة الحكومة. يمكن أن تركز مجموعة ثانية من الأبحاث الإضافية على الموارد. تيار يعتبر العمل الموارد كما هو مذكور ، ولكن من الواضح أنها مصممة في تفاعل معقد بين المؤسسات توفير السلع العامة والسكان الأساسيين. عن طريق فك هذا اللغز ، يمكن الحصول على رؤى إضافية حول كيفية إبقاء الميزانيات الحكومية تحت السيطرة.

Julien Talpin بعنوان Sélectionner les bons citoyens Cercles de la participation et processus de filtrage au sein d'institutions de démocratie participative en Europe

Communication pour la table ronde n°4 du Université Paris 8/Saint-Denis de l'action publique » (SAIAP) colloque « Sélection des acteurs et des instruments 26 juin 2008 - au 28 juin 2008, à l'IEP de Lyon

http://triangle.ens-lyon.fr/IMG/pdf/talpin.pdf

في هذه الدراسة اشار التطور الأخير لمؤسسات الديمقراطية التشاركية في فرنسا وأوروبا ومعظم البلدان الغربية لظهور "ضرورة تداولية " ، والذي يفترض على وجه الخصوص إدراج جميع الجهات الفاعلة التي يحتمل أن تكون معنية بالسياسة العامة في عملية صنع القرار .كثيرًا ما يوصف بأنه غير قادر على التغلب على الآليات التقليدية للإقصاء السياسي من ساحات المشاركة عام. داخل مؤسسات الديمقراطية التشاركية ، كما هو الحال داخل الأحزاب السياسية أو المؤسسات التمثيلية ، آليات "الرقيب الخفي) "، تم إجراء القليل من التحليل المتعمق لآليات التصفية داخل الهيئات الديمقراطية التشاركية حتى الآن. أن عمليات الاختيار تعود للظهور بشكل منهجي في حالات الديمقراطية التشاركية التي تمت دراستها. للقيام بذلك ، قام الباحث بمسح إثنوغرافي لمدة عامين تم إجراؤه داخل مؤسسات الميزانية التشاركية البلدية في Morsang-sur-Orge ضاحية باريس) ، في الدائرة 11 من روما في إيطاليا ، وفي إشبيلية في إسبانيا. بالتكرار و توصل الى ان إجراءات اختيار الفاعلين الشرعيين في العمل التشاركي لها عواقب مهمة على العمل العام المحلي. عن طريق اختيار ممثلين معينين بدلاً من الآخرين ، أثناء الدفاع عن نفسها ضدها ، يمكن للبلديات أن تشكل الأنظمة التي أنشأتها كمساحات لإضفاء الشرعية على قراراتها أو كنقطة دعم خارج المجال الحزبي بصرامة. هذه الإجراءات لها أيضًا عواقب كبيرة على الفاعلين المختارين ، الذين يمرون أحيانًا بعملية عميقة إلى حد ما التنشئة الاجتماعية السياسية ، كما يتضح من تشعبات مسارها المدني ، ومع ذلك ، يبدو أن المؤسسات التشاركية تواجه معضلة من المفترض أن تفتح دائرة التمثيل من خلال إشراك الجهات الفاعلة غير المهنية في إنتاج السياسات العامة ، والمؤسسات التشاركية سوف تعيد إنتاج تقسيم العمل الكلاسيكية في قلب الحكومة التمثيلية. كخدعة للعقل ، من شأن النقد التشاركي أن يجعل من الممكن تقوية

الحكومة التمثيلية عن طريق الحد من افتقارها إلى الشرعية من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل الوصول إلى المناصب السياسية. يظهر هذا التخصص بشكل أكبر مثل الفجوة بين المطلعين على الأنظمة المشاركون – أولئك الذين يكتسبون مهارات جديدة – والغرباء – الذين يشاركون قليلاً أو أكثر .

الدراسة التاسعة

A theory of articipatory بعنوانEnriqueta AragoneS AND Santiago Sanchez-PageS democracy based on the real case of Porto Alegre European Economic Review journal homepage: www.**elsevier**.com/locate/eer 2008

و في هذه الدراسة أشار الباحث الى نظرية الديمقراطية التشاركية على أساس الحالة الحقيقية في بورتو أليغري

و اعتبر بان الديمقراطية التشاركية هي عملية صنع القرار الجماعي التي تجمع بين عناصر من كل من الديمقراطية المباشرة والتمثيلية: يتمتع المواطنون بسلطة اتخاذ القرار بشأن مقترحات السياسة ويتولى السياسيون دور تنفيذ السياسة .الهدف من هذه الورقة هو فهم كيفية عمل الديمقراطية التشاركية ، ودراسة آثارها على سلوك المواطنين والسياسيين وعلى نتائج السياسة النهائية .تحقيقًا لهذه الغاية ، نستكشف نموذجًا رسميًا مستوحى من تجربة تم تنفيذ الميزانية التشاركية في مدينة بورتو أليغري البرازيلية ، والتي تعتمد على نموذج الاجتماعات بمشاركة مكلفة من قبل أوزبورن وآخرون.نظرة عامة على النتائج الدراسة :بعد حدس نماذج التصويت بأثر رجعي ، تظهر النتيجة الأولى لدينا أن مجموعة السياسات التي يمكن تنفيذها في حالة توازن هي مجموعة فرعية من مساحة السياسة التي تحتوي على النقطة المثالية للمشرع .أي أن المشرع سوف ينفذ فقط السياسات التي تقترب من نقطتها المثالية إلى المدى الذي يكون فيه المشرع غير مبال بين تعريض إعادة انتخابها للخطر من خلال تنفيذ سياستها المثالية ،

نظهر أنه كلما زاد اهتمام المشرع بتولي المنصب ، كانت مجموعة السياسات التي يمكن تنفيذها في حالة توازن أكبر .الحدس واضح: المشرع الذي لا يهتم كثيرًا بالسياسة مستعد لقبول المقترحات بعيدًا عن نقطتها المثالية من أجل ضمان فوز أكيد في انتخابات مستقبلية .من ناحية أخرى ، كلما كان التهديد بالعقاب أكثر ليونة ، كان حجم مجموعة السياسات القابلة للتنفيذ أصغر .أي أن المشرعة التي تعتقد أن فرصها في إعادة انتخابها ستكون منخفضة للغاية ما لم تتبع السياسة التي اقترحها المجلس ، ستكون مستعدة لتنفيذ مجموعة أكبر من السياسات.

تظهر النتائج التي حصلنا عليها أهمية سمتين: (1) المواءمة بين تفضيلات السياسة للمشرع وتفضيلات سياسة المجتمع ؛

(2)درجة تطرف المشرع .بشكل رسمي ، نجد أن توازن الإستراتيجية البحتة يمكن أن يكون من نوعين فقط: التوازن الداخلي أو أقصى توازن تسوية.

الدراسة 10

Outsourcing Participatory Democracy: Critical بعنوانPoe Yu-ze Wan fuk

Reflections on the Participatory Budgeting Experiences in Taiwan , Journal of Public Deliberation. Volume 14 .2018

و في هذه الدراسة حاول الباحث إجراء فحص نقدي لتجارب الموازنة التشاركية (PB) التي لديها انتشرت في جميع أنحاء مدن تايوان على مدى السنوات الثلاث الماضية. يقال إن PB في تايوان لا يزال مبادرة معزولة بدلاً من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إصلاح إداري شامل. ماذا يجعل تجارب الموازنات القائمة على المشاركة في تايوان مثيرة للاهتمام من الناحية النظرية هي أنه في معظم الحالات خارج مدينة تايبيه ، فإن المهام تعزيز الموازنة القائمة على المشاركة ، وتصميم إجراءات المشاركة ، وتنظيم وتعبئة المواطنين العاديين تم التعاقد مع منظمات غير حكومية أو فرق يقودها باحثون .في ضوء الإطار التحليلي لسلطة الدولة – المجتمع السياسي – المجتمع المدني ، يناقش هذا المقال ذلك PB (1)في تايوان يحدث في غياب الدعم النشط من المجتمع المدني ويواجه سياسيًا المجتمع المعادي أو المتشكك في PB ؛ (2) نموذج "الاستعانة بمصادر خارجية" للموازنة على أساس المشاركة يولد حوافز لـ المفوض للتهرب من المسؤوليات الإدارية والسياسية ، ويفرض الهيكلية قيود على أداء المقاول فيما يتعلق بالتعبئة والتنظيم والتداول جودة؛ و (3) يعتمد مستقبل الموازنة القائمة على المشاركة في تايوان على ما إذا كانت طريقة العمل الحالية للموازنة القائمة على المشاركة ستفعل ذلك تفسح المجال لإصلاح مؤسسي أكثر شمولاً وما إذا كان هناك عدد متزايد من المواطنين النشطين ومنظمات المجتمع المدني أن تملأ الحيز السياسي الجديد الذي أوجدته الموازنات القائمة على المشاركة والذي قد يكون بخلاف ذلك تحتلها المصالح الخاصة والنخب السياسية.

الدراسة 11

Futures بمجلة Participatory democratization reconceived Jan Nederveen Pieterse

pêrgamon) www.elsevier.com/locate/futures (2001

و في هذه الدراسة أشار الباحث بانه منذ سبعينيات القرن الماضي ، كانت الديمقراطية التشاركية شعارا لإرساء ديمقراطية حقيقية وشعبية وتقدمية .منذ ذلك الحين تغير المناخ العام من عدة نواحٍ .كيف يتم الآن تصور الديمقراطية التشاركية وإعادة تصورها؟ لوضع هذا السؤال في سياقه ، أعتبر أولاً المناقشات الجارية حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي بشكل عام ، و ثم التركيز على الديمقراطية التشاركية ومعانيها الحالية المختلفة .عادة ما يُنظر إلى الديمقراطية التشاركية في الإصلاحات الجزئية ، وليس على أنها تغيير شامل للنظام ، خاصة اللامركزية وسياسة التمكين .أختم بتقديم سيناريوهات مظلمة وخفيفة للأهمية المستقبلية لإرساء الديمقراطية التشاركية.فالديمقراطية الآن هي الخيال السائد في السياسة .كما يقولون ، "مثل كوكا كولا ، الديمقراطية لا تحتاج إلى ترجمة ليتم فهمها عمليًا في كل مكان يتم الحديث عن السياسة الآن من حيث مؤهلات الديمقراطية – مثل ديمقراطية النخبة ، وديمقراطية الواجهة ، وديمقراطية المؤسسة الحرة ، والديمقراطية الجزئية ، وشبه ديمقراطية ، ديمقراطية منخفضة الكثافة ، ديمقراطية للتشغيل ، ديمقراطية افتراضية ، ديمقراطية راديكالية .من هذا الظرف يتبع اثنين من الآثار .كما يتألف المسار السياسي الآن إلى حد كبير من الاختلافات حول موضوع الديمقراطية الاختلافات أصبحت مهمة مثل الموضوع .إن مهاجمة جملة للديمقراطية تتضاءل الآن ، أو على أي حال أقل تمكينًا بكثير من إعادة اختراع الديمقراطية .لا يدق هذا التفكير في أوجه القصور في الديمقراطية ولكنه يركز على الطرق المختلفة التي يتم من خلالها تصور الديمقراطية التشاركية وإعادة تصورها .أولا أنا أعتبر المناقشات العامة حول الديمقراطية والديمقراطية ، ثم التركز على الديمقراطية التشاركية وما تعنيه وأختتم الباحث بتقديم سيناريوهات مظلمة وخفيفة للأهمية المستقبلية لإرساء الديمقراطية التشاركية.

الدراسة 12

Participatory Democracy and Sustainability. Deliberative بعنوان Norbert Kersting

German Local Democratic Innovation and Its Acceptance by Citizens and

.Sustainability 2021 مجلةCouncilors

و في هذه الدراسة أشار الباحث بانه يبدو أن المشاركة السياسية والاستدامة متشابكان بشكل وثيق. في العقود القليلة الماضية ، يمكن إثبات أن موضوع الاستدامة ومجموعات المصالح البيئية يلعب دورًا مهمًا في مشاركة المواطنين والمشاركة السياسية والابتكارات الديمقراطية على المستوى المحلي. إن استخدام نموذج المعين التشاركي للديمقراطية التشاركية ، والأشكال المختلفة للمشاركة والابتكارات الديمقراطية في المجال التمثيلي ، والديمقراطية المباشرة ، وفي الفضاء التشاركي التوضيحي ، وأخيراً في الأدوات التشاركية التشاورية ، كلها عوامل مهمة في صنع القرار لسياسات الاستدامة. تحاول الورقة هنا سد الفجوة في البيانات التجريبية حول تصورات المواطنين وأعضاء المجالس حول هذه الأدوات التشاركية. يؤمن المواطنون بقوة بأهمية الانتخابات والاستفتاءات ، لكنهم يوسعون ذخيرتهم السياسية ويبدؤون في الاحتجاج والمطالبة بمزيد من الديمقراطية التداولية. ينظر أعضاء المجالس بإيجابية إلى الابتكارات الديمقراطية ، ويؤيد مستشارو حزب الخضر بشكل خاص الآليات التشاركية الجديدة. ومع ذلك ، لا يدعم المواطنون والمستشارون جميع الأدوات الموجودة في نفس الطريقة.و توصل الباحث الى ان تم استخدام الأدوات الديمقراطية المباشرة من قبل مجموعات المجتمع المدني وكذلك الأحزاب البيئية .تتعلق الاستفتاءات بالبنية التحتية الحيوية مثل محطات الطاقة وتوربينات الرياح والطرق السريعة .المظاهرات مثل Friday for Future هي قنوات مهمة للتعبير عن الاحتجاج ، وفي المجال التداول ، يمكن رؤية جميع الأنواع الثلاثة من الأدوات التشاركية: المنتديات المفتوحة مع الاختيار الذاتي ، وتجمعات المواطنين القائمة على الفرز ، ومؤتمرات أصحاب المصلحة التي تركز أكثر على الاستدامة و تشمل مجموعات المصالح البيئية المنظمة .تركز أدوات المشاركة التشاورية (الموائد المستديرة) على مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تعرضت لانتقادات شديدة مثل محطات السكك الحديدية.

يُظهر في هذه الدراسة أن المواطنين يريدون أن يكون لهم رأي أكبر في عملية صنع القرار. يسلطون الضوء على الديمقراطية النيابية والانتخابات. ومع ذلك ، هناك طلب كبير على الاستفتاءات الديمقراطية المباشرة وكذلك الأدوات التشاورية التشاركية. تفضل المنتديات المفتوحة هنا بأغلبية واضحة. أغلبية صغيرة فقط تدعم مؤتمرات أصحاب المصلحة وكذلك تجمعات المواطنين المختارة عشوائيًا. هناك حاجة إلى مزيد من البحث في المزيد من البلدان لتحليل ما إذا كان هذا مرتبطًا بفرص مختلفة للمشاركة في هذه الأدوات .في أواخر عام 2010 ، كان عدد قليل فقط من أعضاء المجالس المحلية يقاومون وينتقدون الأدوات التشاركية الجديدة التي تمنح سلطة أوسع للمشاركة المباشرة لعامة الناس. تظهر الاستطلاعات أن غالبية أعضاء المجالس كانوا يحظون بالتقدير بشكل عام من هذه الأدوات بشكل أكثر إيجابية ورأيتها نوعًا من الإضافات للديمقراطية التمثيلية المحلية. ومع ذلك ، اعتبرت الانتخابات

والاستفتاءات المحلية الأداة المهيمنة والأكثر أهمية من قبل غالبية أعضاء المجالس. دعم معظم أعضاء المجالس أشكالًا أكثر تداولية للمشاركة بالإضافة إلى المزيد من المشاركة غير التقليدية مثل المشاركة في المظاهرات ، إلخ.

الجدول رقم 3 :اهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا :

الباحث	عنوان الدراسة	الهدف	النتائج
Zareh Asatryan and Kristof DeWitte	**Direct democracy and local government efficiency من مجلة European Journa l of Political Economy جامعة ZEW Mannheim, University of Freiburg, 2015 Elsevier B.V. Germany All**	**تطبيق الديمقراطية المباشرة يضمن توفير كفاءة وفعالية من حيث التكلفة من السلع والخدمات في لقطاع العام والسؤال المطروح في هذه الدراسة انه هل يمكن توجيه مشاركة المواطن من خلال الديمقراطية المباشرة المؤسسات (على سبيل المثال ، المبادرات) في زيادة كفاءة القطاع العام؟ نموذج : استخدام نموذج التغليف الحر FDH (Free Disposal Hull)**	**النشاط الديمقراطي المباشر يرتبط بكفاءة حكومية أعلى في توفير السلع والخدمات لكل وحدة من الموارد المستهلكة يجوز لآليات صنع القرار المباشرة تحفيز المزيد من التنافس السياسي وقد يخفف من مشاكل الوكيل الرئيسي المهمة الموجودة في الولايات القضائية المحلية التي تحكمها وسائل الديمقراطية التمثيلية.**

			تشير التجربة الألمانية أيضا إلى أن الإصلاحات الإدارية التي تهدف إلى تحسين كفاءة القطاع العام المحلي قد لها فوائد إضافية عندما تستكمل بمؤسسات ديمقراطية تزيد من دور المواطنين في تقرير القوانين المحلية والسياسات
Stéphanie sotison	la democratie locale participative ou l'émergence complexe d'une nouvelle citoyenneté مذكرة نهاية الدراسة في جامعة ليون 2 معهد الدراسات السياسية ليون 2006	الهدف هو كيف يمكن للمواطنين العاديين الوصول إلى مساحة للمناقشة السياسية حينها ، بحكم التعريف، أنهم لا يشاركون في الحياة المحلية ولها الكفاءة السياسية التي تم تخفيضها إلى التصويت؟ ما هي الأهداف المرتبطة بهذه المشاركة من السكان؟ هل هي وسيلة	بفضل آلية التشاركية تولد ديمقراطية المحلية شكلا جديدا من أشكال المواطنة التي لم تعد تقتصر فقط على قانون التصويت أو الالتزامات المحلية و لكن كذلك على جمعية السكان في إدارة البلدية و تقترح الأطروحة

		للمسئولين المنتخبين لإدارة السياسات العامة على نحو أكثر فعالية؟	تحديث والتغيرات التي تطرأ على طريقة اتخاذ القرار السياسي المحلي و لاسيما من خلال دراسة المستخدمينusager و مشاركة المواطنين في مدينة بون دو كاليه
charlotte villeneuve	management local et démocratie participative le cas de la ville de morsang–sur–orge مذكرة تخصص "إدارة المنظمات والسياسات العامة "بجامعة باريس 2003	قام الباحث بتحليل الآليات التشاركية للمدينة، والنماذج التي تكمن وراءها، وأساليب البناء، وتطورها والصعوبات التي تواجهها المنفذين من حيث أداء النهج التشاركي ..اعتمد الباحث على نوعين من المواد: المقابلات مع الجهات الفاعلة من مورسينتوز، والوثائق البلدية	إدخال نهج الديمقراطية المحلية قد أدى إلى حد ما إلى تغييرات في التنظيم الداخلي للسلطات المحلية لأن السكان لم يتعرفوا من قبل الخدمات التي تقترح له ، فإن الضرورة الجديدة المتمثلة في مراعاة كلمة السكان تجبر المنظمات العامة على أن تكون لها رؤية أكثر عرضية وأكثر منهجية للمشاكل التي

			يثيرها السكان والأجوبة التي ينبغي أن تعطى لهم ويعارض هذا الرأي النظامي التنظيم التقليدي للسلطات المحلية،
GABRIEL RIEL–SALVATORE	Gouvernance locale et démocratie participative le projet de réaménagement bennyfarm a Montréal مذكرة لجامعة QUÉBEC À 2006 MONTRÉAL	وهدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان ممارسات المشاركة العامة قد تطورت في مشروع إعادة التطوير redéveloppemen t Benny Farm بيني مزرعة يعكس أشكال جديدة من الإدارة الحضرية في التنمية استخدام الباحث اثنين من أدوات الجمع الرئيسية للحصول على عناصر الإجابة على الأسئلة و هي مقابلة شبه موجهة والتحليل الوثائقي (ملخصات	الحوكمة يمكن أن تكون أداة جديدة للتخطيط المحلي، تجمع بين حل النزاعات والتشاور.

		والتقارير والاستعراض الصحفي	
Seulki Lee–Geillera, Taejun (David) Leeb,*	Using government websites to enhance democratic E–governance: A conceptual model for evaluation journal homepage: www.elsevier.com/locate/govinf	استعمال الموقع الالكتروني يساعد المواطن على العملية تواصل مع ادارته الحكومية و كذلك تعزيز الديمقراطية التشاركية . استعمال :نموذج مفاهيمي للتقييم	الموقع الالكتروني الحكومي اداة لجمع مقترحات المواطن حول البرامج العامة و تمكنهم من الاطلاع على المعلومات المحلية و لا تقتصر في معرفة المشاريع المحلية فقط و انما كذلك العمل على توليد فعالية للمشاريع المخططة و هي اداة للتعليق على الاداء و المعلومات الحكومية و مناقشة مع الافراد لاخرين يمكن للمواطنين السماح بالاتصال المباشر والحوار المستمر

Cédric Polère	« la démocratie participative état des lieux et premiers éléments de bilan synthèse millénaire 3 du grand lyon وهو مقال حول الديمقراطية سنة2007	الهدف من الدراسة هو الإشارة الى الديمقراطية التشاركية في فرنسا التي نتج عنها ظهورمجالس الأحياء والمجالس التنموية ومجالس التنمية للشباب والخريجين والمشاورات بشأن المشاريع والميزانيات التشاركية ومؤتمرات المواطنين ف في نهاية التسعينيات من القرن الماضي	أي ديمقراطية تقوم على مبادئ المشاركة الفعالة والمشاورة فإن الممارسات التشاركية ستحقق التقدم
فريد صبح القيق	القيق دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجيات للمدن الفلسطينية. فبراير2014	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية الأهداف استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية من المعلومات، حيث قام الباحث بإجراء العديد من	وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعية وإدراكهم لأهمية الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. توصل الباحث إن المنهجية التي تم إتباعها في تطوير الإطار

		اللقاءات مع كافة الإطراف الفاعلة في إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية	التنموي الاستراتيجي تؤسس لمفهوم جديد في أداء وعمل الهيئة المحلّية والمجتمع المحلي .إن هذه المنهجية والأسلوب تعتبر حديثة و رائدة في المجتمع الفلسطيني،
: أساور عبد الحسين السادة	الشباب و المشاركة المجتمعية من مجلة البحوث التربوية و النفسية العدد الثاني وثلاثون لسنة 2011	الشباب هم الفئة الأساسي لعملية التنمية لذا لابد من التأكيد على مشاركتهم الفعالة في بناء المجتمع لان عملية المشاركة المجتمعية تعزز القدرات على تحمل المسؤولية لدى الشباب و تؤدي إلى الثقافة القائمة على الحوار و الثقة و العقلانية الإشكالية إلى أسئلة فرعية كما يلي ما هو نطاق المشاركة المجتمعية ؟و ما هو دور مؤسسات التنشئة مثل	التعليم لا يزال يعتمد على التلقين والحفظ وليس على الحوار

		الأسرة والمدرسة في تكريس قيم المشاركة عند الشباب ؟ و ما هو دور وسائل الإعلام في تحفيز المشاركة المجتمعية عند الشباب ؟	
شواش عبد القادر	مشاركة السكان في التنمية المحلية واليات الارتقاء بها حالة دراسية لبلديات من شمال ولاية سطيف "بوقاعة، عين الكبيرة، عموشة، قنزات سنة 2017	تفعيل مشاركة السكان من اجل تحقيق التنمية المحلية . فقد استخدم الباحث استبيان من طرف المواطنين قام ب توزيع 120 استبيان على التلاميذ، ، وجاء تصميم الاستبيان الخاص بالدراسة حول موضوع تفاعل الساكن مع جمعيات المجتمع المدني، والمشاركة في التنمية المحلية من خلال الانتخابات ومداولات المجلس الشعبي البلدي و مقابلات الشخصية شملت رؤساء المجالس البلدية	من اجل االارتقاء بالمشاركة السكانية يجب تعديل القوانين والنظم الانتخابية التي تسمح بتجسيد مبدا المواطنة و الرفع من مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي و الارتقاء بالإدارة والمواطن معا الى الحكم الراشد من خلال تفعيل العدالة و النزاهة المجتمعية، المسائلة المشاركة. تفعيل مبدا الشفافية واعلام

		وأعضاء من المجلس	المواطنين بالمشاريع التي تخطط لها الجماعات المحلية.
مغربي فريال	الديمقراطية التشاركية كالية لتحقيق التنمية المحلية المملكة المغربية نموذج مجلة المفكر العدد السابع عشر جامعة محمد خيضر بسكرة 2018	دور الديمقراطية التشاركية من اجل تحقيق التنمية المحلية في المغرب كيف يمكن للديمقراطية التشاركية ان تساهم في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي في المملكة المغربية	الية الديمقراطية لتشاركيه تسعى لتجاوز معيقات الحكم و ميلاد علاقة جديدة بين الدولة و شعبها تسودها التعاون من اجل حكم تشاركي و ان التنمية المحلية عملية لا تكتمل دون العملية التشاورية ومن اجل تحقيق مستوى تنموي جيد لابد ان تكون هناك تعاون جدي بين الاطراف الرسميين و الغير رسميين.
عيساوي عز الدين مخبر	الديمقراطية المحلية من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد	تهدف الدراسة لمعرفة مسار الديمقراطية المحلية و تحولها من الديمقراطية التمثيلبة الى	السماح للمواطن في مشاركة و اتخاذ القرارات يؤدي الى

	2015 02	الديمقراطية التشاركية و ماهي الديمقراطية الأنسب	تحويل الحكم الى الحكامة و انها تقوي الديمقراطية التمثيلة و تكملها .
لرضوان مجادي	الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية الثقافية : مدخل في دور المجتمع المدني المنهج التحليلي و الاحصائي مجلة التحولات العدد الثاني جوان 2018	للمقاربة التشاركية بانها الاطار الجديد للمقاربات التنمية باشراك المواطن و اعتبارها جزء مهم حتى يتحقق البرامج و المشاريع التنمية و التشاركية هي الاجراءات التي تهدف لاستعاب الجهات الرسمية و الغير رسمية لبناء وتنظيم ايطار مشاركة تحت ما يعرف بالحكومة المفتوحة gouvernement open تتمحوراشكالية الدراسة على كيف تساهم المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية	بالحكومة المفتوحة gouvernemen t open مصطلح جديد التنمية الثقافية من منظور سوسيو اقتصادي يهدف للتغيير و النمو في راس المال من خلال الاستثمارات المقاربة التشاركية لديها مقومات و ركائز اشتقتها من الحكم الراشد الذي يدعو المجتمعات من التمكين و تشجيعها على التخطيط البرامج و المشاريعها التنموية و هو اسلوب يؤدي

		الثقافية و فيما يتجلى المجتمع المدني فيها ؟	بنتائج مرضية تنعكس ايجابا على المواطن .
نوال لصلج	الديمقراطية التشاركية رافعة للتنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11-10 مجلة الحقيقة العدد 46 سبتمبر2018	تسليط الضوء على الديمقراطية تشاركية في قانون البلدية رقم 11-10.	ضرورة تفعيل دور المواطن والجمعيات والمجتمع المدني في صياغة القرار المحلي و لابد من ايجاد طرق فعلية للمساهمة ايضافة الى تعديل القانون الذي ينص على المشاركة و صياغة ميثاق لمشاركة حال المغرب و تونس

الخلاصة :

و من خلال هذا الفصل قد عرضنا مختلف الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا سواء بصفة جزئية أي ذكر عنصر واحد من موضوعنا فمنها ما تطرق إلى الديمقراطية التشاركية كآلية من آليات الحكم الراشد و حدها و منها من أشار إلى التنمية المحلية في الجماعات المحلية.

من الدراسات من عالجت الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في دراسة واحدة سواء على الصعيد الأجنبي أو العربي أو المحلي, فالدراسات الأجنبية نذكر la démocratie participative état des lieux et premiers éléments de bilan حيث أظهرت هذه الدراسة التشاركية في فرنسا , و كذلك دراسة Gestion de proximité et démocratie participative التي تطرقت إلى الإدارة المحلية والديمقراطية التشاركية في فرنسا و الولايات المتحدة و البرازيل، والميزانية التشاركية لمدينة بورتو أليغري ,أما دراسة التي حملت عنوان la démocratie locale participative ou l'émergence complexe d'une nouvelle citoyenneté فقد أشارت إلى مشاركة المواطنين في مدينة بون دو كاليه)pont de Claix (Isère في فرنسا ,

أما بخصوص الدراسات العربية فقد كانت الدراسة بعنوان دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة و إحداث التنمية السياسية والحكم المحلي الفلسطيني اقرب لدراستنا إلا أنها عالجت الموضوع على المستوى المحلي في فلسطين , وكذلك الدراسة بعنوان دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي التي تطرقت إلى حالة دراسية لمدينة نابلس .

أما على الصعيد المحلي فمعظم الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا نذكر منها الدراسات بعنوان دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري و الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر و الديمقراطية التشاركية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية و أيضا دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية وكذلك تعزيز قيم النزاهة و الشفافية و المساءلة و مشاركة المواطنين من اجل تحسين الخدمات العامة المحلية فقد عالجوا الموضوع من خلال قانون البلدي 11- 10 و كونهم تطرقوا إلى الهيئة المحلية و البلدية بصفة عامة

و إضافة لهذا فسوف نعالج موضوعنا من خلال :

- آخر تعديلات دستورية ل2016 التي تحدثت عن التشاركية لإحداث التنمية في الجزائر.

- فحص و تحليل لقانون البلدية الجديد 10-11.

- قانون الذي يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته .

-تحليل لبرنامج كابدال برنامج دعم القدرات الفاعلين المحليين كاول برنامج للديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية

-سوف نقوم باستبيان لعينة 250 من المواطنين في الجزائر حول المشاركة و نعالجها ببنامج spss.

وهذا لم نطلع عليه في الدراسات السابقة المدروسة .

الفصل الثالث :الدراسة الميدانية لواقع مشاركة المواطن في التسيير من اجل تعزيز التنمية المحلية في الجزائر:

مقدمة الفصل :

فكما سبق و تطرقنا في الفصل الأول إلى الديمقراطية التشاركية و آلياتها و التنمية المحلية و العلاقة الذي تربطهم ببعضهم البعض من حيث الجانب النظري و كذلك مختلف الدراسات الذي تناولت و عالجت هذا موضوع و استنادا لذلك فان في فصلنا هذا سوف نقوم بدراسة واقع مشاركة المواطن من اجل لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بصفة خاصة و مدى تطبيقها ميدانيا و هل من وجود لهذا المصطلح في ارض الواقع.

لذلك سوف نعالجها من الجانب القانوني حيث سوف نقوم بقراءة للدستور الجزائري ل 2016 وأخر التعديلات المتعلق بموضوعنا و قانون البلدية 10-11 و كذلك من خلال قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته بالإضافة إلى دراسة مفصلة لبرنامدج كابدال "الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية" أما من جانب التنظيمي و التطبيقي فسوف نقوم باستبيان لعينة أفراد مجتمع من الجزائر حول المشاركة .فكل هذا كان هدفه أن نقارن و نطابق ما جاء في القانون و ما هو مطبق في ارض الواقع .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المعتمدة في الدراسة:

في هذا المبحث سوف نتطرق لاهمل الأدوات الذي اعتمدنا عليها في دراستنا و الطريقة المستعملة في ذلك فقسمناه الى مطلبين المطلب الأول يتضمن طريقة الدراسة اما المطلب الثاني فسوف نتطرق للادوات التي اعتمدناها .

المطلب الأول : طريقة الدراسة :

من اجل معالجة موضوعنا ميدانيا سوف نقوم أولا بفحص و تحليل الجانب القانوني للديمقراطية التشاركية من خلال الدستور الجزائري المؤرخة في 7 مارس 2016.

وأخر التعديلات الذي نص على إحداث الديمقراطية التشاركية و قانون الجماعات الإقليمية و بالخصوص قانون البلدية 10-11 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 هنا لم نتطرق لقانون الولاية اخترنا فقط القانون البلدي باعتبار ان البلدية هي المكان الذي يسمح بممارسة الديمقراطية التشاركية بصورة اسرع كونها الخلية الأساسية و الأولى التي تربط المواطن بادارته المحلية مباشرة .

و كذلك من خلال قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته لسنة 2006

ثم تحليل برنامج " كابدال " « **capdel** »[1] ديمقراطية تشاركية و تنمية محلية و هو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية

_سوف نستعمل برنامج spss لعلاج االاستبيان

تعريف النظام الإحصائي Spss: هو أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلة ويندوز، وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات ، ومن ثم القيام بتحليلها (التحليل الاحصائي) ، ويعتمد النظام الإحصائي Spss على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على مُعالجة البيانات التي يتم مدُّه بها، ويمكن استخدامه في جميع مناهج البحث العلمي.

[1] **CAPDEL: Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local. « DEMOCRATIE PARTICIPATIVE ET DEVELOPPEMENT LOCAL » . بالانجليزية Capacity building program for local development actors. "PARTICIPATORY DEMOCRACY AND LOCAL DEVELOPMENT"**

.

يتكون الاستبيان من لعينة أفراد مجتمع في الجزائر و هي تلك المجموعة الجزئية من مجتمع الدراسة و تتكون من 250شخص تم استجوابهم باستبيان الكتروني وقمنا بإدخال وتحليل بياناته برنامج spss لمعرفة آرائهم حول ثقافة المشاركة لتحقيق مشاريع تنموية للمنطقة.

سوف ندرس النموذج ب spss و اعتمدنا أولا حساب معامل الاختبار alpha de cronbach 0.702 و هذا بعد حذف السؤال 2 و 12 من الجزء الثاني من الاستبيان فتحصلنا على نموذج مقبول احصائيا للدراسة كما سوف نقوم باختبار العلاقة بين المتغير المستقل "المشاركة " و المتغير التابع "التنمية المحلية".

المطالب الثاني : أدوات الدراسة:

الفرع الأول :الوثائق القانونية:

: الوثائق القانونية التي نصت على الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

-تحليل و فحص واقع الديمقراطية التشاركية في دستور الجزائر ل 2016 : من خلال المواد 7 و 8 و 9 ,15 ,16 17, 200 201, 202 ,203.

-تحليل و فحص الديمقراطية التشاركية من خلال قانون البلدية 10-11 : في المواد 1 و 2 ,3 ,11 , 12 ,13, 14 و26

-تحليل و فحص الديمقراطية التشاركية من خلال قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته لسنة 2006 :من خلال هذا القانون الصادر في 20 فبراير لسنة 2006 في المادة 11و 15 .

الفرع الثاني: التعرف على برنامج كابدال و تحليله و مدى سيرورته:

-تعريف بلبرنامج .

-أهدافه.

-كيفية عمله.

-و اهم التطورات التي وصل اليها البرنامج في سنة 2022.

الفرع الثالث : استبيان)حول ثقافة المشاركة في الجزائر:)

لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة للتعرف على دورا لمشاركة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي قمنا باستبيان الكتروني لعينة من بلديات حول مختلف أقطار الموطن متكونة من 250شخص حيث أن عبارات الاستبيان تم صياغتها بأسلوب سهل ومفهوم اعتمدنا في بناء على العديد من الدراسات نذكرها :

-محمد خشمون بعنوان مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على المجالس البلدية في التنمية المحلية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة دكتوراه سنة 2010-2011.

-ضياء الحق عمار بعنوان سبر أراء حول الديمقراطية التشاركية بتونس و هي دراسة إقامتها منظمة أنا يقظ بتونس حول فهم الشباب للديمقراطية التشاركية و مشاركة الشباب في الحوكمة المحلية.

https://www.iwatch.tn/ar/article/145

- انس عرعار بعنوان المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة دراسة ميدانيو بمدينة باتنة سنة 2015 -2016.

-للباحث ياسر عبد طه الشرفا و وسيم إسماعيل هبيل عنوان المقال دور المشاركة المجتمعية في رسم خطط وسياسات الهيئات المحلية في قطاع غزة(دراسة حالة بلدية غزة).

https://academia-arabia.com/ar/reader/2/76478

أما تصميمه فقد تكون من قسمين ، حيث يحتوي القسم الأول من الاستبيان على معلومات متعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من الجنس، السن, المستوى التعليمي ،البلدية , الولاية , مدى المشاركة.

- القسم الثاني من الاستبيان فقد شمل أسئلة حول متغير المشاركة تضمن 15سؤال .

- القسم الثالث من الاستبيان شمل متغير حول التنمية المحلية و تضمن 11سؤال . (الملحق رقم 9)

المبحث الثاني :تحليل الدراسات و نتائجها:

المطلب الأول :قراءة واقع الديمقراطية التشاركية في الوثائق القانونية:

1قراءة واقع الديمقراطية التشاركية في دستور الجزائر ل 2016 : فقد تطرقنا في دراستنا هذه للدستور أولا كونه أسمى وثيقة قانونية و قد أشار في فصله الثّاني بعنوان الشّعب و من خلال المادة 7 و 8 بان الشعب مصدر كلّ سلطة. السّيادة الوطنيّة ملك للشّعب وحده .يمارس السّيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه منتخبين لرئيس الجمهوريّة أن يلتجئ إلى إرادة الشّعب مباشرة.

كما نصت المادة 9 أن الشّعب يختار لنفسه مؤسّسات من اجل القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية – تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها الطبيعية والبشرية والعلمية .

و تمت إضافة المادة 15 و التي تنص صراحة عن الديمقراطية التشاركية حيث جاء فيها ما يلي : تقوم الدّولة على مبادئ التّنظيم الديمقراطي. المجلس المنتخَب هو الإطار الّذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته ويراقب عمل السّلطات العموميّة. وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

أما في المادة 16 و التي كانت في دستور 2008 منصوص عليها في المادة 15 أن الجماعات الإقليميّة للدّولة هي البلديّة والولاية. والبلديّة هي الجماعة القاعدية في المادة 17يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللاّمركزيّة ومكان مشاركة ا لواطن في تسيير الشّؤون العموميّة. كما مس تعديل الدستور إضافة فصل ثالث في الباب الثالث بعنوان المؤسسات الاستشارية .

و من بين مواده المادة و 201 و200 التي نصت على إحداث مجلس أعلى للشباب عرفته على انه هيئة الاستشارية يضم المجلس ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن ا لمؤسسات العمومية ا لمكلفة بشؤون الشباب حيث تعمل هذه الهيئة على تقديم آراء و توصيات حول ا لمسائل ا لمتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي.

كما نصت المادة 202 و 203 تؤسس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية مهمتها اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد من بين مبادئها تكريس الشفافية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية .(ملحق رقم 2)

2-قراءة واقع الديمقراطية التشاركية من خلال قانون البلدية 10-11 :

فنلاحظ انه في الباب الأول من القانون و من خلال المواد 1 و 2 و3 التي نصت على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون. هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و كذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه. إما بالنسبة للمواطن و مشاركته فقد تم تخصيص له باب كامل بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية .

و تنص مواده 11 و 12 و 13 و 14 تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين و لاستشارتهم حول الخيارات و الأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكنه استخدام و استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكنه تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين. قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري كما يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به و يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية أو خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا الذين من شانهم تقديم أي مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم. يمكن لأي شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و كذا القرارات البلدية .

كما نصت المادة 26 أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية و لكل مواطن معني بالموضوع المداولة (ملحق رقم 3).

3-قراءة واقع الديمقراطية التشاركية من خلال قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته لسنة 2006 :

من خلال هذا القانون الصادر في 20 فبراير لسنة 2006 و الذي نصت المادة 11 منه بعنوان الشفافية في التعامل مع الجمهور انه لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية يتعين على المؤسسات و الإدارات و الهيئات العمومية أن تلتزم أساسا باعتماد إجراءات و قواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها و سيرها و كيفية الاتخاذ القرارات فيها و

تبسيط الإجراءات الإدارية بالرد على عرائض و شكاوى المواطنين و إعطاء سبب قراراتهم عندما تصدر في غير صالح المواطن و تبيان طرق الطعن فيها .

أما المادة 15 فقد نصت باعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار و تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية و تمكين وسائل الإعلام و الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد (ملحق رقم 4).

المطلب الثاني :تعريف برنامج كابدال النموذجي (capdel) أهدافه و محاوره :

الفرع الأول : تعريف برنامج كابدال :

برنامج "**كابدال**" "**الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية** " و هو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية يشرف عليه ثلاثة اطراف أولهم وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تحت إشراف السيد محمد دحماني المدير الوطني للمشروع و هو الممثل الرئيسي للمشروع و يراس على وحدة تسيير المشروع (Unité de Gestion de Projet du programme capdel)

و المتكونة من منسق وطني , منسقين محليين على راس كل بلدية نموذجية , مساعدين و مكلفون بالاتصال الثاني الاتحاد الأوروبي و ثالثا برنامج الإنمائي للأمم المتحدة.[2]قدرت قيمة البرنامج ب 10 ملايين يورو 2.5 مليون من قبل الحكومة الجزائرية 7.7 مليون من طرف اتحاد أوروبي و 170000 يورو من قبل برنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

يهدف البرنامج من خلال المقاربة النموذجية سيتم إنجازها في 10 بلديات نموذجية عبر تراب الوطن إلى تهيئة الظروف الملائمة من اجل حكامة بلدية و المشاركة ستختبر لمدة 4 سنوات القادمة من 2017 إلى 2020 في البلديات النموذجية و هي غزوات (ولاية تلمسان)- أولاد عبد القادر (شلف) –تيغريت (تيزي وزو) – جميلة(سطيف)-بن معوش (بجاية)-الخروب(قسنطينة)- بابار(خنشلة)-مسعد (الجلفة)-تيمون (أدرار) –جانت (ايليزي) في الأول بعدها انسحبت بلديتين من البرنامج بن معوش (بجاية) و تيغريت (تيزي وزو) .[3]

[2] Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement, « Recommandations des acteurs locaux pour la mise en oeuvre du CapDeL» 1, Alger – Septembre 2017,p 28-29,
[3] Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement, « Recommandations des acteurs locaux pour la mise en oeuvre du CapDeL .op.cit.p 5 et 6.

تعتبر هذه البلديات الخاضعة للبرنامج عبارة عن حقول تجاربية لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية و التجارب الناجحة منها ستعمم بعدها على كافة بلديات عبر الوطن انطلقت أشغال ورشة برنامج كابدال يوم 16 جانفي 2017 وقد تم اختيار هذه البلديات على أساس معايير اقتصادية تتمثل في الجدول التالي :

الجدول رقم 4 : الخصائص الاقتصادية للبلديات النموذجية.

البلدية	**خصائصها الاقتصادية**
غزوات تيغزيرت (سابقا)	الصيد البحري
تيميمون جنات	واحات النخيل
بابار	سوق البستنة – مزارع الحبوب – تربية الحيوانات
مسعد	أشجار الفواكه – تربية الحيوانات
ولاد بن عبد القادر	زراعة الطماطم –الزراعة المائية (l'aquaculture)
بن معوش (سابقا)	تجفيف التين و تحويل الزيتون
جميلة	أشجار الفواكه – مزارع الحبوب
خروب[4]	تجارة الماشية – مزارع الحبوب

[4]Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement CapDeL.op.cit.p 23.

المصدر :الجدول من اعداد الباحثة استنادا لبرنامج كابدال

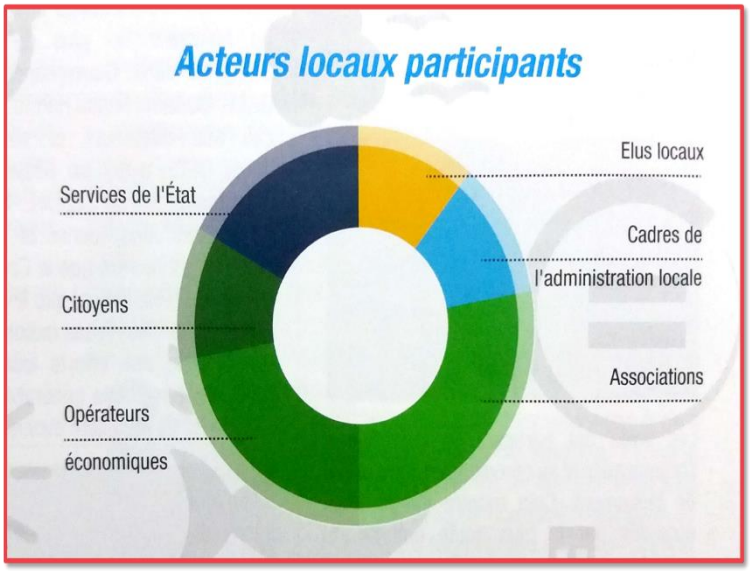

الفرع الثاني :الفاعلون المحليون لبرنامج كابدال :

المنتخبون المحليون المتمثلين في رئيس البلدية و مجلس البلدي المنتخب , المواطنين خاصة الشباب و النساء ,

المجتمع المدني , المتعاملون الاقتصاديون منهم التجار و مزارعين و الصيادين و كذلك أصحاب المشاريع المصغرة ,

إطارات البلدية وإطارات حكومية تقنية.[5]

(الملحق رقم 5)

الفرع الثالث :أهداف برنامج كابدال :

لبرنامج كابدال عدة اهداف نذكرها :

-يساهم برنامج كابدال في تحسين حكومة المحلية و تعزيز التلاحم الاجتماعي.

- ابراز اقتصاد محلي تضامني و متنوع .

- بناء رؤية مشتركة للعمل المشترك بين الفاعلين المحلية شباب و نساء , سلطات محلية , مجتمع مدني , قطاع خاص لكي يتمكنوا معا من تصميم و تحديد و العمل على تجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم .

-تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .[6]

الفرع الرابع :محاور برنامج كابدال :

[5] Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement capdel.op.cit.p11

[6] برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية **كابدال** تنمية محلية و ديمقراطية تشاركية "بطاقة تعريف البرنامج " وثيقة موزعة بورشة المشروع في بلدية غزوات النموذجية – تلمسان بتاريخ 15 مارس 2018 .ص 2 .

1 الديمقراطية التشاركية و العمل المشترك بين الفاعليين المحليين :

حيث هذا المحور يبين اليات الدائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني مواطنين خاصة شباب و نساء منظمات المجتمع المدني و متعاملين اقتصاديين إلى جانب السلطة المحلية في ادراة شؤون المحلية بطريقة تشاورية و توافقية يتم تأسيسها بع ذلك عن طريق مداولات المجلس عبر ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة الذي يسمح بالمشاركة و توطيد العلاقة بين الفاعلين المحليين.

2 عصرنة و تبسيط الخدمات العمومية :

يهدف إلى حصول مواطنين على خدمات عمومية ذات جودة و كابدال سوف يدعم مشروع تحديث الإدارة المحلية من خلال مرافقة البلديات لكي تلبي الخدمات على احسن وجه لتلبية حاجات المواطنين من جهة و من جهة أخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم إدارة في تقديم الخدمات وسيتعلق الأمر بتحديث و تبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء شباك موحد للخدمات العمومية للبلدية و تطوير استخدم التكنولوجيات الحديثة و الإعلام و الاتصال .

3 التنمية الاقتصادية المحلية و تنويع الاقتصاد :

يهدف إلى خلق فرص عمل و مداخيل مستدامة من خلال تعزيز التخطيط الاستراتيجي المحلي مما سوف يحول البلدية من اتكال و الاستهلاك الميزانية إلى منطق نشط خلاق للثروة و المداخيل المستدامة

سيكفل البرنامج دعم الفاعلون المحليون بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الكفيلة للبلدية و خلق فرص عمل و تعرف على مجالات المشاركة بين قطاع عام خاص

4 التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي :

هدف استراتيجي لهذا المحور تعزيز نظام وطني لتسيير مخاطر في بعده المحلي من اجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية لضمان استدامة العمل التنموي [7] (الملحق رقم 6)

الفرع الخامس :منهجية عمل برنامج كابدال :

[7] الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية . ورشة إنطلاق برنامج "كابدال " : "ديمقراطية تشاركية و تنمية محلية" . https://www.interieur.gov.dz/ . على الساعة 21 : 18 تاريخ 2022/03/27.

أقام برنامج كابدال منذ انطلاقه بورشات محلية تم إشراك فيها فاعليين في كل بلدية نموذجية من اجل تحديد منهجية عمل المستقبل action a venir ميز هذه الورشات أسلوب التواصل و مشاركة المعلومات , الوقائع و التطلعات تسعى للتعرف بشكل دقيق و مفصل على البلدية و فاعليها و تحديد من هم الشركاء الذين يلعبون دور مهم عن طريق دعوتهم و التخطيط الاستراتيجي و التدريب القائم على العمل .

الورشات المحلية : les ateliers locaux

وهي أول خطوة لبرنامج كابدال لتفعيل فضاء الديمقراطية التشاركية يتم تنظيم الورشات على مستوى كل بلدية نموذجية الهدف من الورشة هو معرفة الفاعلين الأساسيين للتنمية المحلية في هذه البلديات و التعريف بالبرنامج " capdel" للفاعلين الحاضرين في الورشات تنظمه البلديات و يتم من خلالها كل الصعوبات و القيود , الفرص , الطموحات و العديد من التساؤلات بخصوص الشأن المحلي.[8]

عملية التشخيص المحلي : diagnostics territoriaux participatifs

يهدف التشخيص الإقليمي ، الذي تم إجراؤه بواسطة مجموعة من الخبراء من المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية (CENEAP)تحت إشراف وحدة إدارة المشروع ، إلى وضع جرد للوضع في البلديات النموذجية ، من خلال تحليل وضع الحكم وإدارة الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية والإدارة المخاطر البيئية. سيشكل هذا التشخيص ، من ناحية ، مجموع المعرفة الموضوعية لواقع البلدية وأراضيها ، مما سيجعل من الممكن التكيف تنفيذ الحكم المنسق وعملية التنمية المحلية التي تعززها CapDeL، في السياق المحلي .

وستشكل أيضًا وضعًا مرجعيًا سيسمح ، في نهاية البرنامج ، في عام 2020 ، بقياس التقدم الذي أحرزته البلديات بشكل ملموس. إلى نهج نموذج .CapDeL وبالتالي، بفضل مشاركة جميع الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسية والمجتمع المدني، تتيح هذه التشخيصات التشاركية معرفة تصور وتقدير مختلف الجهات الفاعلة ، ونمط الحكم على مستوى البلديات ؛ مستوى هيكلة ومشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار ، وعلاقاته بالسلطات البلدية ؛ جودة الخدمات العامة.,مستوى التنمية الاجتماعية

[8] شويخي سامية .الخدمات العامة التشاركية بين الظاهرة و الضرورة .أطروحة دكتوراه. جامعة تلمسان .2019-2020 .ص296

والاقتصادية؛ إمكانات الأراضي البلدية للتطوير والاستثمار؛ من القطاعات الاستراتيجية التي سيتم تطويرها وخلق فرص العمل ؛ المخاطر البيئية وتأثيرها على التنمية ؛ مصادفة قيود محددة من قبل كل مجموعة من الممثلين.

هذه التشخيصات تجعل من الممكن إطلاق ديناميكية مشاركة جميع الجهات الفاعلة في بناء رؤية واقعية ومشتركة من القائمة، ضعف أراضي البلدية وتطلعات كل من الفاعلين فيها معًا، سيكون لديهم ، بأنفسهم ، سبل تحديد سيناريوهات التحسين والتطوير ،وبالتالي اتخاذ الخطوة الأولى نحو التخطيط المنسق والإدارة المشتركة للتنمية المحلية ، والتي ستلهم بشكل إيجابي تطوير الخطط المجتمعية اعتبارًا من عام 2018 و تطوير الجيل القادم.

رسم خرائط وتقييم قدرات منظمات المجتمع المدني: La cartographie et l'évaluation des capacités des organisations de la société civile dans les communes pilotes

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالقطاع التطوعي، الواردة في التشخيص الإقليمي، تجريCapDeL ، بدعم من شركة من الخبراء الوطنيين، دراسة لرسم خرائط وتقييم قدرات منظمات المجتمع المدني في البلديات التجريبية ، والتي ، على من ناحية ، ستعمل على إنشاء ملاحظة للوضع الأساسي لهذه المنظمات من أجل تحديد احتياجات بناء القدرات لديها ، ومن ناحية أخرى المشاركة في مراقبة وتقييم جهود CapDeL نحو هذا التحسين .

كما سيسلط الضوء على تصنيف الجمعيات ، وتمثيلها ، وقدراتها ، وتنظيمها وطريقة عملها ، فضلاً عن مستوى تعاونها مع السلطات المحلية[9].وقد وضع كابدال عدد من المعايير بالتعاون مع احد مراكز البحث أداة لتصنيف الجمعيات المحلية و من معايير التصنيف الجمعيات :

– تاريخ الجمعية : هل لدى الجمعية خبرة كافية في مجال نشاطها ؟ هل أدارت من قبل نشاطات عمليتيه ؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن أي نوع هي تلك النشاطات ؟

– الوضع القانوني : هل الجمعية مؤسسة وفقا للقانون؟ هل تحترم الجمعية جميع المتطلبات القانونية للهوية القانونية والتسجيل و الاعتماد ؟

[9] CapDel, «Le CapDeL :Une tripartite innovante de partenariat pour la démocratie participative et le développement local en Algérie », www.interieur.gov.dz/images/FICHE-INFO-Fr-Finale.pdf,consulté en octobre2018.

– المهام والسياسات: هل تتشارك الجمعية قيم وأهداف كابدال؟ هل دورها واضح؟

– الحكامة : هل تستجيب الجمعية لمتطلبات شركاء كابدال من حيث سير العمل الداخلي (جمعية عامة، مكتب ، إدارة، هيكل تنظيمي، هيأة رقابة)؟[10]

الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين : charte communale de la participation citoyenne

وضع برنامج كابدال ميثاق البلدي للمشاركة و المواطنة و تم إنشاء في كل بلدية نموذجية لجنة سماها " لجنة محلية مفوضة comute local delegue " تتكون من 15 الى 20 عضو منتخبين و إطارات من البلدية و ممثلين عن المجتمع المدني , جمعيات , لجان أحياء , سكان , فاعليين اقتصاديين يقوم هؤلاء الأعضاء بصيغة استشارية فيما بينهم بإنشاء مشروع الميثاق ثم بعد الاتفاق عليه يتم اداعه لدى مجلس البلدي ليقوم بمناقشته و تثمينه و اعتماده بالمداولة .

–مثال عن ذلك قد قمنا بحضور اجتماع كابدال في بلدية غزوات بتاريخ 15 مارس 2018 من اجل إنشاء ميثاق المواطن حضر هذا الاجتماع كل من المنسقة المحلية لبرنامج كابدال على مستوى بلدة غزوات كما حضر الكاتب العام للدائرة و بعض موظفون من البلدية و رأساء جمعيات و أساتذة و بعض المواطنين غزوات حيث قام الكاتب العام لدائرة غزوات بعرض اهم عناصر التي تم الإجماع علها في الميثاق و تتمثل في :

التكوين عن طرق إحداث دورات تكوينية لأعضاء المجلس الشعبي و موظف البلدية للتحكم في تسيير مختلف الملفات و المصالح

إحداث مجلس استشاري حيث يتكون المجلس من لجان مختصة لجان اقتصادية مثلا و يتمتع أعضاءه بالكفاءة عهدته تتماشى مع المجلس الشعبي البلدي من بين أدواره انه يقدم المعلومات للمواطنين و يقوم بفتح قنوات إضافية للتواصل مع المواطنين باستخدام موقع الكتروني خاص بالبلدية –النشر في لوحات الكترونية–الاذاعة السمعية.

–قيام بأيام تحسيسية للمواطنين لشرح فعاليات و إيجابيات الديمقراطية التشاركية و ضرورة المشاركة في البناء المحلي باشراك الجمعيات و لجان الأحياء.

[10]إعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام قصد تشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال (CapDel) في البلديات النموذجية العشر.كابدال 2017. .تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/28.

كما نص الميثاق عن كيفية تنظيم لجان الأحياء حيث تعبر عن اجتماع أشخاص من نفس الحي تربطهم المصلحة المشتركة لحيهم بصفة تطوعية لتحسين إطارهم المعيشي يجب أن يكون نشاطهم يتماشى مع التنظيمات المعمول بها و هي تشكل الخلية الأولى لاقتراح المشاريع التنموية أو القيام بمبادرات تحسين الحي وتقوم بالدور التحسيسي لسكان الحي حول القضايا المطروحة أو إقناعهم بقرارات المتخذة من طرف المجلس الشعبي البلدي وتتشكل هذه اللجنة من 10 أعضاء يتم انتخابهم من الحي و البلدية تقوم بتعيين مندوب يشرف على عملية الانتخاب كما توفر المكان المناسب للعملية و يكون في هذا الانتخاب الشفافية التامة و يتم إفراز الأصوات أمام السكان .

نص كذلك على وحدة الحي حيث تم اقتراح تقسيم غزوات إلى 8 وحدات zone كل وحدة تتكون من مجموعة معينة من الأحياء لوحدة الحي رئيس يتم تعيينه من بين رأساء لجان الأحياء المكونة للوحدة فيما بينهم حيث يقوم رأساء وحدة الحي بحضور مداولات مجلس البلدي و يقدم اقتراحاته و آراءه خلال المداولة و لاكن ليس له الحق في التصويت ثم يقوم رؤساء بنقل مجريات المداولة لرأساء لجان الأحياء ثم هؤلاء بدورهم ينقلون المعلومة لسكان الحي كما يمكن لرئيس الوحدة الحي أن يقدم أي معلومة تساعد عمل المجلس ,بعد ما يصادق على هذا الميثاق رئيس المجلس البلدي يتم انعقاد أيام تحسسية للمواطنين بانطلاق الديمقراطية التشاركية في غزوات وتعريفهم بما ورد في الميثاق .(الملحق رقم 7)

المجلس الاستشاري البلدي (للاستشارة و المشاركة) : Conseil Consultatif communal

من بين الأشياء التي طلبها المشاركون في ورشات البرنامج تقوية اليات المؤسسية للمشاركة في ارض الواقع في جميع البلديات تقريبا تم طلب إنشاء مجالس استشارية للمواطنين و التي تجمع الجهات الفاعلة المحلية بما في ذلك ممثلون لجان الأحياء أولا و قبل كل شيء ورؤساء الجمعيات كذلك المتعاملين الاقتصاديين و المتخصصين و المؤهلين في المجتمع .

كما يجب على لجان الأحياء أن تلعب دورا مهما كأساس لهذه المجالس الاستشارية وفقا للمشاركين من جميع البلديات لذلك من الضروري تنشيطها و تشجيع عمل اللجان و الهياكل الاجتماعية و ميثاق المواطن هو من يحدد عمل المجلس الاستشاري .[11] (الملحق رقم 8)

[11] Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement capdel .op.cit. p 19 et 20 .

الفرع السادس :اهم تطورات برنامج كابدال لسنة 2022 :

عرف برنامج كابدال في سنة 2022 تطور ملحوظ من خلال انعقاد العديد من الورشات عبر البلديات النموذجية و الملتقيات العلمية التحسيسية و كذلك انعقاد العديد من الدورات التكوينية و كل هذه المعلومات تم الحصول عليها من الصفحة الرسمية الخاصة بالبرنامج كابدال programme capdel .

بلدية مسعد (الجلفة):

نظمت جمعية ريادة اليوم المحلي للقشابية والبرنوس ومنتجات الصناعات النسيجية، تحت شعار "معا للحفاظ على موروثنا التقليدي" و تدعوا الجمعية المواطنين للمساهمة في العمل على تثمين وإنجاح هذا اليوم ليكون بمثابة مرجع ويوما سنويا تحتفل به المنطقة للتعريف بموروثها المادي الذي تزخر به.فعاليات الافتتاح المحلي للقشابية والبرنوس وذلك ببرنامج حرفيات والممول من طرف برنامج كابدال، و بحضور ممثلي السلطات المحلية

:رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضاء من المجلس الشعبي البلدي.

ممثل عن المجلس الشعبي الوطني

.أعضاء من المجلس الشعبي الولائي.ممثل برنامج كابدال.

مدير السياحية والصناعات التقليدية بولاية الجلفة

ممثلين عن دائرة مسعد.

مدير الثقافة لولاية الجلفة.

مدير البيئة لولاية الجلفة.

مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ووفد من الساكنة والحرفيين والحرفيات والعاملين في الصناعات التقليدية تحت حضور تغطية محلية ووطنية.

وقد تم الإعلان من طرف جمعية "ريادة" لبلدية مسعد النموذجية عن انطلاق إنطلاق منصة تسويقية لمنتجات الصناعة النسيجية لمشروع "حرفيات" الممول من طرف البرنامج و يهدف المشروع إلى تثمين الصناعات النسيجية التقليدية (البرنوس و القشابية)، تكوين ومرافقة مجموعة من النساء الحرفيات الناشطات في هذا المجال، وتنظيمهن في إطار تعاوني من أجل الترويج للمنتوجات و تسهيل عملية التسويق حيث تم إنشاء رابط خاص من اجل تسويق المنتوج "https://reyadadz.org/shop/"

وفي 18 ماي قام مدير الوكالة الولائية بالجلفة السيد بن سليمان بلقاسم والسيد مشلفخ ميلود أستاذ في اطار الزيارات الميدانية مكون على مستوى الوكالة و مدير فرع مسعد والمكلفة بالاتصال بزيارة ورشة نموذجية متخصصة في تحويل الصوف حيث تم شرح كيفية الاستفادة من دعم الوكالة والتسهيلات المقدمة بالإضافة إلى الاستراتيجية المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتحقيق المقاربة الاقتصادية التي اعتمدتها الوكالة ا.

- وخلال يومي 14 و 15 تحت شعار مسعد الخضراءGreen Messaad وبمشاركة ساكنة الحي قمنا في اطار مشروع مسعد الخضراء بنشاطات من اجل إعادة تهيئة حديقة ساحة الشهداء المقابلة لمقر البلدية وشملت :

تنظيف كلي للحديقة.

تقليم الأشجار وتزيينها .

تصليح الإنارة.

الانطلاق في طلاء جدران الحديقة وتزيينها.

بلدية جميلة (سطيف):

عرفة بلدية جميلة تبني مشروع التنمية المحلية التعاونية "تمهيد " الذي نظمته جمعية "أصدقاء جميلة" الدورة التكوينية الثالثة في مجال الفسيفساء لفائدة شابات و شباب البلدية الراغبين في الخوض في مهنة حرفية ذات صلة مع المعلم الأتاري الروماني" كويكل " الذي تشتهر به بلدية جميلة النموذجية .

و تهدف هذه الدورة التي ستدوم 10 أيام، إلى تعزيز قدرات المستفيدات و المستفيدين في مجالات فنية، بعد تلك الدورات التدريبية التي سبقتها و التي تمحورت حول التشكيل الفني للعناصر المعمارية بالصلصال، و القولبة الفنية و التشكيل الثلاثي الأبعاد.

كما يهدف مشروع "تمهيد" الذي استفاد من دعم و تمويل من قبل برنامج كابدال، إلى خلق فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة الشباب في قطاع الحرف المتعلقة بالتراث الأثري لبلدية جميلة .

و من بين النتائج المرتقبة للمشروع:

-تكوين مجموعة من 36 شابا على التقنيات الحديثة

-للقولبة باستعمال التقنيات الرقمية الثلاثية الأبعاد

-تكوين مجموعة من 15 شاب من بينهم 5 نساء على تقنيات صنع الفسيفساء و إنشاء ورشة فسيفساء لفائدة الأطفال.

-تعزيز تنوع المنتجات الحرفية المرتبطة بالتراث الأثري و سبل تسويقها

-توعية الساكنة والسلطات المحلية حول القيمة الاقتصادية للموقع الأثري كمحرك للتنمية المحلية المستدامة. يستمر تدريب الحرفيين الشباب من مدينة جميلة النموذجية في مجال تصميم اللوحات الفسيفسائية في جو جميل ، في ورشة عمل مشروع "تمهيد" الذي تنفذه "جمعية أميس جميلة" بدعم من البرنامج .يهدف المشروع إلى تعزيز التراث الثقافي المحلي المتمثل في الموقع الأثري الروماني "Cuiccul"، الواقع في قلب المدينة ، لجعله رافعة حقيقية للتنمية المحلية المستدام.

- نظمت جمعية الشباب الرياضي لبلدية جميلة في اطار المشروع الجمعوي للتنمية المحلية الذي يدعمه برنامج كابدال دورة كويكل جميلة للدراجات الجبلية VTT شهد الحدث نجاحا كبيرا من حيث التنظيم و التنسيق متعدد الفاعلين و مستويات الحكامة محليا حسب المقاربة التي يروج لها برنامج كابدال، حيث عملت الجمعية مع البلدية و الدائرة و الولاية و المديرية الولائية للرياضة بالشراكة مع جمعية GREEN BIKE التي أضفت طابعا بيئيا و مستداما لهذا الحدث الرياضي .و كان لهذه المظاهرة الأولى

من نوعها أيضا نجاحا كبيرا من حيث المشاركة: 60 مشاركا من 16 ولاية واجهوا صعوبات مسار طوله 16 كلم عبر المدينة و الموقع الأثري الروماني الشهير "كويكل" و الجبال المجاورة

بلدية تيميمون (ادرار) :

تحت رعاية السيد والي ولاية تيميمون المحترم، وإشراف السيدة مديرة السياحة والصناعة التقليدية لولاية تيميمون، بدعم من برنامج كابدال، والتنسيق مع السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون ومساهمة كل من المركز الجزائري للتراث الثقافي المبني بالطين ومديرية الشباب والرياضة لولاية تيميمون، تم تنظيم مشروع أنامل سعف من طرف جمعية تيفا وتزيري للمحافظة على الأصالة والتراث تيميمون السعفيات بقصر تالة، تظاهرة الصالون الوطني " يناير سعف وحرف" تحت شعار السلالة صحة واقتصاد" بالساحة العمومية تيميمون قرب مقر بلدية تيميمون،

و تم توقيع اتفاقية التعاون بين جمعية تناس و المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص بتيميمون ITMAS ، ضمن إطار التعاون بين الجمعيات المحلية ومساعدتها ومرافقتها ميدانياً في تنفيذ برامجها...خاصة بعد استفادة الجمعية من مشروع آزرو الممول ضمن برنامج كابدال CapDel يتعلق بالعناية بالنخيل وتنظيفها وتحويل مشتقاتها إلى أعلاف طبيعية و تم الاتفاق على النقاط التالية :

-تحضير خليط من مخلفات جريد النخيل لتحويلها إلى أعلاف طبيعية.

-تحضير الكومبوست (compost) من مخلفات جريد النخيل

-التكفل بتسويق الكمبوست للفلاحين وبالتنسيق مع إدارة المعهد.

و قد شاركت جمعية تناس بمحافظة الغابات لولاية تيميمون بمعرض لمنتوجات من مشتقات نباتية تتمثل أساسا في شجرة النخيل ، منتوجات حرفية سعفية و أعلاف لمشروع آزرو الممول من طرف Union européenne en Algérie الاتحاد الأوروبي في الجزائر في اطار برنامج Programme Capdel برنامج كابدال ، وهذا بحضور والي ولاية تيميمون و رئيس المجلس الشعبي الولائي ، ومحافظ الغابات و مدراء و السلطات المحلية المرافقة .

و قامت البلدية بحملة تشجير استفاد منها

-حي بني وسكن.

-حي تنغرت (جمعية اجدل).

حي المستقبل.

-نظمت جمعية_تينتريت_زاوية_الما_تيميمون التي تنفذ مشروع "تأهيل فڤارة أمغير تيميمون" زيارة استكشافية لجماعة سواح من العاصمة للتعرف على نظام الفڤارة وآلية عملها.و تعد "تينتريت" من بين الجمعيات التي استفادت من دعم و تمويل من قبل برنامج كابدال لتنفيذ مشروعها على مستوى بلدية تيميمون النموذجية .و من بين النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعية، عقد دورات تكوينية لفائدة شبان المنطقة في مجال صيانة الفڤارة و السياحة حول هذا التراث الثقافي العريق في المنطقة .

تعتبر الفڤارة كنظام مائي تقليدي يستعمل في سقي الواحات و المساحات الزراعية و تقسيم المياه بين ملاك الأراضي، و هو نظام يتماشى مع المناخ الصحراوي الجاف. فالفقاقير عبارة على مجموعة آبار متسلسلة ارتوازية الشكل تحفر عموديا وصولا للمياه الجوفية.

و يعد هذا المحور من بين أولويات التنمية المحلية التي تم تحديدها حسب مقاربة تشاركية و تشاورية من طرف الفاعلين المحليين في اطار اعداد المخطط_البلدي_للتنمية" من الجيل الجديد" الذي يروج له برنامج كابدال حيث تم استقبال سواح من العاصمة .. لاكتشاف عن قرب الفقارة وألية عملها تم تقديم الشروحات لهم من طرف المرشدين السياحيين الذين تكونوا في اطار البرنامج.

استحسنت المجموعة المبادرات القائمة على تكوين شباب في هذا المجال ومحفظتهم على تراث المنطقة كذا اندهاشهم من هذا النظام الري التقليدي الفريد من نوعه وطريقة حساب وتقسيم المياه للملاك.

-شاركت كل من جمعية "حقوق الطفل و المراهق و المرأة الحرفية" و جمعية تيفاوتيزيري للمحافظة على الأصالة و التراث" من بلدية تيميمون و التي استفدت من دعم برنامج كابدال لتنفيذ مشاريعهما، في معرض بيع المنتجات الحرفية الذي أقيم يوم الخميس بمناسبة مبادرة "ليلة الأفكار" حيث كان النقاش يدور حول مكانة التراث في التنمية المستدامة.

- بلدية بابار (خنشلة) :

شاركة جمعية أنامل المرأة الريفية خنشلة بمنتوجات الحرفيات بمشروع استحداث الأنشطة التحويلية الفلاحية في إقليم بلدية بابار في إطار برنامج كبدال الممثل من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع وزارة الداخلية في المعرض الوطني لولاية بجاية تحت إشراف وزير التكوين والتعليم المهنيين و التي استفادت من تمويل و دعم من برناج كابدال، في السوق التضامنية الرمضانية بمنتوجاتها الطبيعية المستخرجة من تحويل المنتوجات الفلاحية (طماطم ، فلفل، الخ (مشاركة منتوج حرفيات مشروع إستحداث ورشات الأنشطة التحويلية الفلاحية في إقليم بلدية بابار برنامج كبدال الممول من طرف برنامج الأمم المتحدة. الإنمائي بالشراكة مع وزارة الداخلية في السوق التضامنية الرمضانية المنظمة من طرف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن وغرفة الصناعة التقليدية خنشلة .

بلدية جانت (اليزي) :

تم افتتح بمقر جمعية صناع الحياة جانتنا لخدمة المجتمع بحي زلواز الشمالي بجانت، معرض "الأسر المنتجة" في موسمه السادس و تضمن هذا العام إنجازات ورشة" تثمين المنتوجات الفلاحية "والتي تعتبر تتويج لنشاطات مشروع تارسى 2 الممول من طرف برنامج كابدال.وقد حضر فعاليات الافتتاح كلا من السادة الأمين العام لولاية جانت و المنسق المحلي لبرنامج كابدال و ممثل مركز التكوين المهني محمد مشاوري وممثلة مديرية السياحة.

بلدية الخروب (قسنطينة):

تم تهيئة مشتلتين مجتمعيتين بالخروب تجسيدا لأهداف مشروع "التدفق الأخضر "وإحياءا لمهنة البستنة بالإقليم و إحياء لثقافة إقتناء نباتات الزينة والشجيرات بالمنازل وخارج الشرفات ومساهمة في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة للبلدية بدعم من برنامج كابدال.

و تحت إشراف جمعية مديري و مسييري و مؤطري النشاطات التربوية لترقية الشباب و بالشراكة مع جامعة قسنطينة 3 و بالتعاون مع غرفة الحرف التقليدية تم انطلاق أول أيام التكوين حول فن_اعادة_تدوير_النفايات إلى تحف فنية من تأطير الاستاذ_ابراهيم فنان و مكون في رسكلة الورق إلى تحف و قد خص هذا التكوين النساء الماكثات بالبيت و المهتمات في مجال اعادة التدوير ضمن مشروع حيي_يفرز للفرز الانتقائي للنفايات .بداية موفقة و مزيد من التوفيق في باقي أيام التكوين .

بلدية ولاد بن عبد القادر (شلف) :

و تمت أشغال تهيئة الفضاء الترفيهي لصالح الأطفال بجانب القاعة الرياضية بالمركب الرياضي من طرف جمعية نشاطات الشباب للمركب الرياضي أين تم تركيب الألعاب وتبقي الأشغال جارية أين يتم افتتاح الفضاء الترفيهي في قادم الأيام[12]

المطلب الثالث تحليل الاستبيان :

الفرع الأول :المحور الاول : البيانات الشخصية .

1-1 **متغير الجنس :**

الجدول رقم 5: متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	94	40.9
انثى	136	59.1
المجموع	230	100

[12]الصفحة الرسمية لبرنامج كابدال على الفايسبوك .

الشكل 6 : الدائرة النسبية للجنس

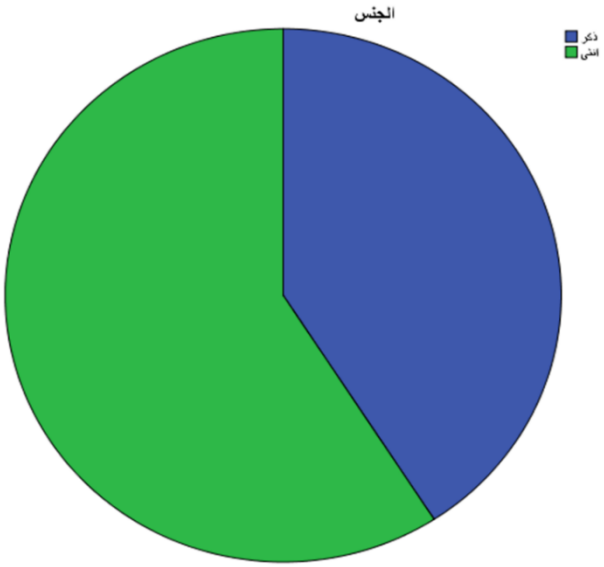

من خلال تقسيم العينة على أساس الجنس نلاحظ أن نسبة الإناث قدرت ب 59.1 % أما نسبة الذكور قدرت ب 40.9 %

و منه نلاحظ أن عدد المستجوبين من الإناث اكثر من الذكور .

2-السن :

متغير السن:الجدول رقم 6

السن	التكرار	النسبة المئوية
سنة 20 من اقل	18	7,8
سنة 30 الى 21 من	122	53,0
سنة 50 الى 31 من	74	32,2
51 فوق فما سنة	16	7,0
المجموع	230	100,0

الشكل 7 : الدائرة النسبية للسن

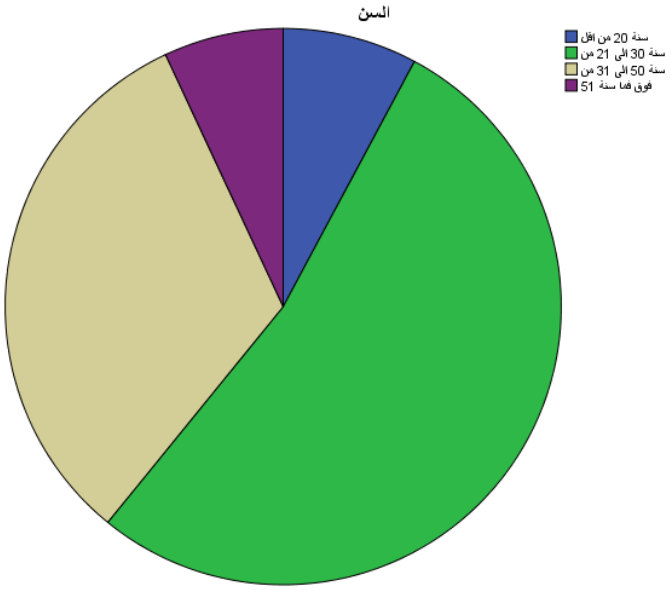

من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن نسبة الأفراد الذي يتراوح أعمارهم من 21 إلى 30 سنة هي 53 % و هي اكبر نسبة ثم يليها الأفراد الذين يتراوح أعمارهم من 31 إلى 50 سنة بنسبة 32.2 % أما الأفراد الأقل من 20 سنة فقدرت نسبتهم ب 7.8 % و الأفراد الأكثر من 51 سنة قدرت نسبتهم ب 7 % مما نستنتج بان نصف الفئة المستجوبة هم من الشباب .

1-3 الصفة :

الجدول رقم 7: الصفة

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
مواطن عادي	190	82,6
مجتمع مدني	20	8,7
موظف في بلدية	7	3,0
منتخب في مجلس البلدية	13	5.7
المجموع	230	100

الشكل 8: الدائرة النسبية للصفة المستجوبين

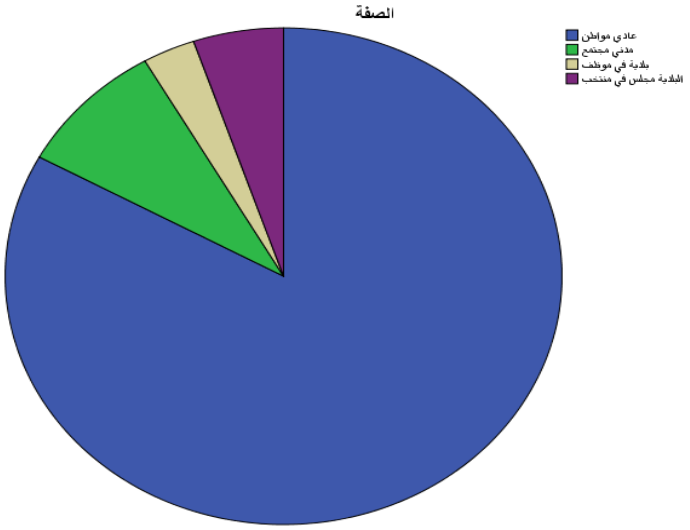

نلاحظ من خلال الجدول و الدائرة النسبية إن نسبة الأفراد المستجوبين أغلبيتهم مواطنين عاديين نسبتهم 82.6 % ثم يليهم المجتمع المدني بنسبة 8.7 % بينما قدرت نسبة المنتخبين في المجلس البلدي ب 5.7 % أما الموظفون في البلدية فكانت نسبتهم 3 % من عينة الدراسة.

4-1المستوى التعليمي :

الجدول رقم 8: المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	
4,3	10	اقل من ابتدائي
1.4	3	ابتدائي
2,6	6	متوسط
11,3	26	ثانوي
80,4	185	جامعي
100	230	Total

الشكل 9: الدائرة النسبية للمستوى التعليمي

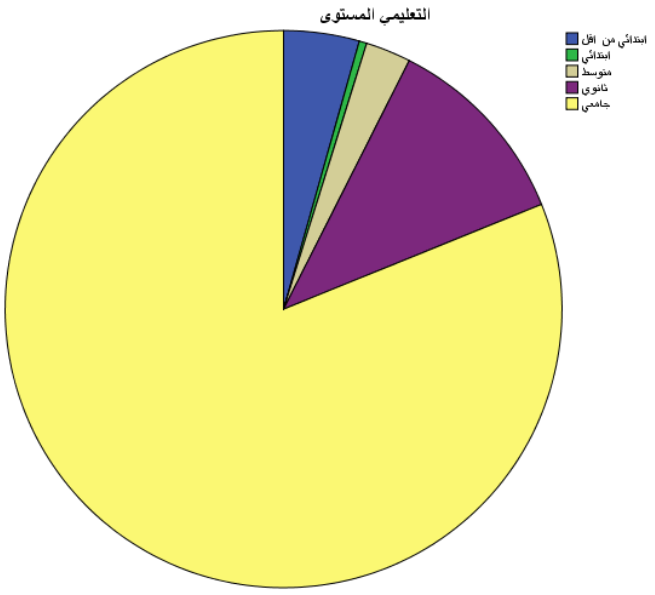

نلاحظ من خلال هذا التقسيم أن نسبة الأفراد أصحاب المستوى الجامعي هم الفئة اكبر من نسب المستويات الأخرى حيث قدرت ب 80.4 % ثم يليه الثانويين بنسبة 11.3% وهي نسبة قليلة دون مستوى الابتدائي بنسبة 4.3 % ثم تليه فئة الأفراد الذين مستواهم المتوسط بنسبة 2.6 % أما الأفراد الذين مستواهم الابتدائي قدرت نسبتهم ب 1.4 % .

-5 هل سبق و شاركت في عمل ما على مستوى بلديتك :

الجدول رقم 9 : مدى مشاركة المواطن في عمل ما على مستوى بلديته.

نعم	54	23.5
لا	176	76,5
المجموع	230	100

الشكل 10: الدائرة النسبية تمثل نسبة الإجابات لمدى مشاركة المواطن في عمل ما على مستوى بلديته

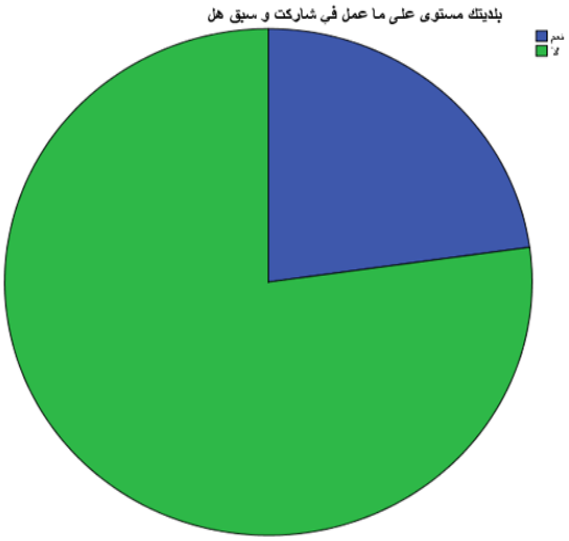

-عند طرح سؤال حول هل سبق و شارك الأفراد في بلديتهم فعدد المستجوبين الذين أجابوا ب "لا " تمثلت نسبتهم ب76.5 % أما الذين أجابوا ب "نعم" فكانت نسبتهم 23.5 % فقط مما نستنتج أن المشاركة لا تزال ضعيفة على مستوى البلديات .

1– 6الولاية :

الجدول رقم 10 : عدد المستجوبين حسب انتمائهم لولايتهم

الولايات	التكرار	النسبة المئوية
تلمسان	187	81,3
الجزائر	5	2,2
الجلفة	3	1,3
وهران	5	2,2
شلف	7	3
ميلة	2	9
سيدي بلعباس	1	4
عين الدفلة	2	9
تيميمون	1	4
سكيكدة	1	4
عنابة	2	9
سوق اهراس	1	4
غيليزان	2	9

عين تموشنت	1	4
سطيف	2	9
بومرداس	1	4
باتنة	1	4
جانت	1	4
مدية	1	4
النعامة	1	4
جيجل	2	9
غرداية	1	4
المجموع	230	100

الشكل 11: الدائرة النسبية تمثل نسبة

عدد المستجوبين حسب انتمائهم لولايتهم

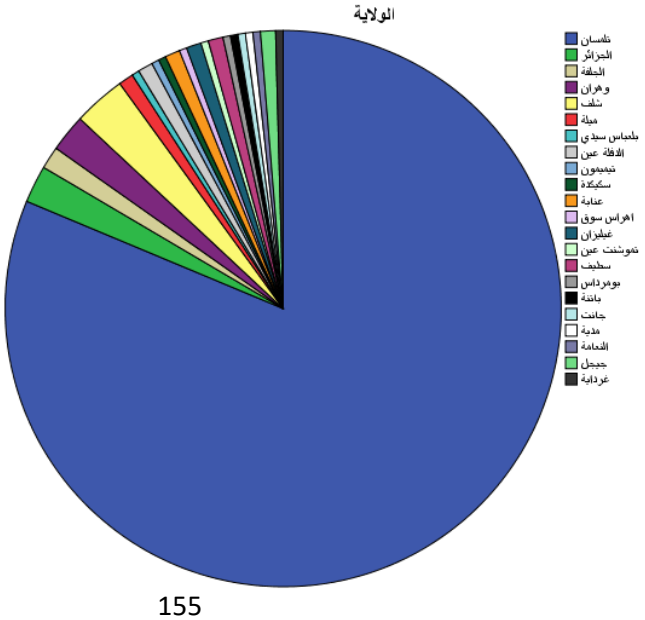

-نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية إن عدد الولايات التي ينتمي اليها المستجوبون بلغت 22 ولاية عبر توزعت عبر الوطن من الغرب إلى الشرق و من الشمال إلى الجنوب و كانت اكبر نسبة من المستجوبين تنتمي لولاية تلمسان بنسبة 81.3 %.

1-7 البلدية :

الجدول رقم 11 : عدد المستجوبين حسب انتمائهم لبلديتهم

	التكرار	النسبة المئوية
مغنية	97	42,2
صبرة	19	8,3
تلمسان	25	10,9
غزوات	4	1,7
سبدو	4	1,7
دار البيضاء	1	4
شتوان	2	9
مسعد	1	4
منصورة	13	5,7
بير الجير	1	4

الجلفة	2	9
وهران	3	1,3
ندرومة	13	5,7
ولاد بن عبد القادر	6	2,6
قبة	4	1,7
سيدي العبدلي	1	4
ولاد ميمون	2	9
عين الصفراء	1	4
جانت	1	4
هناين	2	9
الحناية	1	4
سيدي بلعباس	1	4
السانية	1	4
مليانة	1	4
بني سنوس	2	9
جيجل	1	4

بابار	1	4
العلمة	2	9
تيميمون	1	4
زمورة	1	4
سكيكدة	1	4
سوق اهراس	1	4
الرمشي	2	9
عين تموشنت	1	4
برج منايل	1	4
شلف	1	4
واد سقان	1	4
البرواقية	1	4
ولاد خلوف	1	4
العنصر	1	4
سيدي عمار	1	4
اولاد يعيش	1	4

متيليلي	1	4
شير	1	4
بوني	1	4
المجموع	230	100

الشكل 12: الدائرة النسبية تمثل نسبة عدد المستجوبين حسب انتمائهم لبلديتهم

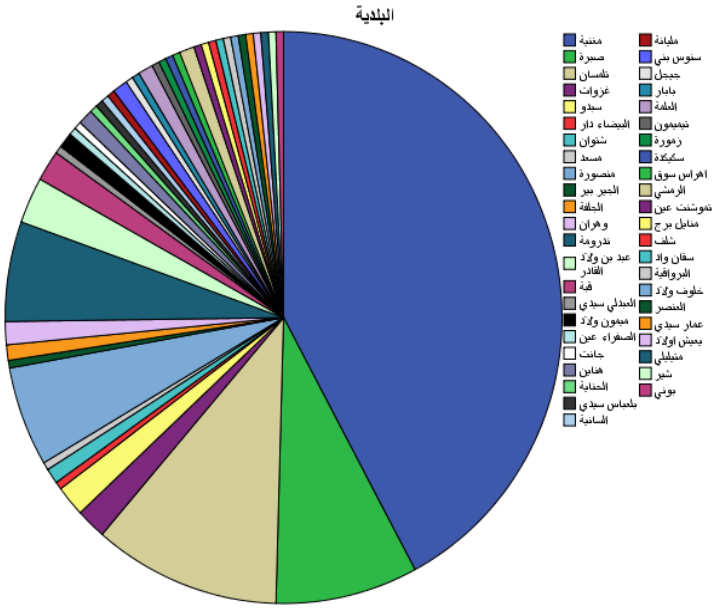

- نلاحظ من خلال جدول و الدائرة النسبية إن عدد البلديات التي ينتمي اليها المستجوبون بلغت 45 بلدية عبر الوطن شملت 5 بلديات خاضعة لبرنامج كابدال كتالي غزوات (ولاية تلمسان) عدد المستجوبين 4 , مسعد (الجلفة) عدد المستجوبين 1 باباز

(خنشلة) عدد المستجوبين 1 , ولاد بن عبد القادر (شلف) عدد المستجوبين 6 , جانت (اليزي) عدد المستجوبين 1 أما اكبر نسبة من المستجوبين تنتمي بلدية مغنية بنسبة 42.2 %.

الفرع الثاني : المحور الثاني : تحليل الأسئلة الرئيسية للاستبيان:

بعد تحليل الاستبيان تحصلنا على معامل الاختبار alpha de cronbach 0.702 و هذا بعد حذف السؤال 2 و 12 من الجزء الثاني من الاستبيان منه نستنتج انه قابل للتحليل .

-متغير المستقل "المشاركة " .

-المتغير التابع "التنمية المحلية.

الجدول رقم 12Statistiques de fiabilité

Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
24	0,702

2- 1 **تحليل سلم لكارت الخماسي عن طريقة:**

. المتوسط الحسابي

. الانحراف المعياري

الجدول رقم 13 : مقياس لكارت

اتجاه الرأي مقياس لكارت الخماسي	
المتوسط	**اتجاه الرأي**
من 1 إلى 1.79	غير موافق إطلاقاً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

2 المحور الثاني- الجزء الأول :

يهدف هذا المحور لمعرفة هل يوجد مشاركة من طرف المواطن في بلديته والمشاركة أن يشارك المواطن في القرارات و الميزانيات و السياسات و الأعمال الحكومية التي تهمه مما يعمل على زيادة تحسين تقديم هذه الخدمة.

الجدول رقم 14 : يمثل أسئلة المحور الثاني للمتغير الأول "المشاركة " من الاستبيان

الاسئلة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1 توجد مشاركة للمواطن على مستوى بلديتك و منصوص عليها قانونيا	0,994	3,72	موافق
3 مشاركة المواطن غير مهمة لان البلدية تقوم بدورها وهذا كافي	0,982	2,20	غير موافق
4 مشاركة ضعيفة للمواطن بسبب عدم وجود تشجيع من طرف البلدية	1,028	3,91	موافق
5 البلدية ليست جاهزة لإشراك المواطن في عملها نظرا لضعف الوعي بأهمية المشاركة	1,177	3,48	موافق
6 يعد راي المواطن و اقتراحاته شيء مهم لعمل المجلس البلدي	0,885	4,31	موافق بشدة
7 الية إشراك المواطن في التسيير يتطلب تكلفة مالية للبلدية	1,094	2,98	محايد
8 ثقافة المجتمع المحلي لا تسمح للمواطن بالمشاركة	1,135	3,06	محايد
9 ضعف المهارات و التحصيل العلمي تراه سبب في عدم إقبال المواطن للمشاركة	1,225	3,21	محايد

10 انعدام الثقة في بلديتك من أسباب عدم إقبال المواطن للمشاركة	0,917	4,04	موافق
11 يوجد لجان حي في بلديتك و تلعب دورا فعال في المشاركة	1,143	3,05	محايد
13 يقبل المواطن على المشاركة و التسيير إلى جانب بلديته لو أتيح له الفرصة	0,773	4,14	موافق
14 تهتم بلديتك بتوعية المواطن بألية عمل البلدية.	1,210	2,82	محايد
15 تقوم البلدية بإشراك المواطن في وضع مخططاتها وأهدافها وفي تنفيذ أعمالها.	1,281	2,70	محايد
الاتجاه الكلي :مجموع المتوسطات /عدد العبارات		3.35	محايد

نلاحظ في السؤال الأول من جدول المحور الثاني من الاستبيان و الذي يتمثل في مدى وجود مشاركة للمواطن على مستوى بلديته و هل له الدراية بتواجدها في النصوص القانونية فأغلبية المستجوبين وافقوا على ذلك .

أما بخصوص السؤال الثالث و الذي تمثل في "مشاركة المواطن غير مهمة لان البلدية تقوم بدورها وهذا كافي " فأغلبية المستجوبين لم يوافقوا عليه مما نستنتج بان مشاركة المواطن لابد أن تكون إلى جانب البلدية, أما السؤال الرابع الذي تمثل في " مشاركة ضعيفة للمواطن بسبب عدم وجود تشجيع من طرف البلدية" فأغلبية المستجوبين وافقوا عليه مما نستنتج بانه لابد على البلدية إن تشجع المواطن اكثر من اجل الإقبال عليها, أما السؤال الخامس "البلدية ليست جاهزة لإشراك المواطن في عملها نظرا لضعف الوعي بأهمية المشاركة" فأغلبية المستجوبين وافقوا على ذلك مما نستنتج بان على البلدية أن تقوي وعيها بأهمية إشراك المواطن بجانبها .

أما السؤال السادس "يعد راي المواطن و اقتراحاته شيء مهم لعمل المجلس البلدي" فقد أجاوب الأغلبية بالموافقة الشديدة , أما السؤال السابع "الية إشراك المواطن في التسيير يتطلب تكلفة مالية للبلدية" فقد كان أغلبية المستجوبين محايدين كذلك بالنسبة للسؤال الثامن " ثقافة المجتمع المحلي لا تسمح للمواطن بالمشاركة " و السؤال التاسع "ضعف المهارات و التحصيل العلمي تراه سبب في عدم إقبال المواطن للمشاركة", أما السؤال العاشر " انعدام الثقة في بلديتك من أسباب عدم إقبال المواطن للمشاركة" فقد أجاب الأغلبية بالموافقة على عدم وجود الثقة بين الطرفين, أما السؤال الحادي عشر "يوجد لجان حي في بلديتك و تلعب دورا فعال في المشاركة "فقد أجاب الأغلبية بالمحايدة و هذا ما يسوقنا إلى أن المواطن لا يعلم حتى بوجود لجان في حيه , أما السؤال الثالث عشر "يقبل المواطن على المشاركة و التسيير إلى جانب بلديته لو أتيح له الفرصة" فقد أجاب الأغلبية بالموافقة مما نستنتج أن المواطن له نية المشاركة ,أما السؤال الرابعة عشر من الاستبيان " تهتم بلديتك بتوعية المواطن بألية عمل البلدية" فقد أجابوا الأغلبية بالمحايدة و كذلك السؤال الخامس العشر "تقوم البلدية بإشراك المواطن في وضع مخططاتها وأهدافها وفي تنفيذ أعمالها."و في الأخير و بعد حساب الاتجاه الكلي نلاحظ أن أغلبية المستجوبين محايدين للمشاركة المواطن على مستوى بلديته مما نستنتج أن المواطن لا يزال يعلم بوجودها .

3 المحور الثالث – الجزء الثاني : حول التنمية المحلية و هي عملية يشارك فيها المواطن من اجل تحسين نوعية حياته بتعيين متطلباته و أهدافه و تصنيفها وفقا لأولويات في المنطقة التي يسكن فيها.

الجدول رقم 15 : يمثل أسئلة المحور الثالث للمتغير الثاني "التنمية المحلية" من الاستبيان

الأسئلة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1 تساهم مشاركة المواطن في زيادة المسائلة تجاه البلدية على المشاريع التي تقوم بيها.	0,792	3,97	موافق

2 تساهم مشاركة المواطن في تقديم الخدمات التنموية بالشكل المناسب للمجتمع والبلدية.	0,767	4,11	موافق
3 لو شارك المواطن الى جانب بلديته في التخطيط للمشاريع التنموية تكون اكثر فعالية	0,681	4,38	موافق بشدة
4 مشاركة المواطن تزيد في التخصيص الأمثل لموارد البلدية في المشاريع التنموية	0,774	4,17	موافق
5 مشاركة المواطن في القرارات التي تخص المشاريع التنموية تزيد من إرضاء المجتمع المحلي تجاه بلديته و تحديد احتياجاته بدقة.	0,676	4,30	موافق بشدة
6 مشاركة المواطن تساهم في تنمية آراء ومقترحات البلدية حول المشاريع التنموية.	0,708	4,23	موافق بشدة
7 البلدية قادرة على إنجاز المشاريع دون إشراك مواطن	1,128	2,72	محايد
8 عند مشاركة مواطن يمكن أن تزيد موارد البلدية عن طريق خلق مشاريع تنمية مصغرة	0,729	4,07	موافق
9 عند مشاركة المواطن تكون المشاريع التنموية المنجزة ناجحة و مخصصة	0,721	4,11	موافق

10 عند مشاركة المواطن تتحقق العدالة بين الأحياء من حيث تقسيم المشاريع .....مثلا ملعب في كل حي	0,746	4,20	موافق بشدة
11 عند مشاركة المواطن يمكن لعملية رمي قمامة أن تنتظم و هذا بفرز كل نوع من اجل حفاظ على بيئته المحلية و إعادة تدويرها	0,693	4,38	موافق بشدة
الاتجاه الكلي :مجموع المتوسطات /عدد العبارات		4.05	موافق

-نلاحظ في السؤال الأول من جدول المحور الثالث من الاستبيان و المتمثل في " تساهم مشاركة المواطن في زيادة المسائلة تجاه البلدية على المشاريع التي تقوم بيها ." فأغلبية المستجوبين وافقوا عليها كذلك بالنسبة للسؤال الثاني "تساهم مشاركة المواطن في تقديم الخدمات التنموية بالشكل المناسب للمجتمع والبلدية."

أما السؤال الثالث و المتمثل في " لو شارك المواطن إلى جانب بلديته في التخطيط للمشاريع التنموية تكون اكثر فعالية" فقد كانت الإجابة بموافق بشدة, أما السؤال الرابع " مشاركة المواطن تزيد في التخصيص الأمثل لموارد البلدية في المشاريع التنموية" فقد أجاب الأغلبية بالموافقة , أما السؤال الخامس " مشاركة المواطن في القرارات التي تخص المشاريع التنموية تزيد من إرضاء المجتمع المحلي تجاه بلديته و تحديد احتياجاته بدقة" فقد ابدى المستجوبين موافقتهم الشديدة لهذا السؤال هو و السؤال السادس الموالي له "مشاركة المواطن تساهم في تنمية آراء ومقترحات البلدية حول المشاريع التنموية" .

أما السؤال السابع "البلدية قادرة على إنجاز المشاريع دون إشراك مواطن" فقد أجابوا الأغلبية بالمحايدة , أما السؤال الثامن "عند مشاركة مواطن يمكن أن تزيد موارد البلدية عن طريق خلق مشاريع تنمية مصغرة" فقد أجابوا الأغلبية بالموافقة هو و السؤال التاسع " عند مشاركة المواطن تكون المشاريع التنموية المنجزة ناجحة و مخصصة ", اما السؤال العاشر "عند مشاركة المواطن

تتحقق العدالة بين الأحياء من حيث تقسيم المشاريع .....مثلا ملعب " فقد ابد المستجوبون موافقتهم الشديدة على أن المشاركة تحقق العدالة كذلك وافقوا بشدة على السؤال الحادي عشر "في كل حي عند مشاركة المواطن يمكن لعملية رمي قمامة أن تنتظم و هذا بفرز كل نوع من اجل حفاظ على بيئته المحلية و إعادة تدويرها" مما يسوقنا إلى إمكانية المحافظة على البيئة المحلية لو تمت المشاركة في تنظيم المدينة .و بالإجماع و بعد حساب الاتجاه الكلي للمحور الثالث نلاحظ أن أغلبية المستجوبين يوافقون على انه اذا وجدت مشاركة من طرف المواطن فحتما تتحقق التنمية المحلية .

2-2- اختبار الفرضيات : h1 ; h0

الفرضية الرئيسية : يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية للمشاركة المواطن على التنمية المحلية عند مستوى معنوية 5 %

الفرضية h_0 : (الفرضية العدمية) : لا يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية للمشاركة المواطن على التنمية المحلية عند مستوى معنوية 5 %

الفرضية h_1 : يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية للمشاركة المواطن على التنمية المحلية عند مستوى معنوية 5 %

3-2 تحليل معامل الارتباط Spearman :

الجدول رقم 16 : معامل الارتباط

Corrélations

			المشاركة	التنمية
Rho de Spearman	المشاركة	Coefficient de corrélation	1,000	,215**
		Sig. (bilatéral)	.	,001
		N	223	220
	التنمية	Coefficient de corrélation	,215**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,001	.
		N	220	227

-نلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط rs =0.215 وباحتمال sig = 0.01 منه يوجد علاقة طردية ضعيفة بين مشاركة المواطن و التنمية المحلية و ذو دلالة إحصائية لان قيمة احتمال sig اصغر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية h1 و نرفضh0 و نقول انه هناك علاقة طردية ذو دلالة إحصائية مشاركة المواطن و التنمية المحلية عند مستوى معنوية 5 . %

و هذا ما يعني ان الدراسة الإحصائية اثبتت لنا بان واقع المشاركة و الديمقراطية التشاركية ميدانيا لا تزال ضعيفة و ممكن هذا راجع لعدة أسباب منها عدم تفعيل و إعطاء قيمة لصوت المواطنين بالإضافة الى عدم فرض الديمقراطية التشاركية على الجماعات المحلية اجباريا.

كما انه يوجد 1540 بلدية عبر الوطن 8 منها فقط تخضع لبرنامج كابدال الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية مما يعني ان العدد جد قليل بالنسبة للعدد الإجمالي للبلديات و ممكن ان هذه البلديات 8 النموذجية مواطنيها لا يعلمون بوجود المشاركة على مستوى بلديتهم .

2- 4تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط :

الجدول رقم 17 : نموذج الانحدار الخطي البسيط

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,222[a]	0,049	0,045	4,69926

a. Prédicteurs : (Constante), المشاركة

-لدينا معامل التحديد R-deux =0.049 و منه نلاحظ بان متغير "مشاركة المواطن" يساهم بنسبة 4.9 % في تفسير المتغير التابع "التنمية المحلية "أما النسبة المتبقية 95.1 % تمثل عوامل أخرى لم تدرج في النموذج .

مما نستنتج بان المشاركة وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية و انما يوجد بعض العوامل التي تاثر على سيرورة التنمية فالتنمية المحلية تحتاج مصادر مالية و تخصيط استراتيجي و غيره..

5-2 تحليل جدول anova :

الجدول رقم 18 ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	249,257	1	249,257	11,287	,001[b]
	Résidus	4814,102	218	22,083		
	Total	5063,359	219			

a. Variable dépendante : التنمية

b. Prédicteurs : (Constante), المشاركة

-لدينا قيمة اختبار F= 11.287 و باحتمال sig= 0.01 و هو اقل من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية H1 و نرفض H0 و نقول بان النموذج جيد و معنوي و مقبول إحصائيا .

2-6 تحليل جدول المعاملات **Coefficients[a]** :

Coefficients[a] الجدول رقم 19

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	36,207	2,514		14,401	,000
المشاركة	,193	,057	,222	3,360	,001

a. Variable dépendante : التنمية

-بالنسبة للمعلمة R0= 36.207 و باحتمال sig = 0.000 و هو اقل من 0.05 منه نقبل الفرضية H1 و نرفض H0 و نقول أن المعلمة مفسرة إحصائيا .

-بالنسبة للمعلمة R1 لدينا قيمة المعلمة B1= 0.193 و باحتمال sig= 0.01 منه يوجد اثر موجب (B=0.193) ; و ذو دلالة إحصائية لان نسبة sig=0.01 و هي اقل من 0.05 و منه نقبل H1 و نرفض H0 و نقول أن متغير مشاركة المواطن مفسر للتنمية المحلية .

الخلاصة :

واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر من اجل تعزيز التنمية المحلية كرسها أخر تعديل دستوري ل2016 حيث نص صراحة عنها رغم أن مفهوم مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية و الشفافية في التعامل مع الجمهور قد تجسد من قبل في كل من قانون البلدية 10-11 و قانون محاربة الفساد ل 2006 .

و قد تتبني الدولة و خاصة الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية برنامج كابدال الذي تم انطلاقه في 2017 و لايزال قائما إلى وقتنا هذا فقط على 8 بلديات نموذجية عبر تراب الوطن مما عرف البرنامج تقدما نوعا ما

اما الاستبيان الذي قمنا به لعينة من المواطنين عبر تراب الموطن فقد تحصلنا من خلاله ت على نتيجة ايجابية و يوجد مشاركة و لاكن لا تزال ضعيفة نوعا مامما تتطلب تفعيل و تعديل في القوانين و التنظيمات

الخاتمة العامة :

تبدا الديمقراطية تشاركية من فكرة أن كل شخص منا هو مواطن ينتمي لهذا العالم و لديه مسؤولية مشتركة اتجاه بيئته الذي يعيش فيها لينميها و يعيش بكرامة وحب المساهمة في حل المشاكل التي تواجه مجتمعه .

فاصبح المواطن العالمي يتصف بمجموعة من الصفات أهمها احترام الغير , المعرفة بقضايا بيئته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية و الثقافية , يدافع عن العدالة الاجتماعية, يتحمل مسؤولية أفعاله و اهم صفة أن يشارك في تنمية مجتمعه على المستوى المحلي فكل مواطن إيجابي مبادر يساهم و يشارك في تقدم بيئته و تنمية مجتمعه هو مواطن صالح و فاعل و من ابرز صفاته أن يدفع الضرائب , يحترم القوانين , يشارك في الحياة السياسية و في العمل التطوعي , يحافظ على بيئته يشارك و يعمل على تحقيق التنمية.

و تعتبر المشاركة المحلية جزءا لا يتجزأ من مفهوم الديمقراطية التشاركية و التي تجسد تكاثف الجهود المحلية بين فاعلين رسميين و فاعلين غير رسمين و تعبر عن الفضاء الذي يعزز الحوار و الشورى و المناقشة و تبادل الآراء وصولا لقرار رشيد على الصعيد المحلي يقتنع به كل المساهمين في صنعه من شانه أن يدعم العملية التنموية .

يمكن إرجاعها أولا لديننا الحنيف لقول الله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}"سورة الشورى الآية38" والتسيير التشاركي هو أسلوب جديد فرضته مجموعة من الظروف المرتبطة أساسا بواقع الجماعات المحلية،

فمن خلال تشخيص هذا الواقع يمكن الوقوف على مجموعة من الظواهر السلبية التي تقف عائقا أمام نجاح الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية و تعزيز التنمية المحلية، حيث نجد أنها لا تزال تعاني من صعوبات عميقة نتيجة عوامل متداخلة و معقدة و من اجل مشاركة فعالة فلابد من ضرورة تواجد عوامل تجعلها تعزز فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها من اجل الموصول إلى هدف الرئيسي و هو التنمية المحليةو من اهم هذه المتطلبات ضرورة ضمان توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين مثل الغذاء و السكن والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل بلديته, كذلك يعتبر ارتفاع الوعي لدى المواطن من اهم المتطلبات بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع قد يكتسبه من خلال الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل

البيئة المحلية , شعور المواطن بان بلديته المحلية الذي ينتمي اليها منزله الذي يؤويه ,الإيمان بجدوى المشاركة من خلال إحساس المواطن بقيمة المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، كذلك وضوح السياسات العامة المعلنة وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين, إقناع المنتخبين و المسؤولين المحليين بأهمية مشاركة المواطن في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية وإتاحة المجال أمام المواطنين للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته ومناقشة تصريحات المسئولين والقوانين العامة ,وجود التشريعات و القوانين التي تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

و من خلال دراستنا لموضوع " دور مشاركة المواطن في التسيير و علاقته بالتنمية المحلية" اتضح جليا بان المشاركة لها اثر فعال على التنمية المحلية و لقد حاولت الجزائر تبني الديمقراطية التشاركية في اطار مبادرتها الهادفة لإصلاح الإدارة المحلية وتعزيز الثقة المتبادلة بينها و بين مواطنيها و تجسيدها قانونيا و هذا ما سعى إليه المشرع في أخر تعديل دستوري ل 2016 و الذي كرس التسيير التشاركي الذي جاء بمثابة تأكيد لما نصت عليه القوانين السابقة للبلدية و الولائية , جاء هذا القرار نتيجة مشاكل اقتصادية عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة فكان له اثر على المشاريع و المخططات و خصوصا على الصعيد المحلي كون أن السلطات المحلية تعتمد على السلطة الأبوية بالدرجة الأولى و على الإعانات التي تقدمها لها الدولة و تمويلاتها و تفتقر للمبادرة و خلق ثروتها المحلية مما أدى بهذه الأخيرة أي الدولة أن تتبنى آليات و إصلاحات جديد من شانها أن تقلل هذه التبعية بين المركزية و القاعدة.

اما ميدانيا فقد فتبنت الجزائر مشروع كابدال الذي ينص على الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية و اعتمدته كبرنامج تجريبي على عشر بلديات سابقا اما الان بقيت فقط 8 من أنحاء الوطن من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى جنوب يمول هذا المشروع من ثلاثة جهات قاولها الحكومة الجزائرية و من طرف اتحاد أوروبي و كذلك برنامج الإنمائي للأمم المتحدة يهدف البرنامج من خلال المقاربة النموذجية للبلديات نموذجية عبر تراب الوطن إلى تهيئة الظروف الملائمة من اجل حكامة بلدية و المشاركة و كيفية خلق اقتصاد محلي قد يكون داعما للإيرادات المحلية و بالتالي يوفر تمويل لمشاريع التنمية بالتخطيط مع كل الفاعلين المحليين من مسئولين منتخبين و مواطنين ,قطاع خاص, المجتمع المدني و هذا من اجل صنع القرار المحلي المشترك الناتج

عن مزيج من الأفكار و الاقتراحات و أراء هؤلاء المشاركين و تجسيده عبر مراحل من الزمن سوف يخفف عبئ المهام الموكلة للإدارة المحلية و بالتالي يخلق نوعا من التطور و الرفاهية المحلية و تحقيق تنمية قد تكون مستدامة .

بداء البرنامج من 2017 و قد تطرقنا له في مذكرة تخرج الماستر سنة 2018 فقد كان البرنامج في أوله و لا يزال حديث أما الآن و بعد مرور خمسة سنوات عرف بعض التحركات في ثمانية بلديات نموذجية و خرج منه بلديتان من منطقة القبائل لأنها تضررت هذان الأخيرتان من الحرائق التي حلت بالمنطقة هذا من جهة .

من جهة أخرى بعد اطلاعنا على أراء المواطنين 250 شخصا ميدانيا من خلال استجوابهم فقد تبين لنا بان المشاركة موجودة ولاكن لا تزال ضعيفة نوعا ما .

-نتائج البحث :

وللإجابة على الإشكالية التي طرحنها في مقدمة البحث فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ الديمقراطية التشاركية نوع حديث للديمقراطية جاء على أثر عوامل لها علاقة بالجماعة المحلية التي تمثلت في أمور غير أخلاقية كالبيروقراطية التي رسخت في أذهان غالبية الموظفين والمسئولين المحليين والرشاوى والضبابية والتي كانت الجدار الفاصل بين الإدارة المحلية والمواطن واعتبارها سبب لفشل الجماعة المحلية في القيام بعملها
- ✓ ساهمت الديمقراطية التشاركية عبر العالم في استرجاع مكانة المواطن الذي كانت مهمشة ومكنته من التعبير عن رأيه واقتراحاته في صنع القرار المحلي والمساهمة في العملية التنمية.
- ✓ الديمقراطية التمثيلية عجزت في تحقيق التنمية المحلية بدون إشراك المواطن وإقصاءه لان المنتخبون المحليون غالبا ما يتم انتخابهم على حساب الكفاءة والجدارة بحيث يسبب هذا عدم التحكم في العملية التنموية وسوء التخطيط لها مما قد ينجم عنه غياب الشفافية من طرف السلطة المحلية.
- ✓ الديمقراطية التشاركية تكمل الديمقراطية التمثيلية.
- ✓ مهمة التنمية المحلية لا تقتصر فقط على جهة واحدة والتي تتمثل في الإدارة المحلية وإنما هي نتيجة تلاحم الجهود كل الفاعلين المحلين سواء المواطنين أو مسئولين محليين أو اقتصاديين أو مستثمرين.. الخ

- ✓ انسياب المعلومة وخروجها من الإدارة المحلية إلى المواطن وسهولة الحصول عليها تعتبر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الديمقراطية التشاركية.

- ✓ اعتمدت العديد من دول العالم الديمقراطية التشاركية كآلية لتحسين مستوى المعيشي لسكانها وتطوير البيئة المحلية من اجل الوصول إلى الرفاهية واختلفت آليات المشاركة من بلد لآخر فمنها من اعتمد على الميزانية التشاركية ومنها من اعتمد على تفعيل لجان الأحياء.

- ✓ استفادة معظم الدول العالم التي طبقت الديمقراطية التشاركية من الإعلام والأنترنت واعتمدت عليها كوسيلة للتواصل بين مختلف الفاعلين المحليين.

- ✓ تجسيد الديمقراطية التشاركية من شانه أن يعزز الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن كما يمكن أن تكون حافز للمواطن بان يساهم أكثر في إيرادات المحلية.

- ✓ إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية إلى جانب إدارتهم المحلية من شانه أن يساهم ف تخصيص الموارد والإيرادات المحلية بكفاءة ورشد لأنه هو المعني والمستفيد بالمشاريع التنموية والخدمات المحلية بالدرجة الأولى بحيث يعتبر عنصرا فعالا في تسطير الأولويات احتياجات ونقائص المحيط المحلي الذي يتواجد فيه وبالتالي يساعد إدارته المحلية في بناء ميزانياتها بأكثر رشاده وتخصيص امثلي.

- ✓ عدم وجود مبادرة من الناخبين المحليين من شانها أن تأثر على خدمات المرفق المحلي والعملية التنموية بل اكتفاءهم بتطبيق القوانين الغير مرنة وتكوين علاقة مع المواطنين لا على أساس التعاون والانفتاح وإنما تؤدي غالب الأحيان إلى الانسداد.

- ✓ غياب مشاركة المواطن وعدم رقابته للمشاريع التنمية سيشجع الإدارة المحلية في التكاسل عن أداء واجبها اتجاه المواطنين كهيئة مسئولة عن العملية التنموية.

- ✓ واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر يحتاج إرادة سياسية محلية من الجماعة المحلية من جهة وغرس روح المبادرة والمشاركة الفاعلين المحليين من مواطنين ومجتمع مدني ولجان أحياء من جهة أخرى.

- ✓ الجزائر خطة خطوة من اجل تطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال تبني الوزارة الداخلية والجماعات المحلية لمشروع كابدال الذي نص على التنمية المحلية وتشجيع الاقتصاد المحلي والمبادرة والمحافظة على البيئة كمحاور أساسية.

- ✓ برنامج كابدال سيوفر إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين من شباب نساء سلطات محلية مجتمع مدني قطاع خاص القطاع الأكاديمي لتمكينهم سويا من تصميم وتحديد وتجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم من خلال مخططات محلية تشاركية تدخل في إطار السياسات الوطنية.

- ✓ رغم أن السلطات الجزائرية تحرص على تجسيد الديمقراطية التشاركية؛ لقناعتها بأن مفهوم هذه الديمقراطية لايزال ضعيف وذلك لغياب الشفافية وانتشار مظاهر الفساد والتسيير المركزي وصعوبة الحصول على المعلومات وعدم تطبيق النصوص القانونية المنظمة لمشاركة المواطن بسبب نقص آليات ووسائل تطبيقها.

- ✓ من خلال الدراسة الإحصائية التي اثبتت بان مشاركة المواطن لها علاقة طردية مع التنمية المحلية الا انها ضعيفةو هذا ما يتضح جليا من خلال واقع الديمقراطية التشاركية ميدانيا وممكن هذا راجع لعدة أسباب منها عدم تفعيل و إعطاء قيمة لصوت المواطنين بالإضافة الى عدم فرض الديمقراطية التشاركية على الجماعات المحلية اجباريا بتفعيلها .

- ✓ يساهم متغير "مشاركة المواطن" بنسبة 4.9 % في تفسير المتغير التابع "التنمية المحلية "أما النسبة المتبقية 95.1 % تمثل عوامل أخرى تاثر على التنمية المحلية غير مشاركة المواطن لم يتم ادراجها في نموذجنا الاحصائي فمن خلال واقع الجماعات المحلية عوامل وبالتالي المشاركة وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية و انما يوجد بعض العوامل الأخرى التي تاثر على سيرورة التنمية فالتنمية المحلية تحتاج مصادر مالية و تخصيط استراتيجي و غيره..

- ✓ توجد علاقة علاقة طردية بين الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية و ارتباطها ضعيف لانه يوجد 1540 بلدية عبر الوطن 8 منها فقط تخضع لبرنامج كابدال الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية مما يعني ان العدد جد قليل بالنسبة للعدد الإجمالي للبلديات و ممكن ان هذه البلديات 8 النموذجية مواطنيها لا يعلمون بوجود المشاركة على مستوى بلديتهم .

- ✓ من الناحية التنظيمية للدولة الجزائرية لا تزال متاخرة في مشاركة و الديمقراطية التشاركية وان القوانين و ان وجدت لا تزال لم تفعل جيدا في الواقع.

توصيات :

1 – من خلال دراستنا لموضوع "دور مشاركة المواطن في التسيير و علاقته بالتنمية المحلية" تحصلنا على ان مشاركة المواطن لها علاقة طردية مع التنمية المحلية ولاكن لا تزال ضعيفة و غير مفعلة في الجزائر و هي كونها أداة مهمة في التسيير المحلي الجديد و بالتالي نوصي بتفعيل الديمقراطية التشاركية و مشاركة المواطن على المستوى المحلي من اجل الرفع من مستوى التنمية المحلية.

2 بما ان موضوع الديمقراطية التشاركية هو موضوع جديد في الجزائر و لايزال لم يدرس بعد بصفة كبيرة نوصي الباحثين في التعمق اكثر و مواكبة كل التطورات و الجديد فيه.

3 – من اجل تعزيز دور مشاركة المواطن في المجتمعات المحلية في الجزائر نوصي بان تربط المشاريع التنموية التي تمول من طرف صندوق الضمان و التضامن بالية الديمقراطية التشاركية و البلدية الذي يمارس مواطنوها الديمقراطية التشاركية بصفة جيدة يتحصلون على اكبر تمويل هذا من اجل خلق المنافسة في مجال المشاركة و بالتالي تفعيلها.

4 – من خلال ما تحصلنا عليه في دراستنا الميدانية نوصي بتعديل القوانين التي تنص على المشاركة و الديمقراطية التشاركية من جهة و من جهة أخرى تفعيلها و تعزيزها على ارض الواقع.

المراجع المصادر:

مراجع باللغة العربية:

الكتب:

-عماد صيام. المواطنة. الموسوعة السياسية للشباب. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. 2007.

-فؤاد بن غضبان. كتاب التنمية المحلية ممارسات وفاعلون. دار صفاء للنشر والتوزيع.تاريخ لم يذكر

-طلعت مصطفى السروجي. التنمية الاجتماعية المثال والواقع. النشر والتوزيع الكتاب الجامعي.2001.

-بوحنية قوي. الديمقراطية التشاركية في ظل إصلاحات السياسة والإدارية في الدول المغاربية. دار الحامد. الأردن. عمان. 2014

-حسين علي إبراهيم الفلاحي الديمقراطية والإعلام والاتصال. دار المنهل .2014.

-خبابة عبد الله. تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. دار الجامعة الجديدة. 2014

-خديجة مجيب . مصر في زمن المؤامرة. دار المنهل .2014.

-رشاد احمد عبد اللطيف. التنمية المحلية. دار الوفاء. الإسكندرية. 2011

-رفعت لقوشة. التنمية الزراعية. دار الكتاب. 1998.

-سعد طه علام. التنمية والدولة. دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية. 2004

-سمير عبد الحميد رضوان. أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية. المعهد الدولي للفكر الإسلامي. 1996.

-طلعت مصطفى السروجي. التنمية الاجتماعية المثال والواقع. النشر والتوزيع الكتاب الجامعي.2001.

- عبدالله كريشان. أثر الثورة المعلوماتية الإعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني. دار الجنان للنشر والتوزيع, 2014.

-فراس بيطار. الموسوعة السياسية والعسكرية: الجزء الأول. دار المنهل .2003.

-ماهر أبو المعاطي علي. الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة. جامعة حلوان. المكتب الجامعي. 2010

-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ،1989

-محمد فخري. الديمقراطية: مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات. دار المنهل. 2014.

-ناصر بن سعيد بن سيف السيف. الديمقراطية مفهومها والموقف منها. دار الكتاب.

-نعمان احمد الخطيب. الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. عمان. دار الثقافة للنشر.

-هناء حسني النابلسي. دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية. دار المنهل.2010.

-هنادي رشيد سلطان. 2015.البعد الاقتصادي للسياسة الإعلامية. مكتب العربي للمعارف.

-صالح بلحاج. النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1998. دار الكتاب الحديث. القاهرة مصر .2013.

-عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر , 2012.

-ناصر لباد، القانون الإداري (التنظيم الإداري)، منشورات حلب، الجزائر، سنة 2001.

-العمري بوحيط، البلدية: "إصلاحات مهام وأساليب "دار هومة للنشر الجزائر.

- حسين علي إبراهيم الفلاحي الديمقراطية والإعلام والاتصال. دار المنهل .2014.

- نجيب المصمودي. الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة. الطبعة الأولى. نوفمبر 2014.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. التنمية "إجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا- إداريا- بشريا".ناشر مؤسسة شباب الجامعة.2009.

محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، ط1 ، دار و مكتبة الاسراء، طنطة، مصر2009

- جمال حلاوة ، " مدخل الى علم التنمية" ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ،2010

- يحي النجار ، امال شلاش ، " التنمية الاقتصادية : نظريات ، مشاكل ، مبادئ و سياسات " ، جامعة بغداد ،2001

المقالات والدراسات والملتقيات:

-إسماعيل زروقي. سبل تعزيز مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية .6 ديسمبر 2015.

-عثمان الزياني. دور الديمقراطية التشاركية في تكريس مقومات المواطنة. مجلة الكلمة. العدد 181.ماي 2022.

-نبيل دريس. دور مشاركة المواطنين بين تحسين فعالية الجماعات المحلية وتحقيق. أستاذ محاضر (أ) ، جامعة الجزائر المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد التاسع 09 جويلية 2016.

-إبراهيم التركي. المقاربة التشاركية مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية حالة منطقة زعير. مجلة الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي منشور الجماعة القروية. رقم 3. سنة2013

-أمين سويقات. جوان2017."دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية ". دفاتر السياسة والقانون. العدد 17.

-بن طاهر حسين. التنمية المحلية والتنمية المستديمة. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر. ال عدد24.مارس2012.

-بودلال علي. الجماعات المحلية بين الإكراهات البنيوية وشروط التنمية المستدامة. المجلة الجزائرية للمالية العامة. العدد الثاني. ديسمبر 2012.

-بوزيد سراغي. المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية" التجربة البرازيلية كنموذج". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد الثامن. جانفي2016.

-بومحكاك خدوجة. براهمي هشام. واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة. مجلة اتجاهات سياسية. العدد خامس عشر. جوان 2021.

- صالحي بن صالح، نور الدين حاروش. كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر". مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 01. 2019.

-بومدين حسين واوجامع ابراهيم."تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين من اجل تحسين الخدمات العامة المحلية". المجلة الجزائرية للمالية العامة "العدد الثالث. ديسمبر 2013.

-عبد الهادي الجوهري، البعد الاجتماعي للتطوع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد12 .

-رميدي عبد الوهاب وعامر كمال. دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية. مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية. العدد 01. 2011.

-بن جيلالي سعاد، النظام القانوني لعقد الامتياز كأسلوب لتسيير المرفق العام , المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية , معهد العلوم القانونية و الإدارية , المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت , الجزائر , العدد الرابع ديسمبر 2017.

-عصام بن الشيخ إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية" جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

-مولود عقبوبي.2016 "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة " مجلة القانون .العدد 6

- نجيب المصمودي. الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي و رهان التنمية المحلية المندمجة. الطبعة الأولى. نوفمبر 2014.

-جمال الدين زهير, الوكالة أسلوب مباشر لتسيير المرافق العامة ام لإدارة التدخلات العامة , المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية , سلسلة مواضيع الساعة , العدد 35 ,سنة 2002.

- رابح كعباش، سيسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة،2006.

-نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية،2007 .

-سويقات أحمد، الجماعات الإقليمية ووحدة إقليم الدولة في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 14 ,2016 ص

_عمار عباس. محطات بارزة في تطور الدستور الجزائري .عدد 2 .2013.

-سامية فقير , محمد أمين لعروم , مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ايطار التعديلات الجديدة في الجزائر . مداخلة دولية حول الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار(تجارب دولية) .افريل 2018.

-سامية خضر صالح . المشاركة و السياسة و الديمقراطية. اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم . رئيس قسم الاجتماع و الفلسفة كلية التربية جامعة عين شمس.2005.

-قدور نورة .الديمقراطية التشاورية (التشاركية) عند يورغن هابرماس. المركز الجامعي البيض. مجلة تاريخ العلوم .العدد5.

- بوزيد سراغي. المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية" التجربة البرازيلية كنموذج". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. العدد الثامن.جانفي2016.

مذكرات الدكتوراه :

-بوسهمين أحمد ،الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودوره في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية .والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر03، 2009-2010.

-خيضر خنفري،"تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم . ، التسيير، جامعة الجزائر3 .2010-2011.

-محمد خشمون.2011 . مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية. رسالة دكتورا. كلية العلوم الاجتماعية و الإنساني. جامعة منتوري قسنطينة.

-بن شعيب نصر الدين , إشكالية و بدائل تمويل التنمية المحلية في الجزائر , رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان الجزائر , 2012-2013

-بن شناف منال. التسيير المحلي التشاركي الية لإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر . أطروحة دكتوراه .سنة 2019 /2020.

- شويخي سامية .الخدمات العامة التشاركية بين الظاهرة و الضرورة .أطروحة دكتوراه. جامعة تلمسان .2019-2020.

دراسات متنوعة و أوراق و تقارير دولية :

-دليل الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي بالتعاون الألماني. تونس 2014.

-دليل السلطة المحلية في تونس.Democracy reporting international 2016.

-دليل صياغة العرائض لدى مجلس الجماعة. 2017.الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وتعزيز قيم المواطن. مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب والأعمال الاجتماعية .pdf.

-المديرية العامة للجماعات المحلية. الحكامة التشاركية: القرار المشترك نموذج الية الميزانية التشاركية. نشر من طرف التعاون الألماني. المملكة المغربية الوزارة الداخلية .2017.

-دور مجلس الأمناء في تحقيق المشاركة المجتمعية – دليل المتدرب – نسخة تجريبية.

-سؤال متكرر عن الموازنات التشاركية واجابيتاها. الحملة العالمية للإدارة المناطق الحضرية.pdf.

-زياد علاونة. المواطنة. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. الأردن. منشور مدعم من طرف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية.

-المشاركة والمشورة المجتمعية. صندوق تطوير وإقراض البلديات. دليل عملي تدريبي. أيار 2009

- موستف يونس. الديمقراطية المحْدَثة :سياق أزمة ومحاولات انبعاث. آراء ومناقشات.pdf.

-وحدة التنمية الاقتصادية المحلية. الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. البنك الدولي. واشنطن. اكتوبر2001.

-تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية - مكتب تونس.12 مكرر، نهج الرائد البجاوي، المنزه الخامس، 2091 أريانة، تونس.

- برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال تنمية محلية و ديمقراطية تشاركية "بطاقة تعريف البرنامج " وثيقة موزعة بورشة المشروع في بلدية غزوات النموذجية – تلمسان بتاريخ 15 مارس 2018.

النصوص التشريعية والتنظيمية:

-المادة 25 من دستور 1976 عدد 64 لسنة 1976الجزائر.

-الدستور الجزائري المؤرخ في 7 مارس سنة 2016.

-القانون رقم 06-01 المؤرخ في سنة 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

_الأمر رقم 24/67 المتعلق بالقانون البلدي.

-قانون رقم 08/90 , المتعلق بقانون البلدية.

- قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 , المتعلق بالبلدية.

-الأمر رقم 38/96 المؤرخ في 23 ماي 1969 يتضمن قانون الولاية.

-القانون رقم 09/90 ,المتعلق بالولاية.

-القانون رقم 07/12 , المؤرخ في 21 فبراير 2012 , المتعلق بالولاية.

- قانون الولاية لسنة 2012.

-ميثاق البلدية المؤرخ في 1966/01/18 , الجريدة الرسمية العدد 06 ,1966.

ميثاق الولاية، المؤرخ في 23 ماي 1969 , الجريدة الرسمية، العدد 44 , 1969.

-المرسوم التنفيذي رقم 342/12 المؤرخ في 13 سبتمبر 2012 المحدد لعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات لأعضاء المجلس الشعبي للبلدية والولاية، الملحق الثاني.

- المرسوم التنفيذي رقم 02/91 المؤرخ في 26 فبراير 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين لقطاع البلديات.

- مرسوم رئاسي رقم 44/89 المؤرخ في 10 افريل 1989 المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة.

- قانون رقم 08/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالمحفوظات الوطنية المادة 04/03.

- الأمر 96 -13 المؤرخ في 15 يونيو 1996 و المتضمن قانون المياه, الجريدة الرسمية العدد 37, الصادرة في 16 يونيو 1996.

-الدستور المغربي لسنة 2011.

-الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية. المملكة المغربية.

- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالأقاليم والعاملات.

- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

- القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق الجهات.

-الدستور الفرنسي الصادر عام 1958 المعدل سنة 2008.

-دستور الجمهورية التونسية 2014.الفصل 139.

مواقع وصفحات الأنترنت بالعربية:

- https://www.noonpost.org .الميزانية التشاركية: ثورة ديمقراطية جديدة.16مارس 2015 . 2018/01/21 على الساعة 29 :21.

-https://fr.slideshare.net اورحو محمد. المقاربة التشاركية .2018/01/23 على الساعة 16 :22.

- http://www.jasminefoundation.org .حاتم دمق. في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس.2018/01/23 على الساعة 55 :23.

-https://ar.wikipedia.org/wiki موازنة التشاركية . 28/01/2018 على الساعة 53: 00.

_ http://ar.leaders.com.tn/article/ احمد قيدارة . لميزانية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة.2018/01/22 على الساعة .40: 15.

- https://nawaat.org . تجربة الميزانية التشاركيّة في حيّ التضامن: خطوة هامّة على طريق الديمقراطيّة المحلّية .2018/02/06.على الساعة 59 :10.

- https://www.rni.ma . دور الهيئات الاستشارية في تحقيق الديمقراطية التشاركية.2018/02/08 على الساعة 49: 20.

https://nawaat.org - تجربة الميزانية التشاركيّة في حيّ التضامن: خطوة هامّة على طريق الديمقراطيّة المحلّية28/01/2018عل الساعة 00: 01 .

-https://www.noonpost.org . مرجع سبق ذكره .2018/03/17 على الساعة 18: 16.

- الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. ورشة إنطلاق برنامج "كابدال " : "ديمقراطية تشاركية و تنمية محلية" . https://www.interieur.gov.dz/ . على الساعة 21: 18 تاريخ 2022/03/27.

-إعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام قصد تشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال (CapDel) في البلديات النموذجية العشر. كابدال .2017. تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/28.

-الصفحة الرسمية لبرنامج كابدال على الفيسبوك.

المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية:

La démocratie passe par le respect de toutes les minorités: "-SERGE LAPISSE.

"c'est là le talent de la démocratie participative.

. Larousse. https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/citoyennet "citoyenneté-"

20/05/2022.

- Pierre André. PARTICIPATION CITOYENNE. Le dictionnaire encyclopédique de l'administrative publique. Université de Montréal.

- Council of Europe Portal. About participatory democracy. https://www.coe.int/en/web/participatory-democracy/about-participatory-democracy . 2022.

-Julia Keutgen (senior advisor at the westminster foundation for democracy). Participatory Democracy : the Importance of Having a Say When Times are institut montaigne.8 Juin 2021..Hard

Série Politique .-Développement local CONCEPTS, Stratégies et Benchmarking Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne.économique et développement algerie. septembre2011..Entreprise et de la Promotion de l'Investissement

et all. le développement local. Sommet de - Jean-François Léveillé Montréal.2002.

- art.09/01:" La République comprend des collectivités administratives dont l'etendue et les attributions sont fixées par la loi".

Le modèle suisse : la démocratie directe et le savoir-faire .-Uli Windisch *intercommunautaire au quotidien*. L'AGE D'HOMME, 2007.

-Carole patema. 1970.participation and democratic therory. réimprimée. cambridge university press.

LA DEMOCRATIEPARTICIPATIVE, état des lieux et premiers éléments - de bilan, synthèse réalisée par Cédric Polère. Voir : www.millenaire.com, document en PDF.

-Abdellahi, Sidi Mohamed Ould Mohamed, et all .2016. Education à la citoyenneté et aux droits de l'homme : manuel pour les jeunes en Mauritanie. Les jeunes et la participation démocratique. UNESCO Publishing.

-Yves CABANNES ,72 questions courantes sur le budget participatif, ONU-Habitat, Nairobi,2005.

-La codécision au niveau communal : exemple du budget participatif. juin2017.comun-coopération municipale gouvernance local et participative au maghreb.

Introduction aux choix publics The Institute of -EAMONN BUTLER .Economic Affairs

et al. choix *publics analyse économique des décisions* -Dennis C. Mueller *publiques*. édition by Dennis C. Mueller.2003.

-LAHCEN BOUMAHDI. Implementation of Strategic Projects and Participatory Approach.municipalite de tiznit. JUNE2015.pdf.

-Loïc Blondiaux. La démocratie participative : une réalité mouvante et un mouvement résistible. Vie publique au cœur de debut republique. Université Paris I Panthéon-Sorbonne. 26 mars 2021.

-La codécision au niveau communal: exemple du budget participative. juin2017.comun-coopération municipale gouvernance local et participative au maghreb.

-Programme de renforcement des capacites des acteurs locaux de devloppement, « du CapDeL » 1, Recommandations des acteurs locaux pour la mise en oeuvre Alger – Septembre 2017.

-CapDel, «Le CapDeL: Une tripartite innovante de partenariat pour la démocratie participative et le

Développement local en Algérie », www.interieur.gov.dz/images/FICHE-INFO-Fr-Finale.pdf,consulté en octobre2018.

-Citizenship and Participation. Council of Europe Portal (COMPASS Manual for Human Rights Education with Young people).2022.

-Kénitra, Plan d'Action de la Commune 2017-2022, axe 4 relatif à la .gouvernance locale

-EUREKO.GUIDE DE LA DEMOCRATIE PARTICIPATIVE. Un modèle pour agir a saguenay.

-https://www.andlil.com . le choix public .2013. vu 22/01/2018 a 01 :03.

James M. Buchanan Quotes .22/01/2018 .01 :13..-http://www.azquotes.com/

.25-http://www.hypergeo.eu . Développement local.30/01/2018 a22 :04h.

.18:18 . 2018.18/01/21.ديمقراطية. - https://ar.wikipedia.org/wiki

-http://www.morsang.fr . La démarche participative.17/03/2018.a 16 :01.

17/03/2018. A .participatifs budgets Premiers.http://lesbudgetsparticipatifs.fr - 15 :59.

الملاحق :

الملحق رقم : 1

تاريخ تقديم العريضة:

موضوع العريضة :.....

	الاسم العائلي والشخصي	رقم البطاقة الوطنية	عنوان السكنى	التوقيع
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
11				
12				
13				
14				
15				
16				
17				
18				
19				
20				

الملحق رقم : 2

الفصل الثّاني
الشّعب

المادّة 7 : الشّعب مصدر كلّ سلطة.

السّيادة الوطنيّة ملك للشّعب وحده.

المادّة 8 : السّلطة التّأسيسيّة ملك للشّعب.

يمارس الشّعب سيادته بواسطة المؤسّسات الدّستوريّة الّتي يختارها.

يمارس الشّعب هذه السّيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثّليه المنتخبين.

لرئيس الجمهوريّة أن يلتجئ إلى إرادة الشّعب مباشرة.

المادّة 9 : يختار الشّعب لنفسه مؤسّسات، غايتها ما يأتي :

– المحافظة على السيادة والاستقلال الوطنيين، ودعمهما،

– المحافظة على الهويّة والوحدة الوطنيتين، ودعمهما،

– حماية الحرّيّات الأساسيّة للمواطن، والازدهار الاجتماعيّ والثّقافيّ للأمّة،

– ترقية العدالة الاجتماعية،

– القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية،

– تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها، الطبيعية والبشرية والعلمية،

– حماية الاقتصاد الوطنيّ من أيّ شكل من أشكال التّلاعب، أو الاختلاس، أو الرشوة، أو التجارة غير المشروعة، أو التعسف، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة.

المادّة 10 : لا يجوز للمؤسّسات أن تقوم بما يأتي :

– الممارسات الإقطاعيّة، والجهويّة، والمحسوبيّة،

– إقامة علاقات الاستغلال والتّبعيّة،

– السّلوك المخالف للخُلُق الإسلاميّ وقيم ثورة نوفمبر.

المادّة 11 : الشّعب حرّ في اختيار ممثّليه.

لا حدود لتمثيل الشّعب، إلاّ ما نصّ عليه الدّستور وقانون الانتخابات.

الفصل الثّالث
الدّولـــة

المادّة 12 : تستمدّ الدّولة مشروعيّتها وسبب وجودها من إرادة الشّعب.

شعارها : " بالشّعب وللشّعب ".

وهي في خدمته وحده.

المادّة 13 : تُمارس سيادة الدّولة على مجالها البرّيّ، ومجالها الجوّيّ، وعلى مياهها.

كما تُمارس الدّولة حقّها السّيّد الّذي يقرّه القانون الدّوليّ على كلّ منطقة من مختلف مناطق المجال البحريّ الّتي ترجع إليها.

المادّة 14 : لا يجوز البتّة التّنازل أو التّخلّي عن أيّ جزء من التّراب الوطنيّ.

المادّة 15 : تقوم الدّولة على مبادئ التّنظيم الدّيمقراطيّ والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعيّة.

المجلس المنتخَب هو الإطار الّذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته، ويراقب عمل السّلطات العموميّة.

تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

المادّة 16 : الجماعات الإقليميّة للدّولة هي البلديّة والولاية.

البلديّة هي الجماعة القاعديّة.

المادّة 17 : يمثّل المجلس المنتخَب قاعدة اللاّمركزيّة، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشّؤون العموميّة.

المادّة 18 : الملكيّة العامّة هي ملك المجموعة الوطنيّة.

وتشمل باطن الأرض، والمناجم، والمقالع، والموارد الطّبيعيّة للطّاقة، والثّروات المعدنيّة الطّبيعيّة والحيّة، في مختلف مناطق الأملاك الوطنيّة البحريّة، والمياه، والغابات.

كما تشمل النّقل بالسّكك الحديديّة، والنّقل البحريّ والجوّيّ، والبريد والمواصلات السّلكيّة واللاّسلكيّة، وأملاكا أخرى محدّدة في القانون.

المادة 19 : تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

تحمي الدولة الأراضي الفلاحية.

كما تحمي الدولة الأملاك المائية العمومية.

يحدد القانون كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادّة 20 : الأملاك الوطنيّة يحدّدها القانون.

وتتكوّن من الأملاك العموميّة والخاصّة الّتي تملكها كلّ من الدّولة، والولاية، والبلديّة.

يتمّ تسيير الأملاك الوطنيّة طبقا للقانون.

المادّة 21 : تنظيم التّجارة الخارجيّة من اختصاص الدّولة.

يحدّد القانون شروط ممارسة التّجارة الخارجيّة ومراقبتها.

الفصل الثالث
المؤسّسات الاستشاريّة

المادّة 195 : يؤسّس لدى رئيس الجمهوريّة مجلس إسلاميّ أعلى، يتولّى على الخصوص ما يأتي :

- الحثّ على الاجتهاد وترقيته،
- إبداء الحكم الشّرعيّ فيما يُعرَض عليه،
- رفع تقرير دوريّ عن نشاطه إلى رئيس الجمهوريّة.

المادّة 196 : يتكوّن المجلس الإسلاميّ الأعلى من خمسة عشر (15) عضوا منهم الرّئيس، يعيّنهم رئيس الجمهوريّة من بين الكفاءات الوطنيّة العليا في مختلف العلوم.

المادّة 197 : يؤسّس مجلس أعلى للأمن يرأسه رئيس الجمهوريّة، مهمّته تقديم الآراء إلى رئيس الجمهوريّة في كلّ القضايا المتعلّقة بالأمن الوطنيّ.

يحدّد رئيس الجمهوريّة كيفيّات تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله.

المادة 198 : يؤسس مجلس وطني لحقوق الإنسان، يدعى في صلب النص "المجلس" ويوضع لدى رئيس الجمهورية، ضامن الدستور.

يتمتع المجلس بالاستقلالية الإدارية والمالية.

المادة 199 : يتولى المجلس مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان.

يدرس المجلس، دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية، كل حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يعاينها أو تُبلّغ إلى علمه، ويقوم بكل إجراء مناسب في هذا الشأن. ويعرض نتائج تحقيقاته على السلطات الإدارية المعنية، وإذا اقتضى الأمر، على الجهات القضائية المختصة.

يبادر المجلس بأعمال التحسيس والإعلام والاتصال لترقية حقوق الإنسان.

كما يبدي آراء واقتراحات وتوصيات تتعلق بترقية حقوق الإنسان وحمايتها.

يعدّ المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، وإلى البرلمان، وإلى الوزير الأول، وينشره أيضا.

يحدد القانون تشكيلة المجلس وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره.

المادة 200 : يُحدث مجلس أعلى للشباب، وهو هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية.

يضم المجلس ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب.

المادة 201 : يقدم المجلس الأعلى للشباب آراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي.

كما يساهم المجلس في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب.

المادة 202 : تؤسس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية مستقلة توضع لدى رئيس الجمهورية.

تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية.

استقلال هذه الهيئة مضمون على الخصوص من خلال أداء أعضائها وموظفيها اليمين، ومن خلال الحماية التي تكفل لهم من شتى أشكال الضغوط أو الترهيب أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو التهجم أيّا كانت طبيعته، التي قد يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم.

المادة 203 : تتولى الهيئة على الخصوص مهمة اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، تكرس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية، والمساهمة في تطبيقها.

الملحق رقم 3

يصدر القانون الآتي نصه :

القسم الأول
أحكام تمهيدية

الباب الأول
المبادئ الأساسية

المادة الأولى : البلديـة هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة.
وتتمتع بالشخصيـة المعنوية والذمة الماليـة المستقلة.
وتحدث بموجب القانون.

المادة 2 : البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادة 3 : تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.
وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

المادة 4 : يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان.
يرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة، التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة.

المادة 5 : يجب أن يعوض كل تخفيض في الإيرادات الجبائية البلدية ينجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغائها، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل.

الباب الثاني
الاسم والإقليم والمقر الرئيسي للبلدية

المادة 6 : للبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

المادة 7 : يتم تغيير اسم بلدية و/أو تعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني.
ويخطر المجلس الشعبي الولائي بذلك.

المادة 8 : تضع البلدية معالم حدود إقليمها باتخاذ كافة الإجراءات التقنية والمادية المرتبطة بذلك.
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 9 : يتم ضم جزء من إقليم بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى أو أكثر من نفس الولاية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ورأي المجلس الشعبي الولائي ومداولة المجالس الشعبية البلدية المعنية.

المادة 25 : يتم إعداد الوكالة بطلب من الموكل أمام أي سلطة مؤهلة لهذا الغرض.
وتحدد صراحة الجلسة أو الدورة التي حررت من أجلها هذه الوكالة.

المادة 26 : جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية. وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.
غير أن المجلس الشعبي البلدي يداول في جلسة مغلقة من أجل:
- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين،
- دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.

المادة 27 : ضبط الجلسة منوط برئيسها، ويمكنه طرد أي شخص غير منتخب بالمجلس، يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره.

المادة 28 : يمنع على أي عضو بالمجلس الشعبي البلدي حضور جلسات المجلس التي يداول فيها حول موضوع يخصه أو تكون له مصلحة فيه بمفهوم أحكام المادة 60 من هذا القانون، ويجب على رئيس الجلسة التأكد من ذلك.

المادة 29 : يضمن الأمين العام للبلدية أمانة الجلسة وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادة 30 : تعلق المداولات، باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون.

الفرع الثاني
لجان المجلس الشعبي البلدي

المادة 31 : يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بما يأتي :
- الاقتصاد والمالية والاستثمار،
- الصحة والنظافة وحماية البيئة،
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية،
- الري والفلاحة والصيد البحري،
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

يحدد عدد اللجان الدائمة كما يأتي :
- ثلاث (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة أو أقل،
- أربع (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000 نسمة،
- خمس (5) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 إلى 100.000 نسمة،
- ست (6) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.

المادة 32 : تحدث اللجان الدائمة بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه.
تعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.

الملحق رقم
4

إبرام الصفقات العمومية

المادة 9: يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية.

ويجب أن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص:

- علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية،
- الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء،
- معايير موضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية،
- ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

تسيير الأموال العمومية

المادة 10: تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال العمومية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ولا سيما على مستوى القواعد المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها.

الشفافية في التعامل مع الجمهور

المادة 11: لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا:

- باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها،
- بتبسيط الإجراءات الإدارية،
- بنشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية,
- بالرد على عرائض وشكاوى المواطنين،
- بتسبيب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن، وبتبيين طرق الطعن المعمول بها.

التدابير المتعلقة بسلك القضاة

المادة 12: لتحصين سلك القضاء ضد مخاطر الفساد، توضع قواعد لأخلاقيات المهنة وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص الأخرى السارية المفعول.

في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

مشاركة المجتمع المدني

المادة 15: يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

- اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية،

- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع،

- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

تدابير منع تبييض الأموال

المادة 16: دعما لمكافحة الفساد يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة، أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الباب الثالث

الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

إنشاء هيئة الوقاية من الفساد ومكافحته

المادة 17: تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

النظام القانوني للهيئة

المادة 18: الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية.

تحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم.

استقلالية الهيئة

المادة 19: تضمن استقلالية الهيئة بوجه خاص عن طريق اتخاذ التدابير الآتية:

1 – قيام الأعضاء والموظفين التابعين للهيئة، المؤهلين للاطلاع على معلومات شخصية وعموما على أية معلومات ذات طابع سري، بتأدية اليمين الخاصة بهم قبل استلام مهامهم.

تحدد صيغة اليمين عن طريق التنظيم.

الملحق رقم 5

Union Européenne
Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales
PNUD
Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs Locaux du Développement
CapDeL
Démocratie Participative
et Développement Local
Recommandations
des acteurs locaux pour la
mise en œuvre du CapDeL
1
Recommandations des acteurs locaux
pour la mise en œuvre du CapDeL

Recommandations des acteurs locaux pour la mise en œuvre du CapDeL

- **Une publication éditée par :** l'Unité de Gestion de Projet du Programme CapDeL, un partenariat entre le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales, l'Union Européenne et le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD).
- **Responsable de la publication :** M. Mohamed Dahmani, Directeur National de Projet
- **Contact :** Programme CapDeL – Siège du CENEAP – 98, Route Nationale N°1, Birkhadem, Alger
  Tel/Fax : 213 (0) 21 44 91 53 – Email : programmecapdel@gmail.com

- **Mise en page :** Optimum Communication
Tous droits réservés – Reproduction interdite
Alger – Septembre 2017

RESULTATS DES ATELIERS PARTICIPATIFS DE LANCEMENT DU CAPDEL LES RECOMMANDATIONS DES ACTEURS LOCAUX :

Le CapDeL : démocratie participative et développement local» est promu par le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales (MICL) et le Programme des Nations Unies pour le Développement, avec l'appui du Ministère des Affaires Etrangères (MAE) et de l'Union Européenne (UE). Il vise, à travers le renforcement des capacités des acteurs locaux du développement, la promotion d'une gouvernance locale concertée et transparente, le renforcement de la cohésion sociale, et l'émergence d'une économie locale solidaire et diversifiée.

Mohamed DAHMANI
Directeur National du Projet

LE MOT DU DIRECTEUR NATIONAL DE PROJET

« Le présent document de restitution des travaux des Ateliers de lancement du Programme CapDeL : « démocratie participative et développement local », qui se sont tenus au niveau national et au niveau des dix communes pilotes, n'est pas tout à fait un rapport exhaustif d'activités, car il se veut plutôt, être une synthèse des premiers résultats obtenus lors de ces rencontres qui, d'ailleurs, sont seulement inaugurales.

Ces résultats sont non seulement quantitatifs, au regard de la forte participation enregistrée de toutes les franges d'acteurs : institutionnels, associatifs, économiques et « simples » citoyens, mais aussi et surtout qualitatifs, tant chacun d'entre eux a montré une grande disposition à un changement d'attitude envers la chose publique, comme il a fait preuve d'une grande maturité démocratique vis-à-vis des enjeux de la participation citoyenne comme moyen de relever les défis du développement et de la cohésion sociale au niveau local.

Au regard de ces premiers résultats prometteurs, l'Unité de Gestion du Projet (UGP) se devait, à travers la publication de ce document, de faire partager aux acteurs qui ont participé aux travaux des Ateliers, avec force et engagement, la qualité des discussions et des échanges qu'ils y ont menés, et les processus ambitieux qu'ils promettent d'enclencher au niveau de leurs communes ainsi qu'au niveau national, à travers l'approche modèle du CapDeL. Comme elle se devait, également, de leur reconnaître le mérite, de lui avoir permis, à partir de ce premier exercice de démocratie participative,d'adapter les actions à venir et les outils opératoires à produire, à leurs attentes et aux réalités de leur communes. Ainsi, dès sa première confrontation avec les réalités des territoires locaux, le CapDeL commence déjà à produire du sens et à acquérir de nouvelles perspectives, réalistes et adaptées.

Par ailleurs, convaincue qu'une part importante de la réussite d'un projet tient à la façon dont on relate et on valorise les résultats, l'UGP s'engage à ce que ce document soit le précurseur d'une série d'autres publications qui retraceront, pour chaque étape franchie par le CapDeL, les résultats atteints par les acteurs locaux et la collectivité ; et la manière dont ils ont été atteints. Car, au-delà de la simple communication de résultats à l'opinion publique, nous voulons que l'acte de restitution constitue une halte qui permette à chacun des acteurs de la vie publique de nos communes « modèles » de déceler les faiblesses qu'il aura comblées et les point forts qu'il aura développés et investis, de prendre la mesure de ses nouvelles interactions avec les autres acteurs, et, d'identifier les synergies auxquelles il aura participé à mettre en place et, d'autres encore qui se profilent à l'horizon. En d'autres termes, de prendre conscience du renforcement de ses capacités en tant qu'acteur du développement local ; et de devenir, à terme, pour d'autres acteurs comme lui, dans d'autres communes du territoire national, un «modèle» à suivre. »

CAPDEL : UN PARTENARIAT INNOVANT

POUR LA DÉMOCRATIE PARTICIPATIVE ET LE DÉVELOPPEMENT LOCAL EN ALGÉRIE

Pour la première fois dans le monde arabe, le Gouvernement algérien, à travers le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales*, l'Union Européenne, et les Nations Unies travaillent ensemble sur un programme d'envergure pour la promotion de la démocratie participative et le développement local : le CapDeL.

M. NOUREDDINE BEDOUI, Ministre de l'Intérieur et des Collectivités Locales

« le MICL œuvre actuellement à un projet global de réforme des collectivités territoriales visant une gouvernance locale concertée »

« La nouvelle constitution dont s'est doté notre pays et qui a été portée par Son excellence Monsieur le Président de la République, a consacré pour la première fois, l'encouragement par l'Etat de la démocratie participative au niveau des collectivités territoriales. »

« C'est dans le cadre d'une vision politique globale, que le ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales œuvre actuellement à un projet global de réforme des collectivités territoriales à travers la définition d'un cadre législatif et réglementaire rénové, visant une gouvernance locale concertée, démocratique et équilibrée, qui passe par l'enracinement de la pratique démocratique, le renforcement du processus de décentralisation, la participation citoyenne accrue, l'exploitation rationnelle, équitable et efficace des ressources, l'amélioration de la qualité des services offerts aux citoyens et le renforcement du rôle économique des collectivités territoriales, en vue de l'émergence d'une économie locale, solidaire et diversifiée, basée sur une exploitation optimale et raisonnée des potentialités des territoires locaux. »

« A travers le Programme CapDeL, le gouvernement algérien, par le biais de notre département ministériel, réaffirme, de façon claire et déterminée, sa volonté de relever le grand défi du développement local durable, à travers une démarche pragmatique et cohérente et dans un cadre intégré et participatif, qui implique l'ensemble des acteurs locaux : institutions publiques, société civile et acteurs économiques publics et privés. »

« Je vous assure donc, du plus grand intérêt que nous accordons à ce programme, pour lequel nous ne ménagerons aucun effort pour sa réussite et la valorisation de ses résultats, qui seront capitalisés pour que, d'une part les bonnes pratiques et les expériences qu'il aura menées sur les dix communes pilotes soient diffusées et généralisées aux autres communes du territoire national et pour que d'autre part, ces résultats soient investis dans le sens du renforcement de la cohérence entre les politiques locales et les politiques nationales mises en œuvre par les différents secteurs d'activités. »

(*) La présente publication retrace les Ateliers de Lancement, national et locaux du CapDeL, qui se sont déroulés durant la période allant du 16 janvier au 8 avril 2017, période à laquelle le CapDeL est dirigé par le ministère de l'intérieur et des collectivités locales (MICL). Le MICL devient Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire (MICLAT) le 17 août 2017 (Décret présidentiel n° 17-243).

Le Programme est cofinancé par les trois partenaires : 2,5 millions d'euros par le Gouvernement Algérien, 7,7 millions d'euros par l'Union Européenne, et 170 000 euros par le PNUD.

- **Le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales** mène, au nom du Gouvernement Algérien, la mise en œuvre des grandes réformes des collectivités territoriales, au plan de la gouvernance et du développement économique local.
- Le **Ministère des Affaires Étrangères** algérien s'associe au projet comme un partenaire à part entière, afin de faire profiter l'Algérie et ses collectivités territoriales d'expériences réussies de développement local concerté, à travers le monde, pour la construction d'un modèle algérien performant, et de le promouvoir ensuite à l'international.
- L'**Union Européenne** apporte sa connaissance et sa contribution financière, en tant que promotrice du développement territorial comme vecteur clé d'une bonne gouvernance, et celle des territoires de ses Etats membres dans la mise en œuvre des politiques territoriales.
- Le **Programme des Nations Unies pour le Développement** apporte une expérience de plusieurs décennies dans l'appui au développement local à travers le monde, et à la mise en œuvre des politiques publiques en Algérie.

M. ALI MOKRANI, Directeur, Directeur de la Coopération avec l'Union Européenne et les Institutions Européennes, Direction Générale Europe (MAE)

« Le Ministère des Affaires Etrangères, en sa qualité de Coordonnateur national de la Coopération avec l'Union Européenne et l'Organisation des Nations Unies, se félicite du lancement du Programme d'appui à la Démocratie Participative et au Développement Local (CapDeL) dans le cadre d'une coopération triangulaire entre l'Algérie, le partenaire européen et le système onusien, à travers le PNUD.

Ce programme, le premier du genre dans la région méditerranéenne, vient témoigner de la volonté de l'Algérie de développer et d'élargir le spectre de sa coopération avec l'Union Européenne et les Institutions des Nations Unies à un domaine relatif à l'approche participative et au développement des territoires en Algérie.

Le Ministère des Affaires Etrangères est convaincu qu'il s'agit d'une première expérience à travers laquelle l'Algérie, l'Union Européenne et l'ONU auront l'opportunité d'échanger leurs stratégies en la matière et de s'enrichir mutuellement.

Ce programme vient s'ajouter aux nombreux projets lancés, et en cours de montage, dans le cadre de la mise en œuvre de l'Accord d'Association et de la Politique Européenne de Voisinage révisée ainsi qu'au titre des programmes du PNUD ayant trait au volet de la gouvernance et à l'accompagnement des efforts du Gouvernement algérien visant le développement inclusif et harmonieux du pays en s'inspirant des bonnes pratiques internationales. »

S.E.M JOHN O'ROURKE, Ambassadeur, Chef de la Délégation de l'Union Européenne en Algérie,

« En mai 2013, la communication de la Commission Européenne «*Accorder une autonomie accrue aux autorités locales pour une meilleure gouvernance et des résultats plus concrets en matière de développement*» reconnaissait que, à l'instar des nombreuses expériences vécues en Europe depuis les années 1940, les politiques et les programmes gérés de manière centralisée et du sommet vers la base ne peuvent résoudre à eux seuls les questions complexes liées au développement durable et à la lutte contre la pauvreté. Les acteurs publics et privés ont un rôle à jouer à cet égard, en particulier au niveau local. La question principale qui revenait dans la plupart des programmes de développement européens était la suivante: comment faire des territoires les acteurs de leur développement et non un réceptacle passif de l'aide octroyée par l'Etat?

Cette valorisation de la dimension territoriale implique que le développement local n'est pas uniquement une accumulation de micro-initiatives, mais un moyen d'intégrer différentes politiques et programmes à l'échelon local, permettant de dégager des synergies, améliorer la coordination et approfondir la gouvernance en impliquant les collectivités locales, les citoyens, les services publics, le secteur privé et les autres acteurs locaux dans la formulation et la provision de services. »

"J'espère que cette mise en exergue des acteurs territoriaux et notamment des collectivités locales comme moteurs de la dynamisation des territoires, qui sous-tend le programme CapDeL, deviendra un repère permanent de l'ensemble de la coopération bilatérale entre l'Union européenne et l'Algérie"

M. ERIC OVERVEST, Représentant Résident du PNUD en Algérie

« A travers ce programme, le PNUD soutient la volonté du Gouvernement d'avancer vers une stratégie nationale de développement local et de renforcer la démocratie participative. Pour ce faire le PNUD appuie le Gouvernement et notamment le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales dans cette dynamique complexe dans laquelle la relation entre les niveaux local, wilayal et national doit bénéficier d'espaces institutionnalisés d'expression, de dialogue et d'action reconnus, organisés et innovateurs.

Ce programme, dans sa philosophie, vient en harmonie avec la vision et la volonté du gouvernent algérien d'assumer le défi majeur de la diversification économique et de la démocratie participative dans la gestion des collectivités locales, consacrée par la Constitution de 2016.

Il s'agit donc, à l'échelle de ces communes, de décliner cette volonté de façon pragmatique et cohérente avec un cadre qui facilite la gestion intégrée et participative des acteurs publics, de la société civile et du secteur privé pour le développement local. Cela passe indéniablement par le renforcement des capacités des institutions et les capacités pour la mise en œuvre du développement local, l'amélioration des systèmes de planification stratégique locale et de fonctionnement de services de base avec les différents niveaux de gouvernance, et la promotion de son capital humain en citoyenneté active capable de contribuer pleinement au développement local. »

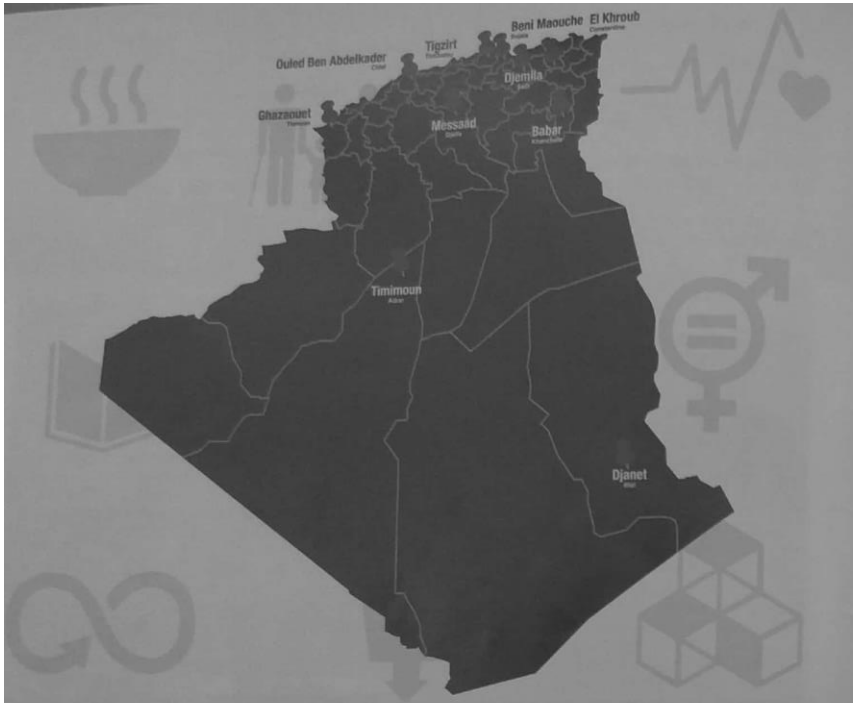

LES ACTEURS LOCAUX DU DÉVELOPPEMENT

Les acteurs locaux sont ceux qui agissent sur leur territoire pour changer leur commune et améliorer les conditions de vie des citoyens. En tout, sur les dix ateliers locaux de lancement, environ 2000 d'entre eux ont porté la voix des citoyens et défendu leur vision. Qui sont-ils ?

LES ÉLUS LOCAUX sont les leaders du CapDeL, en coordination avec l'administration locale. Ce sont eux qui intègrent les autres acteurs locaux (société civile, opérateurs économiques, citoyens) dans la gestion de leur commune, à commencer par la planification, qui fera émerger, dans le cadre du CapDeL, une vision concertée du futur de cette commune. Leurs capacités seront renforcées pour qu'ils deviennent les promoteurs et les moteurs de la démocratie participative et du développement local, en partageant leur pouvoir de décision avec les populations, pour renforcer la confiance mutuelle entre administration locale et citoyens. Un rôle particulier, et un plan spécifique de renforcement des capacités, sont dédiés aux femmes élues.

LES ORGANISATIONS DE LA SOCIÉTÉ CIVILE sont les premières bénéficiaires du CapDeL, qui vise à renforcer leur représentativité, notamment leurs liens avec leurs populations cibles, et leurs capacités, c'est-à-dire à la fois leur expertise dans leur domaine d'action, leurs aptitudes à gérer leur organisation et les projets qu'elles mènent, et la coordination de leurs actions avec les processus et acteurs du développement local. A travers le CapDeL, elles participeront activement, et sur la base d'une véritable vision stratégique du développement local, dans la gestion des affaires de leurs communes. Associations, Comités de Quartier, Universités, Instituts, et autres « OSC » défendent au sein de la gouvernance concertée, les intérêts de différentes parties de la population, et apportent leur expertise et leur expérience sur leur domaine d'action.

LES OPÉRATEURS ÉCONOMIQUES sont les investisseurs privés capables de financer la réalisation, en coordination avec les autorités locales et nationales et à travers leurs investissements privés, de la vision concertée du développement économique local qui émergera de la planification promue par le CapDeL. C'est pourquoi ils doivent nécessairement participer à la définition de cette vision. Petites et moyennes entreprises, coopératives, agriculteurs, éleveurs, pêcheurs, artisans, commerçants ou acteurs du tourisme, ils doivent contribuer et adhérer à la vision du futur de leur commune, pour que tous les efforts, publics et privés, aillent dans le même sens : faire de cette vision une réalité.

LES CITOYENS, PARTICULIÈREMENT LES JEUNES ET LES FEMMES, organisés ou non, participent directement à la gouvernance concertée installée par le CapDeL. En leur nom propre, ils viennent s'informer sur la gestion des affaires locales, partager leurs demandes et leurs opinions, et apporter leur expertise personnelle et leur vision du développement local, et souvent celle de leur entourage.

L'ATELIER NATIONAL DE LANCEMENT DU CAPDEL

Le lundi, 16 janvier 2017, s'est tenu, au Centre International des Conférences « Abdelatif Rahal » d'Alger, l'Atelier National de lancement du Programme CapDeL.

L'Atelier a été rehaussé par la présence de Monsieur Hocine Maazouz, Secrétaire Général du ministère l'Intérieur et des Collectivités Locales, représentant du Ministre, Monsieur Noureddine Bedoui, de Messieurs Ali Mokrani et Belkacem Belgaid, respectivement Directeur de la Coopération avec l'Union Européenne et les Institutions Européennes et Directeur des Affaires Economiques et Financières Internationales, représentants du ministère des Affaires étrangères, de S.E. Monsieur John O'Rourke, Ambassadeur, Chef de la Délégation Européenne en Algérie ainsi que de celle de Monsieur Eric Overvest, Coordonnateur Résident du Système des Nations Unies en Algérie et Représentant Résident du Programme des Nations Unies pour le Développement.
Etaient présents à cet Atelier, les Présidents des Assemblées Populaires Communales des dix communes pilotes, les Présidents des Assemblées Populaires des wilayas concernées, accompagnés des Directeurs de l'Administration Locale.

Ont également participés aux travaux de l'Atelier

Les travaux de l'atelier ont été ouverts par Monsieur le Secrétaire Général du Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales qui a prononcé le Discours de Monsieur le Ministre. Ont suivi, dans cet ordre, les allocutions du Directeur de la Coopération avec l'Union Européenne et les Institutions Européennes (MAE), de S.E.M. l'Ambassadeur, Chef de la Délégation de l'Union Européenne en Algérie et du Représentant Résident du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD).

«Le CapDel : éléments clés»

A la reprise de la deuxième séance le DNP, M. Mohamed Dahmani, a présenté le projet à l'assistance en mettant notamment en exergue ses objectifs stratégiques et les objectifs particuliers de chacune des quatre composantes, à savoir :
La démocratie participative : l'implication des acteurs locaux dans le développement local en s'appuyant sur la gestion participative ;
Le service public : la modernisation et la simplification des services publics au niveau communal;
L'économie locale : le renforcement de la planification stratégique communale notamment en vue de créer des emplois et des revenus durables;
La gestion des risques et catastrophes : l'implication de la société civile, aux côtés des autorités locales, dans la gestion des risques et des catastrophes.
Cette première communication a été suivie d'une présentation faite par M. Aberrazak Bendali-Hacine, expert au Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la Population et le Développement (CENEAP), portant sur la méthodologie d'élaboration des diagnostics territoriaux participatifs que le CENEAP a la charge d'élaborer au niveau de chacune des dix communes pilotes.

Boîte à bonnes pratiques

« l'exemple de Ballyhoura, présenté par S.E.M. l'Ambassadeur de l'UE durant l'atelier de lancement »

Ballyhoura, un territoire rural irlandais faisant face à un déclin de son industrie agricole et de ses structures fermières a mis en place, avec l'impulsion des programmes européens, un partenariat large où les autorités locales jouaient un rôle moteur. L'expérience a mis du temps à prendre, une méfiance réciproque et un manque d'habitude de travailler ensemble caractérisant les premiers échanges entre tous les partenaires du développement local, qu'ils soient publics, privés, citoyens ou agriculteurs. Finalement, suite à cette période d'apprentissage et la mise en œuvre de nombreuses initiatives conjointes et intégrées, l'initiative est devenue un succès.
Le programme de développement local en résultant a permis le développement du tourisme, la diversification agricole, l'amélioration du taux de survie des petites et moyennes entreprises de la région, l'élaboration d'un plan de développement d'une industrie de service informatique locale, la mise en place de services à destination des enfants et des femmes, permettant à ces dernières de jouer un rôle accru dans le développement économique local.
Enfin, le plan d'action de Ballyhoura intégrait un objectif particulièrement important : l'amélioration de la qualité de vie des résidents, en encourageant des initiatives ayant trait à la jeunesse, à la culture, à l'innovation sociale, reposant sur un réseau de bénévoles issus de la société civile, impliqués très activement dans les structures de développement locales mises en place. Dans ce cas spécifique, cette amélioration du cadre de vie a permis d'endiguer l'exode rural dans la région, notamment chez les jeunes.

Une troisième et dernière communication a été présentée par Madame Farida Kebri, Analyste au PNUD, Chargée du portefeuille Gouvernance et responsable du Programme CapDeL, portant sur l'approche territoriale du développement local selon les standards des Nations Unies, qui sont le fruit d'expériences, menées depuis une quinzaine d'années avec l'appui du PNUD, par une vingtaine de pays dans le monde, et de l'expertise des réseaux de partenaires gouvernementaux, nationaux et locaux, du PNUD.

Suite à ces trois communications, un débat, modéré et animé par Mme. Kebri et le DNP, a été engagé avec les participants. Elus, représentants du mouvement associatif, cadres de l'Etat, experts et étudiants se sont exprimés sur les objectifs du projet, les contraintes vécues au niveau local, notamment communal, et ont posé bon nombre de questions sur le déroulement du projet, les activités qui seront menées au niveau local ainsi que les modes de son suivi et de son évaluation.
Tous les éclaircissements nécessaires ont été apportés par les animateurs du débat qui ont pris note des recommandations pour les intégrer au plan annuel d'activités et dans la mise en œuvre du Programme en général. Cette occasion a été saisie par le DNP pour rappeler l'ensemble des mesures déjà prises par le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales en matière d'amélioration du service public local, ainsi que les grands chantiers de réforme des collectivités locales qui sont en cours sous l'autorité de Monsieur le Ministre, et que le CapDeL va accompagner, consolider et en approfondir les modalités de mise en œuvre au niveau des communes pilotes.

Il est ressorti de ces débats, le grand intérêt porté par les élus locaux au Programme CapDeL, ainsi que celui des représentants des départements ministériels engagés dans des projets de coopération avec l'Union Européenne, notamment pour un croisement et un échange d'expériences entre les différents projets.

Cet Atelier national de lancement du Programme CapDeL a non seulement permis de clarifier aux élus et cadres locaux des communes pilotes et de leurs wilayas respectives, ainsi qu'aux acteurs nationaux du développement, les objectifs stratégiques et les contenus du projet, mais, également et surtout, de montrer à l'opinion publique, nationale et internationale, à travers l'approche pilote, pragmatique et réaliste, du CapDeL et l'engagement de ses partenaires internationaux, et, grâce à la large couverture médiatique de cette manifestation inaugurale par la presse écrite, radios et télévisions nationales, relayée par les réseaux sociaux, l'importance stratégique du projet politique porté par les pouvoirs publics et conduit par le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales, de renforcement du processus de décentralisation en Algérie par la promotion de la participation citoyenne et du concours de la société civile dans la gestion des affaires de la collectivité de base, au service d'une gouvernance concertée et pour un développement local durable et intégré.

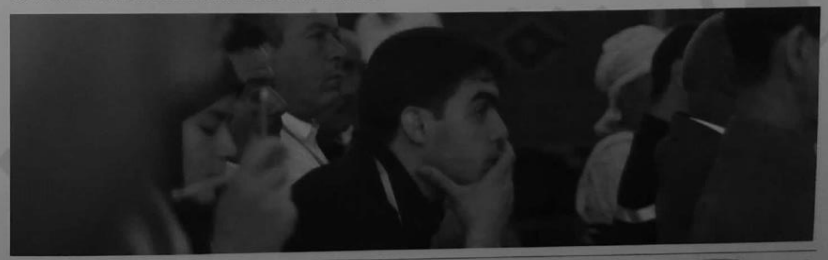

LES ATELIERS LOCAUX DE LANCEMENT:

PRÉSENTER LE PROGRAMME ET L'ADAPTER AUX ATTENTES ET AUX RÉALITÉS LOCALES

Moins d'un mois après l'atelier national de lancement, des ateliers locaux ont été organisés dans les dix communes-modèles, conjointement par les autorités locales (APC, Dairas et Wilayas) et le MICL, avec l'appui du PNUD. Leur objectif était d'identifier les acteurs clés du développement local des communes pilotes, et d'organiser une première rencontre par commune, en présence des partenaires nationaux et locaux, pour présenter le Programme, intégrer l'existant et la vision des acteurs, et lancer la dynamique participative. Les ateliers se sont tenus en arabe, et ont mêlé allocutions des autorités et des partenaires, présentations et dynamiques participatives.

LES ACTEURS LOCAUX PARTICIPANTS

La participation, aussi bien en termes quantitatifs que qualitatifs, a largement dépassé les espérances, et ce dans toutes les communes pilotes. Le leadership des APC, qui ont mené dans certaines villes de véritables campagnes de sensibilisation et d'invitations massives, et l'appui actif des wilayas, daïras, et les Directions de l'Administration Locale (DAL), ont permis une participation massive: entre 150 et 300 personnes par commune, avec une moyenne de 200 personnes). Elus et cadres locaux, associations, opérateurs économiques (agriculteurs, pêcheurs, coopératives, entrepreneurs et producteurs, chambres de commerce, etc.), et même « simples citoyens », comme ils se sont définis eux-mêmes (directrices d'écoles, médecins, étudiantes, architectes, artistes, sportifs, etc.), ont non seulement assisté aux présentations, mais ont activement participé aux débats. Les moyennes des participants femmes (25%) et jeunes (20%) sont correctes, mais elles devraient s'améliorer au fur et à mesure que l'action du Programme met un accent particulier sur ces catégories. Il est important de noter que les interventions, aussi bien en plénière que dans les ateliers, se sont, sauf exceptions, déroulées de manière paritaire. La moitié des interventions environ ont été réalisées par des femmes, et un tiers environ par des jeunes.

Cette représentativité du tissu politique, social et économique local s'est poursuivie au-delà de l'ouverture officielle par les autorités et les partenaires du projet. Entre 60 et 80% des participants, suivant les communes, sont restés pour écouter les présentations et participer au débat. L'attitude de la grande majorité des participants pendant les présentations (prises de notes, réactions et brefs échanges spontanés), et les questions posées lors du débat, ont montré un véritable intérêt, et une volonté de participer activement. Le contenu et la forme des interventions durant le débat, souvent passionnées et constructives mais rarement consensuelles ou formelles, ont montré que les ateliers ont rassemblé un éventail représentatif des acteurs du développement de la commune, organisés ou non, et non uniquement les associations et opérateurs économiques proches des autorités locales. Cette information est déterminante, car elle jette les bases d'une légitimité solide du CapDeL au niveau local, d'une appropriation forte du Programme par les populations, et d'une véritable dynamique de démocratie participative.

Acteurs locaux participants

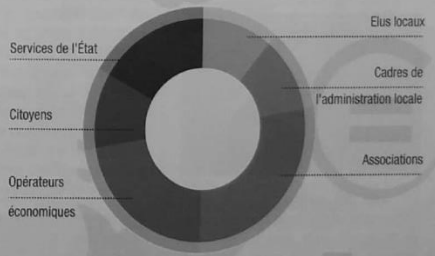

LES SÉANCES D'OUVERTURE :

LEADERSHIP LOCAL ET APPUI NATIONAL

« La démocratie participative véhiculée par le programme CapDeL est justement destinée aux jeunes, aux générations futures, parce que tout ce que nous entreprenons aujourd'hui s'inscrit dans une vision d'avenir »

Abdelhamid Aberkane, P/APC d'El Khroub

En tant qu'hôtes, les P/APC ont délivré le premier message, pour accueillir les participants et partenaires, mais surtout pour offrir leur propre vision du développement de leur commune, et leur perception de l'apport du CapDeL à celle-ci. Ces discours, loin d'être seulement formels, ont été l'occasion pour les élus de dresser un bilan du développement local et des potentialités de leur commune, et d'exprimer avec force leurs attentes concernant le CapDeL, y compris en donnant des orientations politiques aux processus que le Programme viendra lancer ou renforcer.

Les Walis ont participé en personne à l'organisation et au déroulement des ateliers de lancement. Cela montre l'importance accordée par la plus haute autorité du niveau wilayal pour le Programme, et promet un appui déterminant de la part de ce niveau de gouvernance qui joue un rôle prépondérant dans le développement local. Les walis, tout comme les P/APC, ont fait de leur discours officiel une tribune pour présenter leur vision du développement local et du CapDeL, et en tracer les lignes prioritaires selon leur institution.

Les discours des autorités locales étaient suivis d'un discours du représentant du Ministère de l'Intérieur, lisant une communication du Ministre lui-même. Parmi les représentants et représentantes du Ministère, en plus de Madame la Directrice de la Gouvernance Locale à la DGCL, Madame Fatiha Hamrit, se trouvaient des sous-directeurs et sous-directrices de la DGCL ayant un poste de décision directement lié au CapDeL. Cinq femmes et cinq hommes, jeunes et nouvellement promus, ont montré que le CapDeL est une priorité du Ministère, et que le renforcement des capacités au niveau national se conduit en parallèle aux efforts locaux dans ce sens. Cette nouvelle génération de cadres supérieurs du Ministère évoluera donc dans les prochaines années avec le CapDeL, et l'accompagnera en faisant évoluer le cadre conceptuel et légal, et les dynamiques de l'appui national au développement local.

Le ou la représentante du MAE a souligné la place du Programme dans la politique étrangère de l'Algérie, et en particulier dans les relations avec l'Union Européenne. Cette dimension internationale du CapDeL tient à la fois à la volonté de s'inspirer de bonnes pratiques de démocratie participative et de développement local pour construire un modèle algérien, et à la perspective de promouvoir un modèle propre à l'Algérie à l'international.

La représentante de la Délégation de l'Union Européenne en Algérie est intervenue dans la session d'ouverture chaque fois qu'il lui a été possible d'être présente. Son discours lui a permis de faire connaitre aux acteurs locaux l'appui de l'Union Européenne au Programme, et les relations entre l'UE et l'Algérie en général, et de partager l'expérience des communes et territoires européens et des politiques européennes en matière de développement local.

LA PRÉSENTATION DU PROGRAMME CAPDEL

La présentation du programme CapDeL lors des différents Ateliers locaux a été assurée par le DNP, M. Mohamed Dahmani, au moyen d'un diaporama dans les deux langues, en arabe et en français.

Au cours d'une première partie introductive, le CapDeL est présenté d'une manière synthétique par le DNP comme étant une approche pilote intégrée qui vise à asseoir au niveau local une gouvernance concertée et transparente, attentive aux besoins et attentes des citoyens. Cette approche, qui procède par le renforcement des capacités des acteurs locaux, notamment les jeunes et les femmes, en vue d'améliorer leur participation dans la planification et la mise en œuvre des politiques locales, sera testée au niveau des dix communes pilotes, pour faire remonter au niveau central les leçons apprises et les bonnes pratiques, pour les généraliser à l'ensemble des communes du territoire national.

Lors de cette partie introductive, le DNP a insisté sur le fait que le CapDeL ne considère pas la « démocratie participative » comme une fin en soi, mais comme un outil essentiel pour réaliser le développement local durable ; et, que la gouvernance locale concertée qui en découle ne se suffit pas à elle-même car elle devra être articulée avec les politiques de l'Etat, grâce à une coordination entre le niveau communal et les niveaux wilayal et central, en relation avec tous les secteurs représentés par les services déconcentrés, au niveau de la Daïra et de la Wilaya.

Dans une seconde partie, chacune des quatre composantes du programme a été explicitée à travers ses objectifs stratégiques, ainsi qu'un éventail d'actions et d'activités qui seront réalisées pour les atteindre et qui participeront au renforcement des capacités des différents acteurs locaux qui y sont impliqués, grâce à des formation par l'action (Learning by doing) ou par la mise en œuvre de projets conjoints entre autorités locales et société civile.
Nous rapportons ci-après, de manière très synthétique, l'ossature de la présentation pour chacune des composantes.

« le CapDeL ne considère pas la « démocratie participative » comme une fin en soi, mais comme un outil essentiel pour réaliser le développement local durable »

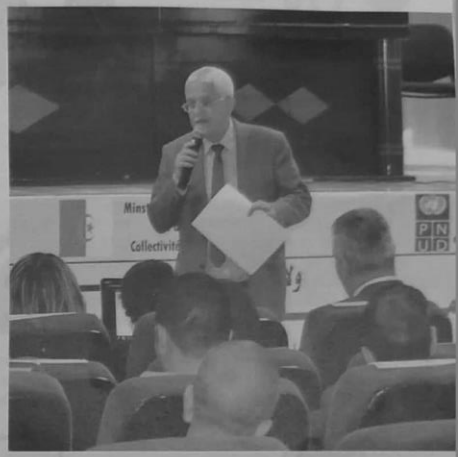

1 La composante « démocratie participative » a pour objectif stratégique d'asseoir au niveau des communes pilotes un modèle de gouvernance participatif et de diffusion de bonnes pratiques. Ce modèle de gouvernance, qui assurera une plus grande implication de la société civile, en tant que partenaire dans des projets de développement local, mettra en place de nouveaux mécanismes de coopération et de partenariat entre les différents acteurs, renforçant et consolidant ainsi la confiance mutuelle entre eux et la cohésion sociale au niveau de la commune.

La participation des acteurs de la société civile à la gestion des affaires publiques locales s'exercera tout au long du processus de gouvernance : le diagnostic territorial participatif, la planification stratégique, la définition des priorités de développement, la conduite du projet local, la gestion des services publics et le suivi et l'évaluation des programmes de développement local.

La collectivité et les acteurs de la société civile élaboreront ensemble, de façon concertée, une « charte communale de la participation citoyenne » qui définira l'étendue, les formes et les mécanismes de la participation des citoyens ainsi que les modes de représentation de la société civile.

2 **La composante « service public » a pour objectif stratégique de faciliter l'accès des citoyens à des services publics communaux de qualité.** Il s'agira, dans ce cadre, de moderniser et simplifier les services administratifs en mettant en place un guichet unique du service public communal, de développer l'utilisation des nouvelles technologies de l'information et de la communication pour simplifier les procédures administratives, et de promouvoir la coopération intercommunale pour développer les complémentarités de service public au niveau territorial, renforcer les synergies dans l'action et réaliser des économies d'échelle.
Le DNP ne manquera pas de rappeler qu'à travers cette composante

du programme, l'action du CapDeL vient appuyer le projet de modernisation de l'administration locale porté par le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales, en assurant un accompagnement, d'une part à l'administration pour qu'elle puisse répondre au mieux aux besoins des citoyens et de manière durable, et d'autre part à la société civile pour qu'elle appuie au mieux l'administration dans les prestations de service public.

3 La composante « développement économique local » a pour objectif stratégique de concourir à l'émergence d'une économie locale solidaire et diversifiée, créatrice d'emplois et de revenus durables. Cet objectif ne pourra être réalisé que grâce à la réhabilitation et au renforcement de la fonction de planification stratégique locale, permettant aux communes de passer d'une logique passive d'assistance et de consommation budgétaire à une logique active de création de richesses et de revenus durables.

Cette planification concertée passe par la construction d'une vision du développement communal, partagée par les différents acteurs, qui investit le potentiel endogène du territoire de la commune et qui développe toutes les possibilités de coopération avec d'autres territoires pour sa promotion et son développement.

L'élaboration du Plan Communal de Développement (PCD) en 2018, après l'installation des nouvelles assemblées populaires communales qui seront issues des élections locales prévues à la fin de cette année, constituera la première occasion pour les autorités locales, les acteurs économiques, publics et privés, et la société civile, appuyés par le CapDeL, pour s'associer dans la réflexion, pour définir, conjointement, le potentiel économique de leur commune, et les moyens de l'exploiter pleinement ; pour mettre en œuvre des initiatives concrètes qui dynamisent l'économie locale et créent de l'emploi et des revenus durables; pour déceler les champs de partenariat public-privé et entre les entreprises ; pour développer des articulations entre les secteurs économique et de la formation ; et enfin, pourquoi pas, mettre en place un système local d'innovation au service du développement.

4 La composante « gestion des risques et catastrophes » a pour objectif stratégique de renforcer le système national de gestion des risques dans sa dimension locale, afin d'augmenter la résilience des territoires face aux risques environnementaux et d'assurer, par là même, la durabilité des actions de développement. Ce renforcement passe, d'une part par l'intégration de la dimension des risques environnementaux dans la planification stratégique locale et d'autre part, par le renforcement du rôle de la société civile dans l'accompagnement des autorités locales dans la mise en œuvre des systèmes locaux de prévention et de gestion des risques et catastrophes.

Une longue séance de questions a suivi la présentation du CapDeL

Enfin, le DNP termine sa présentation en précisant que le CapDeL n'est pas conçu comme un projet ponctuel mais plutôt comme un processus de changement, viable sur le long terme, encadré et accompagné par des mécanismes de durabilité qui assureront son renouvellement de manière autonome ; grâce, entre autres, à la mise en place au niveau communal d'un cadre et de mécanismes pérennes de dialogue et de concertation entre les autorités locales et la société civile ainsi que la formation de formateurs parmi les acteurs locaux, notamment de la société civile.

Le DNP porte également à la connaissance des participants aux Ateliers locaux que le Programme prévoit la mise en œuvre d'une Stratégie de Communication, intégrée dans la communication institutionnelle des trois partenaires (Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales, PNUD et l'Union Européenne) et garantissant la diffusion et la visibilité des activités réalisées et des résultats obtenus aux niveaux local, national et international.

Cette stratégie de communication servira également, à travers chaque mode de communication que le Programme aura développé, à créer des espaces supplémentaires de participation, de dialogue et de partage, au service des acteurs locaux du CapDeL et aux populations des communes pilotes en général, pour exprimer et partager leurs avis et propositions sur tout ce qui participe à l'amélioration de leur cadre de vie et au développement de leurs collectivités, et également pour participer, à leur façon, aux côtés de l'Unité de Gestion du Projet, à diffuser à l'opinion publique, nationale et internationale, les pratiques et les expériences menées dans le cadre du CapDeL.

LE DIAGNOSTIC TERRITORIAL PARTICIPATIF

Convaincu que l'on ne peut planifier un développement local durable sans une connaissance de la réalité du territoire,

avec tout ce qu'il recèle comme informations sur les milieux humain, naturel, culturel et artificiel ; et, que la description de cette réalité ne peut émaner d'un acteur unique du territoire, soit-il institutionnel, le CapDeL adopte la démarche participative qui implique l'ensemble des acteurs locaux dans l'élaboration du diagnostic territorial de la commune.

En effet, en plus de la collecte de données à partir de corpus documentaires et cartographiques constitués par les institutions publiques, qui certes alimentent, considérablement, le diagnostic en informations réelles et objectives

- même si elles sont le plus souvent quantitatives- le diagnostic territorial, promu par le CapDeL, s'intéresse tout autant et sinon plus, aux informations qui découlent de la perception des réalités du territoire communal par l'ensemble des acteurs locaux, notamment ceux de la société civile et du secteur économique.

Ainsi, pour la première fois, les citoyens participent à décrire leur ville et leurs vies, pour trouver par la suite les solutions à l'amélioration de leurs conditions d'existence, à travers la planification stratégique participative.

Le Diagnostic territorial, réalisé par un groupe d'experts du CENEAP encadré par l'UGP, a pour objectif de dresser un état des lieux dans les communes-modèles à travers l'analyse de la situation de la gouvernance, de la gestion des services publics, du développement économique et de la gestion des risques environnementaux. Ce diagnostic constituera d'une part, une somme de connaissances objectives de la réalité de la commune et de son territoire qui permettra d'adapter la mise en œuvre du processus pilote CapDeL, de gouvernance et de développement local concertés, au contexte local, et d'autre part, une situation de référence qui permettra, à la fin du programme, en 2020, de mesurer de façon concrète les progrès réalisés grâce au CapDeL.

Il s'agit, dans une première étape, de collecter, auprès des services de l'Etat, au niveau central et wilayal, des collectivités et autres organismes publics, toutes les données relatives au développement socioéconomique de la commune ainsi que l'ensemble des orientations et prescriptions prévues pour elle par les différents

L'information présentée dans les diagnostics

Ou se situe la ville et d'où vient-elle?

Qui habite cette ville et qu'est ce qui caractérise cette population ?

A quoi ressemble la commune ?

Comment la ville est-elle gérée ?

Quelles opportunités économiques existent dans cette ville ?

A quels services la population a-t-elle accès?

Quelle est la situation environnementale ?

Synthèse et recommandations pour le développement local

schémas d'aménagement du territoire et les instruments de planification et de gestion urbaine. Ces données sont analysées puis synthétisées pour rendre compte du rôle de la commune dans son aire territoriale, de ses interrelations avec les autres communes, des dynamiques et tendances de son développement urbain et territorial, du niveau et des potentialités de son développement humain et économique, ainsi que du niveau et de la qualité de ses services publics, administratifs, techniques et sociaux, et enfin de sa situation environnementale, notamment la gestion des risques majeurs.

La seconde partie du processus d'élaboration du diagnostic consiste à organiser des groupes de discussion (focus group) avec des représentants du mouvement associatifs, des groupes de jeunes et de femmes et des acteurs économiques qui sont complétées par des entrevues avec les responsables locaux, élus et cadres administratifs. Ainsi, sur la base de supports d'enquête et des canevas d'entretiens préalablement établis,

« Les diagnostics sont la base de tout le CapDeL »

les experts vont connaitre, à travers ces rencontres, la perception et l'appréciation des différents acteurs du mode de gouvernance au niveau communal ; du niveau de structuration et de participation de la société civile dans le processus de prise de décision, et de ses relations avec les autorités communales ; de la qualité des services publics ; du niveau de développement socioéconomique ; des potentialités du territoire communal à développer et à investir ; des secteurs stratégiques à développer et des opportunités de création d'emploi ; des risques environnementaux et leur impact sur le développement ; des contraintes spécifiques rencontrées par chaque groupe d'acteurs…

Les diagnostics sont la base de tout le CapDeL, car ils décrivent, à partir de données scientifiques et de la perception des populations, la situation du développement de la commune, son mode de gouvernance et la qualité des services publics qu'elle offre à sa population. Ils sont, dès lors, le premier produit concret du CapDeL et de son approche participative ; car ils permettent d'enclencher la dynamique de participation de tous les acteurs dans la construction d'une vision réaliste et partagée de l'existant, consciente des atouts et des faiblesses du territoire, et des aspirations de chacun. Ensemble, ils auront, par eux-mêmes, dégagé des pistes d'amélioration et des scenarii de développement, franchissant ainsi, le premier pas vers une planification concertée et une gestion conjointe du développement local, ce qui inspirera positivement l'élaboration de Plans Communaux de Développement de nouvelle génération, dès 2018.

LES ATELIERS PARTICIPATIFS

RECOMMANDATIONS DES ACTEURS

Les ateliers participatifs ont constitué la deuxième partie des ateliers de lancement. Une fois assimilés, le cadre politique fixé par les représentants des autorités locales et nationales (Walis, Présidents d'APC et représentants des ministères), le cadre de coopération présenté par le représentant du MAE et les représentants de l'UE et du PNUD, et le contenu, présenté par le Directeur National du Projet, les participants ont été appelés à contribuer concrètement à l'installation du CapDeL dans leur commune. Ils ont, pour cela, exposé leurs attentes pour le renforcement de la démocratie locale, leur appréciation du rendu du service public local et du potentiel de leur commune dans les différents secteurs pour un développement local intégré et durable, et ont, ensuite, fixé leurs priorités.

Les trois ateliers ont correspondu aux trois grands axes du CapDeL, le développement environnemental, et notamment la gestion des risques, étant délibérément laissé pour un atelier ultérieur. En effet, il est important d'intégrer peu à peu les notions de développement environnemental dans une vision des populations locales plutôt centrée sur les deux autres piliers du développement durable : l'économique et le social.

Les participants à ces ateliers ont été moins nombreux qu'aux travaux de la matinée, la moitié des acteurs environ ayant quitté le lancement au moment du déjeuner. Néanmoins, ce chiffre reste important, puisqu'une soixantaine de personnes en moyenne s'est répartie dans les trois ateliers de l'après-midi, pour y participer activement. La proportion de femmes est restée la même, mais celle des jeunes a diminué sensiblement. La contribution des femmes aux différents ateliers a été plus ou moins égale à celle des hommes, selon les communes et les thématiques. Les participants se sont distribués dans les ateliers, selon leur intérêt et la vocation de leurs institutions. L'atelier 3 a rencontré, de loin, le plus gros succès, suivi de l'atelier de Démocratie participative, qui a souvent rassemblé moitié moins de monde, puis de l'atelier de services publics, qui a reçu moins de participants, avec des nombres variant de 10 à 30 personnes. Les débats ont toujours été très animés, marqués par des avis parfois consensuels mais souvent divergents. Ils se sont néanmoins terminés par un consensus sur les conclusions proposées par le rapporteur, que les participants ont élu au sein de chaque groupe, et complétées par les participants en fin d'atelier. Les conclusions des trois ateliers ont ensuite été partagées en plénière, et soumises à débat.

ATELIER 1 :
Démocratie participative

Cet atelier a été animé par les cadres du Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales, pour la plupart des sous-directrices et sous-directeurs de la Direction Générale des Collectivités Locales (DGCL), qui ont présenté le cadre légal et politique de la démocratie représentative locale et de la démocratie participative. L'Atelier a vu la participation de nombreuses associations, comités de quartiers et « simples citoyens », ainsi que d'élus locaux. Les femmes y ont souvent été majoritaires, ou en tout cas nombreuses.

Cet « atelier 1 » a permis de discuter, de manière souvent passionnée, mais toujours courtoise, des modalités d'application de la démocratie participative dans la commune pilote concernée, c'est-à-dire le cœur même du CapDeL. Sur quelles traditions, dynamiques, processus et structures, s'appuyer ? Quels freins ou obstacles prendre en compte ? Quels acteurs impliquer et selon quelles modalités ? Quels outils et mécanismes doivent être privilégiés ? Quelles actions prioritaires devraient être prises? Toutes ces questions ont trouvé réponse de manière spécifique à chaque commune, avec des traits communs à toutes.

#renouvelerlacitoyenneté

Dans toutes les communes pilotes, la volonté collective exprimée, aussi bien les acteurs de la société civile que les élus, et même par de « simples citoyens », tendait vers un « renouvellement de la citoyenneté ». Ce renouvellement passe, selon eux, par un plus grand engagement des citoyens dans la vie de la collectivité et plus d'intérêt pour la chose publique, en exploitant toutes les possibilités qui leur sont offertes pour se tenir informés des affaires de la commune, comme par exemple d'assister aux délibérations de l'Assemblée communale élue et d'accompagner les autorités locales dans la réalisation d'actions d'intérêt général.

#chartecitoyenne

Les participants ont considéré, également, qu'il était nécessaire d'encadrer la participation citoyenne. Ils ont, dans leur grande majorité, estimé qu'il fallait faire évoluer le cadre légal, pour rendre obligatoire la participation des citoyens dans le processus de prise de décisions au niveau communal. Dans ce cadre, ils ont proposé l'élaboration participative de Chartes citoyennes qui définissent les modalités de cette participation. Comme ils ont considéré que le premier pas qui devrait être fait par le CapDeL serait d'assurer la participation de tous les acteurs pertinents dans le diagnostic territorial participatif en cours de réalisation par le Programme.

#informerlecitoyen

D'un autre côté, tous les participants à cet atelier ont été unanimes pour dire que l'accès de tous les citoyens à toute l'information pertinente concernant leur commune et la gestion de proximité devait être systématisée et assurée en permanence. « L'information est le préalable à la démocratie participative » elle en constitue le premier pas qui doit être franchi par les élus et l'administration locale.

#descommunesquicommuniquent

Cette information des citoyens par la commune devra se développer, notamment à travers Internet et les réseaux sociaux. Pour cela, il a été proposé, @Beni Maouche et @Djemila, de « créer une cellule de communication au niveau communal, et d'ouvrir des pages officielles des communes dans les réseaux sociaux ». La cellule serait « chargée de l'information de proximité à l'endroit des citoyens ainsi que des relations avec eux ». Cette cellule serait « encadrée par un élu chargé de la démocratie participative ».
Dans plusieurs communes il a été évoqué la création d'un « espace interactif sur les sites Internet des communes pour permettre aux citoyens de partager leurs messages et priorités ». Les participants @Messaad ont même évoqué la possibilité « d'organiser des consultations générales de la population par le biais du site internet de la commune ».
Ainsi, l'amélioration de l'accès à l'information demande un renforcement des capacités institutionnelles et individuelles des autorités locales, élus et cadres, en matière de communication. De même que la gouvernance locale concertée, ou gestion participative des affaires locales, nécessite « l'organisation de plans de formation au profit des élus, dans le cadre du renforcement du partenariat entre la société civile et la commune ».

#renforcerlesassociations

Par ailleurs, le rôle des associations locales dans la communication entre le citoyen et la commune et vice versa a été également jugé crucial par les participants associatifs. Dans ce cadre, le renforcement des capacités de la société civile a été partout recommandé, notamment « l'amélioration de son dynamisme, de sa représentativité et de ses compétences pour participer pleinement au développement local ». Ce renforcement des capacités a été considéré dans tous les ateliers comme un préalable nécessaire au développement d'une véritable démocratie participative. Il passe, selon les participants, par un renforcement des compétences, mais aussi par un renforcement institutionnel des associations.

De nombreux détails ont été donnés sur les domaines précis où les capacités doivent être renforcées. L'équipe CapDeL a rassemblé toutes ces informations en vue de la préparation prochaine d'un plan de formation au profit de la société civile. De nombreux participants ont demandé l'approfondissement de cette identification des besoins en formation des associations à travers la conduite d'une étude sur les capacités des organisations de la société civile dans les communes pilotes.

Les associations sportives, souvent nombreuses, peuvent aussi être utilisées comme vecteur de participation, en permettant aux membres de faire des propositions portées par un porte-parole dans les conseils consultatifs qui ont été envisagés.

#mettreenréseaulesacteurs

Dans plusieurs communes, plus particulièrement @Babar, les acteurs ont émis le vœu que le CapDeL œuvre à **« encourager les associations locales à fusionner, à se fédérer ou à se mettre en réseau, en les aidant à se rassembler selon leurs missions et objectifs ; et inciter les autorités locales à mettre à leur disposition des locaux de type maisons des associations ».** Comme ils ont souhaité que les résultats qu'ils auront obtenus soient promus pour que les citoyens et les autorités reconnaissent leurs apports au développement local et à la promotion de la citoyenneté.

#fédérerlescompétences

Cette promotion du travail associatif devra être accompagnée de sensibilisations et d'accompagnement pour faire participer au mouvement associatif les **« compétences locales non structurées »**, et les citoyens en général, **notamment les jeunes et les femmes**.

En synthèse, Il faudrait, selon les participants à l'atelier « Démocratie participative » des différentes communes-modèles, d'une part, identifier toutes les associations actives désirant participer aux activités du CapDeL et évaluer, objectivement, leurs capacités, et d'autre part, sensibiliser les citoyens et les autorités locales sur leur rôle primordial dans la réalisation des objectifs du Programme et leurs liens souhaitables avec les autorités locales.

#conseilsconsultatifscitoyens

Parallèlement à ce renforcement des capacités des autorités locales et du mouvement associatif, et leur nécessaire articulation, les participants ont demandé le renforcement des mécanismes institutionnels de participation. En effet, dans la quasi-totalité des communes il a été demandé, tout d'abord, la création de Conseils Consultatifs Citoyens, ou autres mécanismes de concertation et de participation, qui rassemblent les acteurs locaux, y compris les représentants des comités de quartier, les anciens (les « sages » ou les « notables », selon les communes), les dirigeants d'associations, les opérateurs économiques et les spécialistes qualifiés de la collectivité.

Certaines communes, comme @El Khroub, possèdent déjà un conseil consultatif citoyen. Ces conseils devront élaborer des propositions concernant le développement (économique, social, environnemental et culturel) de leurs communes, qui devront être discutées avec les autorités locales. Ils devront également promouvoir la mobilisation de ressources pour leur commune. Ces Conseils devront également contribuer à la sensibilisation des populations, pour « relancer l'esprit de citoyenneté ».

Les Comités de quartier et de villages doivent occuper, selon les participants de toutes les communes, un rôle important comme base de ces Conseils Consultatifs. Il faut donc les dynamiser et encourager la revitalisation des comités de village et des structures sociales traditionnelles. Les participants à l'atelier @Djanet ont même proposé l'élaboration d'un code d'éthique pour les comités de quartier, approuvé par tous leurs dirigeants.

Des Commissions thématiques du Conseil Consultatif Citoyen devraient être créées, comme @El Khroub, ou @Babar, ou un Conseil municipal pour le sport se compose de spécialistes athlètes, bien qu'il ne semble pas être régulièrement consulté par l'APC.

#prioritéauxjeunesetauxfemmes

La participation des jeunes et des femmes à partout été considérée comme trop faible, est pourtant nécessaire à la mise en place d'une vraie démocratie participative locale. Là où ils n'existent pas, il conviendrait de mettre en place un conseil de jeunes, et de le renforcer là où il existe. « Il est nécessaire et urgent d'impliquer les jeunes dans la gestion des affaires publiques » . La participation des femmes et des jeunes, dans le cadre de mécanismes institutionnalisés articulés au conseil consultatif citoyen, une Commission dédiée par exemple, a été souvent évoquée. Certains ateliers ont aussi jugé important d'assurer la participation des groupes de personnes ayant des besoins spécifiques ou en situation d'handicap.

> « Il est nécessaire et urgent d'impliquer les jeunes dans la gestion des affaires publiques »

#budgetparticipatif

communes, @Babar et @Messaad, ont enfin proposé la mise place d'un système de budget participatif. Selon les participants ateliers de ces communes, la participation de la société civile ettrait d'orienter et de rationaliser la dépense publique, et ssurer la transparence et le développement du suivi, la mise en et l'évaluation de la gestion budgétaire ».

ATELIER 2 :
Services administratifs, techniques et sociaux

L' « Atelier 2 » a rassemblé en majorité des élus et des cadres de l'administration communale. Des associations à caractère social, travaillant en partenariat ou non avec la commune, ont également participé activement, apportant une vision différente, qui a permis, au cours de débats, d'arriver à une vision partagée de la situation du service public local, de ses forces et de ses faiblesses. Toute la population a-t-elle accès à un service public de qualité ? Le service administratif est-il accessible et efficace? A quelles difficultés les fonctionnaires de l'Etat et des collectivités font ils face pour répondre aux demandes des citoyens ? L'accès à l'eau et à l'assainissement est-il universel, et satisfaisant ? Quelle est la situation de l'accès au logement, à l'éducation, à la santé, à la culture, aux loisirs ?

Tous ces aspects n'ont pas pu être abordés de manière exhaustive, mais les discussions ont balayé l'ensemble de ces thématiques, s'arrêtant plus longuement sur celles jugées prioritaires par les participants. La forte présence d'agents des services communaux n'a pas déséquilibré le débat en faveur d'une vision unilatérale, celle de l'administration communale, mais elle a, par contre, prolongé les discussions sur les aspects de services administratifs, d'urbanisme, et de services techniques (eau, assainissement et gestion des déchets), au détriment des services sociaux (logement, santé, éducation, culture, loisirs).

a. Services administratifs et techniques

L'amélioration des services communaux a été appelée des vœux de tous les participants, y compris les responsables des services eux-mêmes, qui se sont souvent estimés en sous-effectifs, et ne disposant pas de ressources suffisantes pour répondre à toutes les attentes des citoyens.

#planification

Les participants ont insisté sur l'importance de la planification pour améliorer les services publics et assurer un meilleur cadre de vie. Les instruments d'urbanisme, et, notamment, leur actualisation, ont été évoqués dans presque tous les ateliers. Une planification et des instruments d'urbanisme adaptés à cette planification ont été considérés partout comme une priorité.

@El Khroub, les participants ont souvent évoqué la problématique spécifique de l'aménagement des villes nouvelles, pour les doter en espaces et en services publics, et planifier leur développement, tout en accompagnant les services communaux, et en leur donnant les moyens de répondre aux demandes des populations de ces villes nouvelles. @Ouled Ben Abdelkader, la question de l'extension de la ville, prévue par le PDAU, au-delà de l'Oued Sly, a été posée.

> « Une planification et des instruments d'urbanismes adaptés à cette planification ont été considérés partout comme une priorité. »

#EPIC

Pour une meilleure prise en charge de certains services publics, certaines communes ont créé des établissements communaux (EPIC), dont le fonctionnement nécessite, souvent, des ressources que les communes ne possèdent pas toujours. Les acteurs locaux ont souvent évoqué leur « disponibilité à coopérer avec les APC pour identifier des domaines dans lesquels les jeunes de la commune pourraient créer des micro-entreprises pour remplir des missions de service public ».

> « disponibilité à coopérer avec les APC pour identifier des domaines dans lesquels les jeunes de la commune pourraient créer des micro-entreprises pour remplir des missions de service public »

#ressourceshumaines

Pour encourager les bonnes performances des fonctionnaires, les participants ont estimé que la fonction publique devrait renforcer la valorisation des compétences de l'administration communale. Certains ont considéré que les différentes fonctions d'encadrement sont sous dotées (ingénieur, administrateur, etc.), et que les mécanismes de progression et d'évolution des agents de maîtrise devraient être renforcés pour leur permettre de se reconvertir en cadres efficaces. Beaucoup souhaiteraient également voir un renforcement de la coordination entre l'administration communale et celles des autres secteurs, aux niveaux de la Daïra et wilayal.

#formationdesagents

Dans toutes les communes, les participants ont insisté sur la nécessité de renforcer les capacités des agents communaux, d'abord en investissant dans la formation des nouvelles recrues, qui pour l'instant ne bénéficient que d'une période de formation initiale jugée insuffisante par nombre d'acteurs, ensuite en promouvant la formation continue. « La formation continue devrait concerner tous les acteurs de la commune, y compris les cadres et les élus locaux ».

#moderniserladministration

Tous ces aspects permettront, selon la grande majorité des participants, à accélérer le processus de modernisation de l'administration.

> « Il faut consolider les liens entre l'administration et le citoyen et renforcer les capacités des agents, afin d'améliorer la réponse urgente des communes aux besoins de développement et simplifier les démarches administratives des citoyens »

#articulerlesniveaux

Par ailleurs, les participants ont également souligné la nécessité renforcer tous les autres niveaux de l'administration publique, ca demande adressée à la commune doit souvent être traitée au niv wilayal et/ou central. Ne rapprocher que l'administration commun du citoyen équivaudrait à accroitre la pression des citoyens l'administration locale sans accélérer la réponse à leurs démarc et leurs besoins, et donc augmenter leur frustration.

#TIC

L'outil informatique et les nouvelles technologies de communication sont partout vus comme un vecteur important de modernisation. **La modernisation du service de l'Etat civil et de la biométrie ont partout été cités en exemple**. Un meilleur accès des villages éloignés à Internet a été souvent mentionné, un Intranet communal a été évoqué à @El Khroub, un Système d'Information Géographique @Messaad, le traitement numérique des permis de construire @Ouled Ben Abdelkader, notamment pour la reconstruction de substitution des chalets installés suite au séisme de 1980, etc.

#Intercommunalité

« L'intercommunalité a été citée dans plusieurs communes comme une priorité pour mettre en commun les ressources afin de renforcer l'efficacité de l'administration et accélérer le processus d'amélioration du cadre de vie »

b. Services sociaux

La Santé est ressortie dans toutes les communes comme première préoccupation en termes de services sociaux. Une stratégie spécifique de la Santé pour les zones rurales permettrait, selon les participants, d'améliorer la situation sanitaire des habitants des villages éloignés du chef-lieu, en renforçant notamment le personnel de santé à disposition des populations des zones rurales et d'habitat épars. Les participants de plusieurs villes ont évoqué leur difficulté d'accès aux soins hospitaliers, soit à cause de l'absence d'un hôpital public dans leur commune, soit à cause d'une insuffisance de lits ou de matériels, voire de personnel, dans les hôpitaux locaux. Plusieurs communes ont appelé de leurs vœux l'augmentation du nombre de spécialistes accessibles. Les soins spécifiques aux femmes devraient aussi, selon de nombreux participants, être renforcés, notamment pour l'accompagnement de la grossesse et l'accouchement, et le dépistage de certaines pathologies. Les participants de certaines communes ont fait part de problèmes préoccupants dans ce domaine.

i

Les expériences novatrices @El Khroub en matière de santé, comme le centre de santé communautaire, ou le service communal de soin à domicile, pourraient représenter des idées intéressantes pour répondre aux demandes évoquées par les acteurs d'autres communes.

#cultureetjeunesse

La culture et la jeunesse a été le deuxième point le plus abordé par les participants à l'atelier 2, et ce dans toutes les communes. Ils ont appelé de leurs vœux un développement des infrastructures culturelles, sportives et de loisirs, en particulier pour la jeunesse. Ils ont surtout parlé de l'animation de ces structures, pour faire vivre les maisons des jeunes, bibliothèques, centres culturels, installations sportives, et autres.

#environnement

Les acteurs locaux ont aussi beaucoup parlé de la dimension environnementale du développement local. La gestion des déchets a occupé une place prépondérante parmi leurs propositions. La collecte, le traitement et le recyclage des déchets sont les thèmes les plus souvent soulevés. La dimension intercommunale de cette gestion des déchets a été soulignée à plusieurs reprises par les participants.
Plusieurs communes ont évoqué des problèmes de dégradation de la production due aux déversements des eaux usées sur les terres agricoles.

#risquesmajeurs

Toujours dans le domaine environnemental, la gestion des risques, un des axes du CapDeL, a été souvent abordée par les acteurs, qui ont parlé de la mitigation des risques liés aux inondations et aux feux de forêt. Au-delà de la problématique des incendies, la protection des forêts semble particulièrement importante pour les participants qui ont appelé à leur protection contre la pollution et la destruction des forêts. La sensibilisation des populations, l'intégration de la prévention dans les politiques locales, et la coordination de l'action de tous les secteurs, de la société civile, des acteurs privés et des populations ont été jugés nécessaires. @Timimoun et @Djanet, la problématique des feux de palmeraie, extrêmement destructeurs, a été évoquée.

ATELIER 3 :
Développement Economique Local (DEL)

L'atelier 3 a systématiquement réuni entre 60 et 100 personnes, soit plus de la moitié des participants aux ateliers de l'après-midi. L'ensemble des opérateurs économiques invités, de nombreuses associations, des élus locaux et plusieurs « simples citoyens » ont activement débattu du potentiel économique de leur territoire, et des manières de le libérer. Quels sont les secteurs porteurs d'emploi à privilégier ? Quelles sont les actions nécessaires au renforcement de ces secteurs, et notamment des filières (ou chaines de valeur) qui les composent ? Comment renforcer l'intégration des femmes et des jeunes dans ces secteurs ? Comment accompagner la création ou le renforcement des entreprises travaillant dans ces secteurs ?

#emploidesjeunes

Le chômage des jeunes a souvent été évoqué comme le principal problème de développement local en général. Des axes prioritaires ont été avancés par les participants pour développer l'économie locale, diversifier l'économie nationale, et créer des revenus et des emplois durables.
Les participants ont consacré une partie importante des ateliers à identifier, ensemble les secteurs porteurs de leur commune. Ils ont détaillé les raisons pour lesquelles, selon eux, ces secteurs représentent le potentiel de leur territoire en termes d'économie locale. L'agriculture, l'artisanat et le tourisme sont revenus, partout ou presque, comme les secteurs prioritaires pour les populations, et notamment les opérateurs économiques.

#prioritésDEL

Les principaux vecteurs de développement économique local sont, selon les participants à cet atelier 3, le marketing territorial et la labellisation ; l'ajout de valeur aux productions locales ; l'amélioration de la commercialisation des produits locaux ; le développement des pistes et routes agricoles ; l'accès à l'eau pour l'irrigation ; l'organisation des producteurs, et notamment des productrices, en coopératives ; l'accès aux crédits ; et l'amélioration de la formation professionnelle pour la rendre conforme aux aspirations des jeunes et aux besoins des territoires.

#secteurs porteurs

« Trois secteurs ont souvent été cités comme porteurs du développement local et ont fait l'objet de recommandations spécifiques : l'agriculture, le tourisme et l'artisanat »

#agriculture

L'agriculture a été partout citée comme prioritaire, sauf @Ghazaouet et @Tigzirt où la pêche la remplace parmi les priorités. Le type d'activité agricole dépend de chaque commune: @Timimoune et @Djanet, l'agriculture vivrière menée dans les jardins des palmeraies; @Ouled Ben Abdelkader la production à des fins agro industrielle, de la tomate notamment, et l'aquaculture; @Babar les cultures maraîchères et céréalières, et l'élevage; @Messaad l'arboriculture fruitière et l'élevage ; @Beni Maouche, la valorisation de la figue et de l'olive, à travers le marketing territorial, la production et la transformation ; @Djemila l'arboriculture fruitière et les cultures céréalières ; @ElKhroub, le commerce des bestiaux et la culture céréalière, dans un contexte où l'avancée des zones urbanisées menace une vocation agricole que les acteurs ont souvent soulignée.

#tourismeartisanat

Dans le domaine du tourisme et de l'artisanat, la sauvegarde des savoir-faire et des cultures locales ; la réhabilitation du patrimoine bâti et la préservation du patrimoine naturel ; la formation des acteurs, des jeunes notamment ; l'amélioration des capacités d'hébergement des communes, par le logement chez l'habitant et les chambres d'hôtes ; la promotion des destinations et l'organisation de circuits, le regroupement des acteurs du tourisme d'un côté, de l'artisanat de l'autre, l'installation de petits équipements touristiques générateurs de revenus, ont été autant de pistes identifiées par les participants pour développer ce secteur.
Les potentialités, là aussi, varient selon les communes : @Tigzirt les plages et le site romain ; @Djemila la mise en valeur du site romain; @Timimoune la palmeraie, les ksours et le centre ancien; @Djanet les circuits dans le désert ; @Ouled Ben Abdelkader les activités récréatives à développer autour du barrage de Sidi Yacoub ; @Babar le tapis ; @Messaad l'artisanat, le pastoralisme et la culture des Ouled Naïl ; @Beni Maouche, le tourisme de montagne ; et @Ghazaouet une approche complémentaire du tourisme de plage, en proposant aux estivants une base arrière pour se restaurer, se divertir et s'héberger ; y compris en valorisant les sites historiques présents sur le territoire de la commune.

#comprendreleconomielocale

En conclusion, dans toutes les communes et les secteurs cités, les acteurs ont montré que des secteurs traditionnels existent et sont importants dans la culture locale, mais qu'il est nécessaire d'approfondir l'étude du Développement Economique Local (DEL) pour comprendre pourquoi ces secteurs sont presque tous en perte de vitesse, et comment les revitaliser. En effet, très peu d'informations approfondies existent dans ces domaines. Ces études seraient le premier pas vers le renforcement de la planification stratégique du DEL, avec la participation de tous les acteurs, publics et privés, associatifs et économiques. Cette planification participative permettrait de mettre en commun les efforts et les ressources. @Djanet, les participants à cet atelier ont estimé qu'«Il faut mener une évaluation des ressources disponibles et de l'exploitation rationnelle des moyens pour y parvenir» .

LA COMMUNICATION

Comme prévu dans sa stratégie de communication et de visibilité, qui constitue un axe central du Programme, le CapDeL a invité les médias de la presse écrite et audiovisuelle nationale et locale à couvrir la cérémonie de lancement officiel du programme ainsi que les ateliers locaux. L'une des clés de la réussite ce programme repose justement dans l'implication des médias et des influenceurs, afin qu'ils aillent au-delà des couvertures classiques des activités du CapDel. La stratégie de communication du programme s'attellera à faire en sorte à ce que les médias s'approprient le CapDel et deviennent des acteurs engagés au même titre que les autres acteurs. Les médias étant avides d'informations, le responsable de la communication aura la charge de les pourvoir de manière régulière en informations et contenus pertinents prêts à être publiés.

EL MOUDJAHID

La phase de lancement du CapDel a généré une large couverture médiatique, tant au niveau national que local. L'analyse des retombées médiatiques dans la presse écrite, électronique et audiovisuelle fait ressortir une restitution fidèle des composantes du programme et de ses objectifs. Les promoteurs du CapDeL, à savoir le MICL, l'UE et le PNUD ainsi que ses bénéficiaires ont été largement cités dans les articles à travers des interviews et des déclarations et citations à l'appui. Le Directeur National de Projet a donné diverses interviews dans les médias arabophones, qui pèsent aujourd'hui pour près de 80% du paysage médiatique algérien. Des journalistes de quotidiens influents comme El Watan, Le Quotidien d'Oran, El Moudjahid, et Akhbar el Youm ont montré beaucoup d'engagement en accompagnant l'équipe projet dans certaines communes pilotes et en rédigeant des articles et analyses approfondies sur les enjeux du CapDeL. La télévision publique ainsi que la radio Chaine 3 d'expression française ont consacré des couvertures sur le terrain, émissions spécialisées et interviews avec des membres de l'équipe projet. Au total, une trentaine d'articles ont été recensés par l'équipe du CapDeL, ainsi que dix émissions de radio, et une émission de télévision.

Cette large couverture médiatique répond aux objectifs de visibilité et d'appropriation du CapDeL par les médias et les acteurs clé de la démocratie participative.

Sur le plan de la qualité de la couverture, les médias ont mis en perspective le projet Capdel et ses objectifs d'ancrage de la démocratie participative et de la bonne gouvernance des communes, en cohérence avec les récentes réformes mises en place par le Président de la République.

El Watan

LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

Le Quotidien D'ORAN

Edition Nationale d'Information

Le Quotidien d'Oran s'est distingué dans cette couverture avec une analyse sur les changements à venir et plus précisément dans le volet du financement du budget des communes, lesquelles seront appelées à rechercher leurs propres ressources grâce à un développement local concerté tout en continuant à bénéficier du soutien de l'Etat.

La Chaine 1 de langue arabe de la radio nationale a également été de la partie avec son émission phare «l'invité de la matinale» qui a vu l'intervention du Directeur National du Projet, M. Mohamed Dahmani, pour expliquer le projet Capdel et mettre en avant son caractère stratégique, en insistant sur le soutien et le suivi des plus hautes autorités de l'Etat et des institutions internationales partenaires.

Le journal **El Watan** abonde dans le même sens en insistant sur l'opportunité offerte aux citoyens de fixer les priorités de développement de leur territoire dans un cadre de démocratie participative : « Pour la première fois, les citoyens, en contribuables responsables, sont appelés à participer au choix des projets à développer dans leurs régions, et tout en s'acquittant des charges fiscales à leurs communes, ils auront un droit de regard sur la marche des projets et leur rentabilité", écrit la journaliste Nadjia Bouaricha, qui a suivi le CapDeL dès son lancement.

Les correspondants locaux de la presse écrite et audiovisuelle, les medias électroniques et les sites institutionnels (MICL, PNUD, Wilayas) ont eux aussi largement contribué à la médiatisation des ateliers locaux de lancement du Capdel.

La stratégie de communication du CapDel, dans sa partie visibilité et notoriété, s'attèlera à densifier la couverture médiatique du CapDeL à travers l'implication d'un plus grand nombre de medias influents et en assurant un flux régulier d'informations sur le projet, via la structure nationale du projet ou les acteurs locaux.

Dans toutes les communes modèles, les radios locales ont été mises à contribution pour la médiatisation du CapDeL.

À LA LUMIÈRE DES ATELIERS LOCAUX

Quand bien même il ne s'agissait, à travers les Ateliers de lancement, que de rencontres inaugurales pour le Programme, les débats, en plénière et dans les ateliers participatifs, ont permis aux acteurs locaux, en s'exprimant sur les réalités de leurs communes, difficultés, contraintes, potentialités et ambitions, d'adhérer de façon quasi spontanée à la vision du CapDeL en montrant d'une part, un empressement à voir démarrer ses activités, et d'autre part, un questionnement sur la manière et les modalités d'atteindre ses objectifs ambitieux.

Ce fut-là une grande source de motivation pour l'équipe du CapDeL, qui, à travers les clarifications que lui ont apportées les acteurs locaux, par leurs échanges foisonnants, sur les réalités des leurs territoires, et leurs questionnements légitimes devant des objectifs frisant parfois le rêve - et qui ont plus d'une fois été taxés d'utopiques -, se sont attelés à mener une profonde réflexion pour définir une méthodologie d'action qui prend comme socle les réalités, attentes et aspirations mises en exergue, et qui adopte une mise en œuvre du Programme par le lancement concomitant de processus convergents, de communication et de partage d'informations (restitution), de connaissance approfondie de la commune et de ses acteurs (diagnostics approfondis), d'identification des partenaires pour la conduite de projets (appels à manifestations d'intérêt), de fondement de la participation citoyenne (codification concertée et consensuelle), de méthodologie de planification stratégique (élaboration de guides et manuels) et de renforcement de capacités des acteurs (formations par l'action).C'est ainsi que les actions à venir ont été définies.

Les actions à venir

1 Les ateliers locaux de restitution des diagnostics territoriaux participatifs

Le diagnostic territorial participatif passe par un moment fort qu'est celui de la restitution de ses résultats aux acteurs locaux. En effet, un rapport préliminaire du diagnostic est élaboré et présenté aux acteurs lors d'un Atelier organisé dans la commune pilote concernée et qui regroupera l'ensemble des acteurs locaux, notamment ceux qui y ont directement participés, ainsi que toutes les parties prenantes du Programme.
L'Atelier, qui sera animé conjointement par les membres de l'unité de gestion du projet et l'Expert du CENEAP, permettra de s'assurer de la qualité des données collectées et que la rédaction des conclusions tirées des discussions des focus groupes et des entrevues réalisées avec les acteurs clé du développement, ont été correctement interprétées et relatent l'essentiel des discussions et des points de vue exprimés. Les échanges entre les participants sur le contenu du rapport préliminaire seront consignés et permettront l'élaboration d'un document final de restitution, qui fera l'objet d'une publication, au même titre que le présent document de restitution des ateliers de lancement du programme.
Le CENEAP devra, sur la base des résultats des ateliers de restitution, revoir et compléter les rapports préliminaires et élaborer des documents finaux des diagnostics territoriaux participatifs. Ces documents, qui seront faciles d'accès à tous les acteurs locaux du développement, compréhensibles et clairs, et présentant la situation actuelle du développement local, serviront de base, dès 2018, à l'élaboration des Plans Communaux de Développement.

2 Le lancement du processus local de participation citoyenne

A l'occasion de l'organisation des Ateliers locaux de restitution des diagnostics participatifs, qui seront réalisés à partir du mois septembre 2017 au niveau des communes pilotes, le CapDeL compte lancer le processus local de participation citoyenne. Il s'agira dans ce cadre, de constituer au niveau de chaque commune pilote, un Comité Local Délégué, d'environ 15 à 20 personnes, composé de représentants de la commune, élus et cadres de l'administration communale, et de représentants la société civile (associations, comités de quartier ou de village, organisations sociales traditionnelles, habitants, acteurs économiques, organisations professionnelles). Ce Comité, ad hoc, sera chargé de mener, au nom de l'ensemble des acteurs locaux, un processus de concertation pour la rédaction d'un projet de « charte communale de participation citoyenne » qui constituera le cadre, consensuel et codifié, organisant la participation des citoyens à la gestion des affaires communales.
La charte fixera les valeurs et les principes sur lesquels repose la participation citoyenne et en définira l'étendue, les cadres et les modalités de son exercice, tout en précisant les rôles, attributions et responsabilités de chacun des acteurs de la vie publique locale dans le processus de prise de décision, ainsi que l'encadrement par les élus, des instances consultatives qui en découleraient, l'appui humain et logistique qu'assurerait l'administration pour leur bon fonctionnement, et les mécanismes de suivi et d'évaluation de la participation citoyenne, permettant d'en mesurer les apports positifs et constructifs.
Cette charte sera soumise, dès 2018, à l'Assemblée Populaire Communale pour discussion, enrichissement et adoption par délibération. Elle constituera dès lors, un contrat moral de démocratie locale, entre les élus locaux, les citoyens et l'administration locale.

3 La cartographie et l'évaluation des capacités des organisations de la société civile

En complément aux informations sur le secteur associatif, qui sont contenus dans les diagnostics territoriaux, le CapDeL entreprendra, avec l'appui d'un cabinet d'experts nationaux, une étude de cartographie et d'évaluation des capacités des organisations de la société civile (OSC) dans les communes pilotes, qui servira pour poser un constat de la situation de base de ces organisations, pour connaitre leurs besoins en renforcement des capacités, et faire le suivi et l'évaluation des efforts du CapDeL dans ce sens. Cette étude fera ressortir, également, la typologie des associations, leur représentativité, leurs capacités, leur organisation et leur mode de fonctionnement.
L'étude de cartographie procèdera par une enquête de terrain, menée auprès des associations et des autorités locales, et dont les résultats seront analysés pour aboutir à un produit final qui donnera une idée claire sur le niveau de structuration et d'organisation des OSC, leur action et leurs capacités, ainsi que le degré de coordination entre elles et avec les autorités locales, les politiques publiques et les autres acteurs du développement local. Ainsi, en identifiant les forces et les faiblesses des OSC l'on pourra connaitre les capacités à renforcer en priorité, et définir la nature de la participation de chacune des associations au Programme CapDeL.

4 Appel à manifestation d'intérêt aux associations locales des communes pilotes

Convaincu que la démocratie participative et le développement local (développement économique local, services publics, et environnement) passent par le renforcement de la société civile et de son dialogue avec la population d'une part (représentativité), et avec les autorités locales d'autres part (participation), le Programme CapDeL consacre une part importante de ses efforts à l'appui aux associations locales. Cet appui consiste en premier lieu à un renforcement des capacités, qui se fera à travers des formations théoriques, mais surtout selon la méthode « Apprendre en faisant », à travers l'accompagnement et l'appui dans l'action.
Cet accompagnement et cet appui se feront en partie à travers des petits projets pilotes, qui viendront répondre aux demandes prioritaires et stratégiques des acteurs locaux, exprimées dans le cadre de la planification et des mécanismes de coordination installés ou renforcés dans le cadre du CapDeL. Le Gouvernement National, les autorités locales, l'équipe du CapDeL, et des associations de niveau wilayal, inter-wilayal ou national (qui seront identifiées), accompagneront les associations locales (communales) dans la gestion de ces projets, afin de leur permettre « d'apprendre en faisant ».
C'est dans ce cadre que le CapDeL organisera un appel à manifestation d'intérêt aux associations des communes-modèles qui souhaiteraient collaborer de façon effective avec le Programme, pour la mise en œuvre de projets locaux, l'organisation de formations ou d'opérations de sensibilisations, ou à la participation en tant que bénéficiaires au plan de renforcement des capacités à destination de la société civile ou mixte à destination de la société civile, des autorités locales et des services communaux.

5 Etude de développement économique local (DEL) dans les communes pilotes

Le CapDeL va lancer, avec l'appui technique d'un cabinet d'experts nationaux spécialisés et en coordination avec un expert international mobilisé par le PNUD, la réalisation d'une étude détaillée sur le développement économique local (DEL) dans toutes les communes pilotes, afin de consolider les diagnostics territoriaux participatifs, réalisés par le CENEAP, qui serviront de base à l'élaboration concertée, en 2018, des Plans communaux de Développement, selon la séquence diagnostic-prospective-planification.
Cette étude affinée de la situation du DEL permettra d'identifier, de manière exhaustive, les acteurs et le potentiel économiques locaux. Cette identification représente un préliminaire indispensable pour que la commune puisse, avec l'appui du CapDeL, enclencher des processus de développement économique local par le renforcement des liens entre les acteurs, l'orientation des investissements, et la dynamisation des secteurs porteurs.

6 Réalisation d'un guide méthodologique pour l'élaboration des PCD

Afin d'appuyer les autorités locales et les instances locales de concertation dans leur processus de planification, le Programme CapDeL prévoit de développer, avec l'appui d'une expertise internationale, un guide méthodologique et des manuels pratiques pour l'élaboration du plan Communal de Développement (PCD). Ils permettront, sous la direction des autorités communales et de wilaya des collectivités pilotes, aux différents acteurs de participer pleinement et efficacement à la planification stratégique locale.
Ces PCD de « nouvelle génération » ne devront pas seulement présenter une liste de projets ou de programmes prioritaires pour la commune, mais une véritable vision stratégique du développement durable, définissant de manière participative (autorités locales, services déconcentrés de l'Etat, société civile, acteurs économiques et corporatifs professionnelles) :

- des objectifs concertés et consensuels pour le futur de la commune,
- des processus prioritaires à enclencher pour atteindre ces objectifs,
- et une déclinaison de ces processus en programmes annuels d'actions,
- ainsi que les ressources disponibles et à mobiliser pour leur mise en œuvre.

Cette méthodologie, qui prendra la forme d'un guide méthodologique appuyé par des manuels pratiques pour l'usage des acteurs locaux différenciés, sera transmise par les experts internationaux, via des formations et des échanges techniques, à des experts algériens, publics et privés, qui devront s'approprier pleinement les capacités, les processus et les outils. Le Gouvernement algérien, le CapDeL, et les experts algériens assureront des formations en cascade pour préparer les autorités locales, la société civile et des cabinets d'études spécialisés, à l'utilisation du guide méthodologique et de ses manuels pratiques pour la planification communale, prévue en 2018 dans les dix communes-modèles du CapDeL.

7 Elaboration d'un Plan de formation des acteurs locaux

Le CapDeL va mettre en œuvre à partir du 2ème trimestre de 2018, et sur une durée de 18 mois, un plan de formation en « gouvernance locale concertée » destiné aux acteurs institutionnels locaux et aux organisations de la société civile dans les 10 communes pilotes.
Une expertise internationale sera sollicitée pour développer ce plan de formation, qui sera appuyé par des supports de formation : manuels de formation, matériel didactique et des guides de gouvernance locale concertée, destinés, post-formation, à accompagner au quotidien, les acteurs locaux du développement.
Par ailleurs, dans un souci de la durabilité de l'approche CapDeL et de sa généralisation future aux autres communes du territoire national, il sera procédé à la formation de formateurs nationaux, choisis parmi des formateurs issus d'établissements publics spécialisés et des cadres associatifs, qui bénéficieront d'une formation théorique, leur permettant de s'approprier le plan de formation, la méthodologie de formation ainsi que les supports de formation et le matériel didactique ; et d'une formation pratique, assurée grâce à un accompagnement par les experts internationaux dans la conduite de la formation des acteurs locaux dans les communes modèles.

L'équipe du CapDeL

Unité de gestion du projet (UGP)

De gauche à droite :
Sebastien VAUZELLE - Conseiller technique principal ;
Faten CHAABNIA – Chargée des finances ;
Mohamed DAHMANI – Directeur National du Projet ;
Abdelmalek TOUATI – Chargé de communication ;
Nedjma LAIB – Assistante du projet ;
Merouane ARIM – Coordinateur national

Les coordinateurs locaux

Oum El Kheir CHAIB,
Commune de Timimoun (W. Adrar)

33 ans, Titulaire d'un diplôme en Sciences Economiques de l'université de Bechar et d'un Master européen de Management et Stratégies Touristiques de l'université de FEDE (Fédération Européenne des Écoles), Oum Elkheir poursuit des études en Econométrie sur le thème : L'industrie du tourisme et son rôle dans le développement économique. Très engagée dans le mouvement associatif, Oum Elkheir est, depuis 10 ans, présidente et membre fondatrice de deux associations à Timimoun.

Imène ZEGHBID,
Commune d'El Khroub (W. Constantine)

29 ans, titulaire d'un Master en Langue et Littérature françaises et d'une licence en Sciences Économiques, option Monnaie, Banque et Finance. Imen a travaillé en entreprise en tant que responsable d'approvisionnement dans le domaine de l'emballage agroalimentaire, puis comme institutrice de langue française dans une école primaire. Elle est engagée dans le travail associatif en sa qualité de vice-présidente des deux départements Business Development et Incoming Exchange au sein de l'Association internationale AIESEC. Ses centres d'intérêt sont l'archéologie et la sauvegarde du patrimoine, le recyclage des déchets et les énergies renouvelables.

Nabila HAMMOUDA,
Commune de Ghazaouet (W. Tlemcen)

25 ans, titulaire d'une licence en littérature française. Nabila a travaillé comme institutrice de langue française dans une école primaire, puis comme assistante administrative dans une société multinationale dans le domaine maritime. Réceptive, organisée et dotée d'un bon sens de la communication, Nabila, aime le travail en groupe, avec un goût prononcé pour les challenges.

Mohamed EL HAMAL,
Commune de DJANET (W. Illizi)

23 ans, titulaire d'une licence en Biotechnologie et Santé de l'université de Boumerdès. Il a travaillé en qualité d'assistant administratif à la commune de Djanet dans le cadre du dispositif d'aide à l'insertion professionnelle. Passionné d'informatique et de photographie, Mohamed est également, depuis 5 ans, un membre actif d'une association locale à caractère social, qui s'occupe notamment de la petite enfance.

Mᵉᵈ Bederer SERBOUK,
Commune de Ouled Ben Abdelkader (W. Chlef)

32 ans, titulaire d'un diplôme en Sciences de Gestion, option Comptabilité, de l'université de Chlef. Administrateur au sein l'Agence Nationale du Développement de l'Investissement (ANDI), Mohamed a participé à des activités avec des représentants et des acteurs dans le domaine de l'investissement et du développement économique.

Lyamine REZKELLAH,
Commune de Djemila (W. Setif)

32 ans, titulaire d'une licence en Droit de l'université Ferhat Abbas de Sétif.
Après un passage comme commercial dans des entreprises privées, Lyamine s'est consacré à plein temps comme employé vacataire dans le bureau des associations et des affaires sociales dans la Daïra de Djemila.

Abdelatif BOUKIDER,
Commune de Beni Maouche (W. Béjaia)

32 ans, titulaire d'un Master en Économie, option Aménagement du Territoire et Développement, de l'université de Bejaia. Abdelatif a participé, dans le cadre associatif, au projet de labélisation de la célèbre figue sèche de Beni Maouche.

Ayoub LAASSISSE,
Commune de Babar (W. Khenchela)

26 ans, titulaire d'un Master en Gestion et Économie Publiques de l'université de Ouargla. Ayoub est un passionné de photographie et des arts visuels. Une passion qui l'a amené à fonder un club universitaire de photographie et à participer à plusieurs salons et expositions nationaux et internationaux de photographie.

Amar TOUATI,
Commune de Messaad (W. Djelfa)

31 ans, titulaire d'un diplôme d'ingénieur en Agropastoralisme et d'un Master en Sciences de l'Eau et de l'Environnement de l'université de Djelfa. A travaillé en qualité d'ingénieur d'Etat et de soutien à la recherche au Centre de Recherches Scientifiques et Techniques sur les Régions Arides. Amar a également travaillé en Algérie et à l'étranger sur des sujets de développement au sein d'instituts et d'ONG nationales et internationales.

Abdelghani GAOUA,
Commune de Tigzirt (W. Tizi Ouzou)

28 ans, titulaire d'un Master en Droit de l'Environnement à l'université d'Alger. Adhérent à une association environnementale et membre fondateur d'une association sportive, il a participé à de nombreuses activités sportives au niveau national et international.

Représentants des Partenaires du Programme CapDeL

Pour le Ministère des Affaires Etrangères

M. Redouane MOUHOUB

Chef de Bureau des programmes de coopération avec l'Union Européenne, Sous-Direction du Partenariat avec l'Union Européenne, Direction de la Coopération avec l'Union Européenne et les Institutions Européennes , Direction Générale Europe.

M. Boumediène MAHI

Sous-Directeur, chargé de la Programmation de la Coopération avec les Fonds, Programmes et Institutions Spécialisées du Système des Nations-Unies, Direction des Affaires Economiques et Financières Internationales, Direction Générale des Relations Economiques et de la Coopération Internationales.

Pour le Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales*

M. Kamel KAILI

Directeur de la Coopération.

Pour la Délégation Européenne en Algérie

Mme Isabelle RIBOT

Attachée, Chargée du Programme.

Pour le Programme des Nations Unies pour le Développement

Mme Farida KEBRI

Analyste Programme, Gouvernance.

Les points focaux du Programme CapDeL au niveau du Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales*

Direction de la Coopération.

Mme Amel BENALLAL
Sous-Directrice, chargée de la Coopération Bilatérale.

Direction Générale de la Modernisation, de la Documentation et des Archives.

Mme. Yasmina BELABBAS
Sous-Directrice, chargée de la Gestion des Bases de Données. Direction des Bases de Données.

Direction Générale de la Protection Civile.

Mme. Kheira BRADAI
Sous-Directrice, chargée des Risques Majeurs. Direction de la Prévention.

Direction Générale des Ressources Humaines, de la Formation et des Statuts.

Mme. Inès ABDELMOUMENE
Sous-Directrice chargée des Etudes et de la Programmation. Direction de la Formation.

Direction Générale des Libertés Publiques et des Affaires Juridiques.

M. Djilali HAMMAM
Sous-Directeur, chargé du Suivi et de la Promotion du Mouvement Associatif. Direction de la Vie Associative.

Délégation Nationale aux Risques Majeurs.
Mme. Khokha BATOUCHE

Médecin, Colonel à la Protection Civile. Spécialiste en organisation des secours et de l'aide humanitaire, médecine d'urgence et de catastrophe.

Direction Générale des Collectivités Locales.

Mme. Nahla KHEDDACHE
Sous-Directrice, chargée du Développement Humain. Direction du Développement Socioéconomique Local.

(*) La présente publication retrace les Ateliers de Lancement, national et locaux du CapDeL, qui se sont déroulés durant la période allant du 16 janvier au 8 avril 2017, période à laquelle le CapDeL est dirigé par le ministère de l'intérieur et des collectivités locales (MICL). Le MICL devient Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire (MICLAT) le 17 août 2017 (Décret présidentiel n° 17-243).

الملحق رقم
6
:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاتحاد الاوروبي

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

PNUD
في خدمة الشعوب والتنمية

كابدال

ديمقراطية تشاركية
و تنمية محلية

تابعنا على : PNUD Algérie @PNUDAlgérie

إطار مؤسساتي مبتكر من أجل إيجاد حلول محلية للأولويات الوطنية

من أجل خلق ترابط بين الأنشطة المتخذة على الصعيد المحلي و السياسات الوطنية، يرافق البرنامج مسار تطور الإطار المؤسساتي والمعياري للتنمية المحلية، وتعزيز التجانس بين السياسات الوطنية والمحلية، ودعم اندماج مختلف القطاعات.
كما سيتم خلق التوافق بين المخطط البلدي للتنمية والمخطط الولائي والسياسات الوطنية لتهيئة الإقليم . من أجل التقريب بين الموارد وتكريس الاستعمال العقلاني والأمثل لها.
وعلى هذا الأساس، يشجع البرنامج الاستعمال الفعال للموارد المحلية والوطنية في خدمة الأقاليم والمواطنين، بضمان تأثير إيجابي أكبر للسياسات العمومية . ويكون المآل مزيد من الدعم للعقد الاجتماعي وتنمية متوازنة للأقاليم.

نظرة نحو الدولية

إن هذا النموذج المبتكر للتنمية المستدامة و المندمجة التي يمثلها برنامج "كبدال" ، سيتم ترقيته على الصعيد الدولي ، من خلال أطر الشراكة الإستراتيجية المتعددة الأطراف، جنوب-جنوب و الشراكة على الصعيد اللامركزي.
تتوجه هذه الشراكة نحو الفاعلين العموميين و الخواص للبلدات (جماعات محلية، مجتمع مدني ، جامعة، غرف تجارية ...الخ) ، من اجل تبادل الوسائل والتجارب المثلى مع بلديات و أقاليم بلدان أخرى.

سوف يشرع من خلال هذا البرنامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG's) و دمجهم محليا عبر مراحل: تصميم، تنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية في البلديات انموذجية.

كبدال

"برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية"

يسعى برنامج "كبدال" إلى ترقية مواطنة نشطة ومسؤولة، قادرة، في إطار ديمقراطية محلية، على الإسهام الأمثل في تنمية الجماعة المحلية. يسعى البرنامج كذلك ، وبإشراك كل الفاعلين في المجتمع، خصوصا النساء والشباب، إلى دعم وتحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي المحلي، و كذا تسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحوكمة ، الولائية و ما فوق الولائية.
يقدم البرنامج أيضا دعما ماليا وتقنيا موجها للاستجابة لأولويات تنمية الإقليم في مجال تحسين الفرص الاقتصادية و توفير خدمات إدارية و اجتماعية ذات نوعية.

كبدال ممول من طرف:
الاتحاد الأوروبي: EUR 7 700 000
الحكومة: EUR 2 839 320
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: EUR 190 000

يساهم برنامج "كبدال" في تحسين الحوكمة وتعزيز التلاحم الاجتماعي و إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع .

ومن خلال هذه المبادرة، تأكد الحكومة الجزائرية مجددا، و بوضوح و عزم، إرادتها في رفع التحدي الكبير المرتبط بتحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال مقاربة براغماتية ومتجانسة في إطار مندمج و تشاركي يضم الفاعلين العموميين، المجتمع المدني و كذا القطاع الخاص.

بناء رؤية مشتركة

يوفر برنامج "كبدال" إطارا للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين : شباب، نساء ، سلطات محلية ، مجتمع مدني ، قطاع خاص، القطاع الأكاديمي، ومصالح غير المركزية، لتمكينهم سويا من تصميم وتحديد وتجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم، من خلال مخططات محلية تشاركية تدخل في إطار السياسات الوطنية .

تحسين الظروف المعيشية للمواطنيـــن

الديمقراطية التشاركية

في نهاية المشروع ، سيتعزز نظام الديمقراطية التشاركية، كما سيحتل مواطنو البلدية ، خاصة منهم النساء و الشباب، مكانة مركزية في عملية اتخاذ القرار السياسي على المستوى المحلي .

• فانطلاقا من تحليل تشاركي للوضع التنموي المحلي للبلدية، سيقوم البرنامج بطرح تقييم أولي، واقعي وموضوعي، للوضعية الاجتماعية و الاقتصادية و كذا لنوعية خدمات المرفق العام عبر كامل إقليم البلدية .
يسمح التشخيص الإقليمي في مرحلة أولى، بالقيام بتحسيس واسع للمواطنين بأهمية بعث حركية جديدة للتنمية المحلية. وسيستمر العمل التوعوي في جميع مراحل المشروع مستندا على إستراتجية طموحة في مجال الاتصال .
يوفر البرنامج مرافقة عمتية للمنتخبين والمجتمع المدني من أجل :
- تحديد الأولويات المحلية المشتركة بين الجميع .

- تسيير مشترك لمسار التنمية المحلية الذي يدمج تصورات مبتكرة كالتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة و الدامجة لكل المجالات و الأطراف و وكذا الوقاية من المخاطر الكبرى.
- ترقية ثقافة الديمقراطية التشاركية و وضع إطار مؤسساتي محلي لها.

الفرص الاقتصادية :

• يدعم البرنامج الشبكات المحلية للسلطات المحلية، المؤسسات (المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة)، التعاونيات، الفاعلين الأكاديميين و التابعين لقطاع التكوين المهني و جميع الفاعلين العموميين، في تحديد أولوياتهم في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، وفي تجسيد المبادرات التي تهدف إلى ترقية وتثمين التوجه الاقتصادي للإقليم .
في سياق تعزيز قدرات تنظيم للمؤسسات الاقتصادية ، الموجودة والمستحدثة، و إنشاء شبكة تواصل بينها فان البرنامج يرمي إلى تسهيل الربط بينها من أجل تمكينها من الولوج المشترك إلى الإسهامات الإنتاجية، وخدمات الدعم المالي والتقني ، و كذا إلى الاستثمارات و المنافذ التجارية .

الخدمات الإدارية :

• يرافق البرنامج المجهودات المبذولة من قبل الدولة، خاصة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب المواطن من الخدمات الإدارية . كما يدعم البرنامج أنشطة التكوين لفائدة الأعوان الإداريين، ويعمل على تطوير وسائل جديدة لتسيير وتقديم الخدمة العمومية، لاسيما الخدمات اللاكترونية، وكذلك أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين.

• فيما يتعلق بالخدمات العمومية الاجتماعية والتقنية الجوارية ، ولأجل تلبية حاجات وطلبات المواطنين، يدعم البرنامج التنسيق بين السياسات القطاعية (المياه، الصرف الصحي، التربية، الصحة ...) على مستوى البلدية، بتنشيط الدعم الذي توفره مصالح للدولة غير الممركزة في مختلف القطاعات على مستوى البلدية .
سيساهم البرنامج في ترقية التعاون ما بين البلديات، كسبيل لتطوير التكامل في الخدمة العمومية ، وتعزيز التعاون في العمل وتحقيق الاقتصاديات السلمية.

إدارة المخاطر :

• يتكفل المشروع بإدارة المخاطر من خلال بناء قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي، وهذا بالتلاحم مع الإطار المؤسساتي والعمليات الوطنية. كذلك، من خلال أساليب مبتكرة في مجال إدارة المخاطر الكبرى (تحديد تشاركي للمخاطر، أيجاد مناهج مبتكرة للإنذار والاسترداد المبكر.

ميثاق مشاركة المواطنين تعده البلدية، سيشكل إطارا مؤسساتيا للديمقراطية التشاركية المحلية، يسمح باستحداث فضاءات دائمة للحوار مع جميع مكونات المجتمع المدني وكذا منصة الكترونية توفر تطبيقات على النقال.

وفقا للأولويات المحددة لتعزيز الإمكانات الاقتصادية المحلية، ستبرمج مشاريع استراتيجية للتنمية المحلية تكون محفزا لاستثمارات أخرى، عمومية و خاصة، تعزز سلسلة القيمة و النظام البيني للخدمات المحلية ،كما تطور روح المقاولاتية وتخلق فرص عمل جديدة.

يحدد و يشجع البرنامج مبادرات الشراكة مابين البلديات لتهيئة الإقليم وتطويره بصورة مشتركة، لاسيما من خلال خلق فرص الاستثمارات الاقتصادية المستحدثة لمناصب شغل جديدة و المنتجة للثروة.

الملحق رقم 7: تواريخ إقامة الميثاق المواطن في البلديات النموذجية

البلدية	تاريخ اقامة الميثاق البلدي
(1)تيميمون- أدرار	10 أكتوبر 2018
(2)الخروب- قسنطينة	2 اكتوبر 2019
(3)أولاد بن عبد القادر- الشلف	04 سبتمبر 2018
(4)الغزوات- تلمسان	2018/10/18
(5)مسعد - الجلفة	15 أكتوبر 2018
(6)جنات - ايليزي	11 نوفمبر 2018
(7)جميلة - سطيف	13 سبتمبر 2018
(8)بابار - خنشلة	11 أكتوبر 2018

الملحق رقم 8: تواريخ إقامة المجلس الاستشاري في البلديات النموذجية

البلدية	تاريخ تنصيب المجالس الاستشارية
تيميمون –ادرار	22 جانفي 2019
الغزوات – تلمسان	09 جوان 2019
مسعد – الجلفة	07 جانفي 2019
جنات – ايليزي	24 جانفي 2019
الخروب – قسنطينة	06فيفري 2019
بابار – خنشلة	لا يوجد بعد
جميلة سطيف	19 فيفري 2019
أولاد بن عبد القادر – شلف	04 ديسمبر 2018

الملحق رقم 9 نموذج الاستبيان

المحور الأول : البيانات الشخصية

الجنس	☐ ذكر		☐ أنثى
المؤهل العلمي	☐ اقل من ابتدائي	☐ ابتدائي	☐ ثانوي	☐ جامعي
صفة	☐ مواطن عادي	☐ مجتمع مدني	☐ موظف في البلدية	☐ منتخب
العمر	☐ أقل من 20	☐ من21-30	☐ 31 - 40	☐ 41وما فوق
هل سبقت وعملت في لجنة محلية في بلدية	☐ نعم		☐ لا	

اسم الولاية التي تقطن بها	.....
اسم البلدية التي تقطن بها	

المحور الثاني : يهدف هذا المحور لمعرفة هل يوجد مشاركة من طرف المواطن في بلديته والمشاركة أن يشارك المواطن في القرارات و الميزانيات و السياسات و الأعمال الحكومية التي تهمه مما يعمل على زيادة تحسين تقديم هذه الخدمة.

- الإجابة ب موافق بشدة /موافق/لا ادري/ غير موافق / غير موافق بشدة في البنود التالية وذلك بحسب تطبيقها في بلديتك.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توجد مشاركة للمواطن على مستوى بلديتك و منصوص عليها قانونيا					
2	توجد مشاركة للمواطن عن طريق انتخاب المجلس البلدي فقط وينتهي دوره بعد الانتخاب					

3	مشاركة المواطن غير مهمة لان البلدية تقوم بواجبها اتجاهه					
4	مشاركة ضعيفة للمواطن بسبب عدم وجود تشجيع من طرف البلدية					
5	البلدية ليست جاهزة لإشراك المواطن في عملها نظرا لضعف الوعي بأهمية المشاركة					
6	يعد راي المواطن و اقتراحاته شيء مهم لعمل المجلس البلدي					
7	الية إشراك المواطن في التسيير يتطلب تكلفة مالية للبلدية					
8	ثقافة المجتمع المحلي لا تسمح للمواطن بالمشاركة					
9	ضعف المهارات و التحصيل العلمي تراه سبب في عدم إقبال المواطن للمشاركة					
10	انعدام الثقة في بلديتك من أسباب عدم إقبال المواطن للمشاركة					
11	يوجد لجان حي في بلديتك و تلعب دورا فعال في المشاركة					
12	هيكل بلديتك الحالي ليس جاهز لتبني مشاركة المواطن					
13	يقبل المواطن على المشاركة و التسيير إلى جانب بلديته لو أتيح له الفرصة					
14	تهتم بلديتك بتوعية المواطن بألية عمل البلدية.					
15	تقوم البلدية بإشراك مواطن في وضع مخططاتها وأهدافها وألية تنفيذ أعمالها.					

المحور الثالث : حول التنمية المحلية و هي عملية يشارك فيها المواطن من اجل تحسين نوعية حياته بتعيين متطلباته و أهدافه و تصنيفها وفقا لأولويات في المنطقة التي يسكن فيها.

	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم المشاركة المواطن في زيادة المسائلة تجاه البلدية على المشاريع التي تقوم بيها .					
2	تساهم المشاركة المواطن في تقديم الخدمات التنموية بالشكل المناسب					

	للمجتمع والبلدية.					
3	لو شارك مواطن إلى جانب بلديته في تخطيط للمشاريع التنموية تكون اكثر فعالية					
4	المشاركة المواطن تزيد في التخصيص مثالي لموارد البلدية في المشاريع التنموية					
5	المشاركة المواطن في القرارات التي تخص المشاريع التنموية تزيد من إرضاء المجتمع المحلي تجاه بلديته و تحديد احتياجاته بدقة .					
6	المشاركة المواطن تساهم في تنمية آراء ومقترحات البلدية حول المشاريع التنموية .					
7	البلدية كفية للإنجاز مشاريع دون إشراك مواطن					
8	عند مشاركة مواطن يمكن أن تزيد موارد البلدية عن طريق خلق مشاريع تنمية مصغرة					
9	عند مشاركة المواطن تكون مشاريع التنموية المنجزة ناجحة و مخصصة					
10	عند مشاركة المواطن تتحقق العدالة بين الأحياء من حيث تقسيم المشاريع مثلا ملعب في كل حي					
11	عند مشاركة مواطن ينظم عملية رمي قمامة و هذا بفرز كل نوع من اجل حفاظ على بيئته المحلية و إعادة تدويرها					

ملخص الاطروحة

مشاركة المواطن في التسيير المحلي هو أسلوب جديد تبنته دول العالم في إدارة مرفقها المحلي و خاصة البلدية لانها المكان الذي يجمع المواطن بمسؤوليه حيث ظهرت المشاركة من خلال مصطلح الديمقراطية التشاركية و التي أعطت أهمية للمواطن من خلال التعبير عن الآراء و المقترحات و المساهمة في صنع القرار المحلي المشترك مع هيئتهم المحلية ففي القديم كان عمل المواطن محدود يقتصر فقط على تصويت من يمثله ثم ينتهي دوره الا ان هذا الأسلوب جعل المواطن غير راضي على هذا التسيير المنفرد للمشاريع التنموية وخلف نقص عنده مما أدى الى ظهور الديمقراطية التشاركية من اجل تحسين ظروفه المعيشية و المساهمة في تعزيز التنمية المحلية .تبين لنا بعد الدراسة الميدانية بان مشاركة المواطن في الجزائر جسدها صراحة الدستور لسنة 2016 و بعدها تبنت الدول برنامج كابدال الذي يعزز الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية سنة 2017 الى يومنا هذا في ثمانية بلديات نموذجية بالإضافة الى استبيان عينة 250 مواطن عبر الموطن حول المشاركة فتبين لنا بان لها اثر موجب على التنمية المحلية الا ان هذا العامل لوحده ليس كافي لتحقيق التنمية المحليةو انما يوجد عوامل أخرى.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، التنمية المحلية، الديمقراطية التشاركية، المواطن، التسيير المحلي، برنامج كابدال.

Résumé de la thèse

La participation citoyenne à la gestion locale est une nouvelle méthode adoptée par les pays du monde pour gérer leurs *services locaux*, en particulier la commune, La participation a émergé à travers le terme de démocratie participative qui ont donné de l'importance au citoyen en exprimant des opinions et des suggestions et en contribuant à la prise de décision locale conjointe avec leur autorité locale Autrefois, le travail du citoyen se limitait uniquement au vote de son représentant puis son rôle prenait fin, mais cette méthode rendait le citoyen insatisfait de cette gestion unique des projets de développement et lui laissait une pénurie, ce qui a conduit à l'émergence de la démocratie participative afin d'améliorer ses conditions de vie et de contribuer à la promotion du développement local.Après l'étude de terrain, il nous est apparu clairement que la participation citoyenne en Algérie était explicitement inscrite dans la constitution de 2016, après quoi les pays ont adopté le programme Kapdal, qui promeut la démocratie participative et le développement local de 2017 à nos jours dans huit municipalités modèles , en plus d'une enquête auprès d'un échantillon de 250 citoyens à travers le pays sur la participation.Cela a un impact positif sur le développement local, mais ce facteur seul n'est pas suffisant pour réaliser le développement local, mais il y a d'autres facteurs.

Mots clés : Participation, développement local, démocratie participative, citoyen, gestion locale, programme Kapdal.

Summary of the thesis

Citizen participation in local management is a new method adopted by the countries of the world in managing their local facilities, especially the municipality because it is the place that brings the citizen together with his responsibilities Where participation appeared through the term participatory democracy Which gave importance to the citizen by expressing opinions and suggestions and contributing to joint local decision-making with their local authority In the old days, the citizen's work was limited only to the vote of his representative and then his role ended, but this method made the citizen dissatisfied with this single management of development projects and left him with a shortage, which led to the emergence of participatory democracy in order to improve his living conditions and contribute to the promotion of local development.After the field study, it became clear to us that the citizen’s participation in Algeria was explicitly embodied in the 2016 constitution, after which the countries adopted the Kapdal program, which promotes participatory democracy and local development in 2017 to the present day in eight model municipalities, in addition to a survey of a sample of 250 citizens across the country about participation. It has a positive impact on local development, but this factor alone is not sufficient to achieve local development, but there are other factors.

Keywords: Participation, local development, participatory democracy, citizen, local management, Kapdal program.